الوكالة الالمانية للتعاون الفني	كلية هشام حجاوي التكنولوجية	محافظـة نابـلـس	مؤسسة أوبتموم للإستشارات و التدريب

اعداد الخبير الوطني أوبتموم للاستشارات والتدريب – م. رندة هلال وم. يوسف شاليان

بدعم من الوكالة الألمانية للتنمية GTZ وبالشراكة مع مجلس التشغيل والتدريب في المحافظة ومع الشريك المحلي كلية هشام حجاوي التكنولوجية

تقديم

كلمة المحافظ السيد جبرين البكري

كلمة السيد فولكر ايدة ممثل الوكالة الألمانية للتنمية

فريق البحث:

انجزت الدراسة من قبل المستشار الوطني: أوبتموم للإستشارات و التدريب[1] info@optimum.ps

- ❑ ***فريق البحث الأساسي:***

- ✓ **م.رندة هلال:** قيادة الفريق والباحثة الأساسية لمحافظة رام اللة و البيرة وكتابة تقرير محافظة رام اللة و البيرة و الأجزاء العامة من تقارير المحافظات الأخرى
- ✓ **م. جلال السلايمة**: الباحث الأساسي لمحافظة الخليل وكتابة الأجزاء المتعلقة بالمحافظة من تقرير محافظة الخليل
- ✓ **عيسى غريب:** الباحث الأساسي لمحافظة بيت لحم وكتابة الأجزاء المتعلقة بالمحافظة من تقرير محافظة بيت لحم
- ✓ **م. يوسف شاليان:** الباحث الأساسي لمحافظة نابلس وكتابة الأجزاء المتعلقة بالمحافظة من تقرير محافظة نابلس بالتعاون مع م. رندة هلال.

وقد شارك فريق البحث في نقاش الوضع الإقتصادي العام و الفرص العامة ووضع استراتيجيات العمل لجميع المحافظات مع التخصص كل في محافظته.

- ✓ ***فريق أوبتموم المساند في جمع البيانات و الإحصاءات:***

عمر قسيس	تحرير عتيق	يارا فريتخ	شدن نصار

- ❑ ***الشريك المحلي: شارك في التحليل ووضع التوجهات الملائمة لواقع المحافظة و انطلاقا من خبراتهم ونقاش الاحصاءات التي تم جمعها. و تقديم الاسناد الهام للحصول على النتائج والترتيب للورش والكثير من الإجتماعات وقد مثل الشريك المحلي في محافظة نابلس كلية هشام حجاوي ممثلا بالسيد بهاء العزيزي ود. غسان الحلو.***
- ❑ ***مجالس التشغيل و التدريب في المحافظات: لقد شاركوا أعضاء مجالس التشغيل و التدريب (مرفق قائمة الأسماء في الملحق 1.5) شاكرين في تقديم التوجيه و التغذية الراجعة اللازمة للدراسة ضمن رؤية المجلس و أولوياته.***

الفتره الزمنية التي اجريت فيها الدراسة:آذار- تموز 2010

ملاحظة: لقد تمت هذه الدراسة بدعم من الوكالة الألمانية للتنمية و بالتعاون مع المحافظات الأربع، لكنها لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الوكالة الألمانية للتنمية و لا المحافظات. حيث أنها دراسة مستقلة نقل الباحثون الحقائق بموضوعية تامة

[1] مؤسسة أوبتموم قامت بالعديد من الدراسات منذ نشأتها من خلال فرق عمل مختلفة بقيادة الباحثة الأساسية. الباحثة الأساسية لديها خبرة طويلة في اجراء الدراسات وتحليل الإحتياجات التدريبية و خبرة حياتية في التعليم و التدريب وربط احتياجاته بتحليل سوق العمل قدمت العديد من اوراق العمل في هذا المجال و تقارير ودراسات غير منشورة واخرى منشورة. والباحثين الأساسين شكلوا فريق العمل بخبرات متنوعة في الريادة و المشاريع الصغيرة و في تحليل سوق العمل و التعليم و التدريب المهني و التقني ولديهم العديد من الإسهامات في مجال الإختصاص.

شكر و تقدير

يود فريق البحث شكر جميع من اسهم باخراج هذه الدراسة الى حيز الضوء، ونخص بالذكرالوكالة الألمانية للتنمية ممثلا بالسيد فولكر ايده و الخبير العالمي جو فاكنر ومؤسسة جوبا و الطاقم المساند على الدعم المتواصل، كما ونتوجه بالشكر لمحافظة نابلس ممثلة بالمحافظ السيد جبرين البكري ونائب المحافظ السيدة عنان الأتيرة، و مجالس التشغيل والتدريب في المحافظة المحترمين والذين يمثلوا أقطاب متعددة من المجتمع المدني الفلسطيني أصحاب العلاقة، و نخص بالذكر منسقة المجلس أسماء حنون على تقديمهم الدعم والتوجيه للدراسة. و نشكر الشريك المحلي كلية هشام حجاوي على الدعم الذي قدموه ممثلا بالسيد بهاء العزيزي ود. غسان الحلو.

كما ونتوجه بالشكر الى جميع المؤسسات و الشركات والوزارات والأخصائيين وممثلي القطاعات المختلفة اللذين شكلوا مصدرا اساسيا للمعلومات والإتجاهات. والذين شاركونا هموم قطاعهم واحلامهم بتطوره وساهموا بالكشف عن الفرص الملائمة للقطاعات المختلفة.

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة VII
1 الفصل الأول: مقدمة عامة 1
1.1 مقدمة عن الدراسة و اهدافها: 1
1.2 منهجية الدراسة 1
1.3 محددات الدراسة والصعوبات التي واجهتها 4
2 الفصل الثاني: الواقع الإقتصادي العام واستراتيجيات البحث عن فرص 4
2.1 الواقع الإقتصادي الفلسطيني وسمات الإقتصاد والقوى العاملة الفلسطينية 4
2.2 تحديات واستراتيجيات ايجاد الفرص الإقتصادية: 10
3 الفصل الثالث: لمحة عامة عن محافظة نابلس 13
3.1 لمحة عامة عن محافظة نابلس 13
3.2 لمحة عامة عن الواقع السكاني وسمات القوى العاملة في محافظة نابلس 13
3.3 الواقع الإقتصادي في المحافظة و سمات القطاعات الإقتصادية فيها 15
3.4 مقاربة الواقع الديمغرافي و الإقتصادي لمحافظة نابلس مع القطاعات الإقتصادية تحت الدراسة 18
4 الفصل الرابع: تحليل القطاعات الإقتصادية المختلفة و الفرص الناتجة عنها 20
4.1 قطاع الزراعة و التربية الحيوانية 20
4.2 قطاع الإنشاءات 27
4.3 قطاع الصناعة 31
4.4 قطاع البيئة 36
4.5 قطاع تجارة الجملة و التجزئة و صيانة المركبات 41
4.6 قطاع الخدمات 45
4.7 قطاع السياحه 50
الفصل الخامس:ملخص الفرص الإقتصادية لمحافظة نابلس وملائمتها مع الفئة المستهدفة وفرص التدريب 56
المراجع المستخدمة في الدراسة A1

الملاحق

الملحق 1: الأشخاص الذين تمت استشارتهم على المستوى المحلي و الوطني 5A
ملحق 2: احصاءات إقتصادية تفصيلية: A11

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

جدول رقم 1.1: مجموع من تمت استشارتهم على المستوى المحلي و الوطني

جدول رقم 3.1: عدد المنشآت الاقتصادية في محافظة نابلس بالمقارنة مع عددها في الضفة الغربية، 2007

جدول رقم 3.2:المنشات العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي 1997–2007 بحسب الاحصاء المركزي

جدول 3.3: توزيع منتسبي غرفة تجارة وصناعة نابلس على القطاعات الإقتصادية 2009

جدول 3.4: عدد االمنتسبين الجدد لغرفة تجارة وصناعة نابلس حسب القطاع وسنة الانتساب 2006–2009

جدول 3.5: ملخص تحقق المؤشرات الإقتصادية المرتبطة بالقطاعات

جدول رقم 4.1.1: تحليل قطاع الزراعة والتربية الحيوانية (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في المحافظة

جدول رقم 4.2.1: تحليل قطاع الإنشاءات (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة

جدول رقم 4.3.1: عدد المنشآت الصناعية في محافظة نابلس مقارنة مع عددها في الضفة الغربية، 2007

جدول رقم 4.3.2: تحليل قطاع الصناعة (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة

جدول رقم 4.4.1: كمية النفايات المنتجة يوميا ومتوسط إنتاج الأسرة والفرد يوميا من النفايات المنزلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2009

جدول رقم 4.4.2: تحليل قطاع البيئة (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة

جدول رقم 4.5.1: عدد منشآت تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات في المحافظة و الضفة الغربية 2007

جدول رقم 4.5.2: تحليل قطاع التجارة (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة

جدول رقم 4.6.1 : مؤشرات اقتصادية لقطاع الخدمات 1997–2007

جدول رقم 4.6.2 : عدد المنشآت العاملة في قطاع الخدمات ومقارنتها مع تلك العاملة في الضفة الغربية2007 في المحافظة

جدول رقم 4.6.3: تحليل قطاع الخدمات (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة

جدول رقم 4.7.1 : أهم المؤشرات الإقتصادية الرئيسية للمنشآت السياحية في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط السياحي، 2007

جدول رقم 4.7.2: تحليل قطاع السياحة (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية

جدول رقم 5: ملخص الفرص الأقتصادية وموائمتها مع المستهدفين والتدريب المطلوب لمحافظة نابلس

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1.1: تسلسل التحليل اللذي اجري ضمن الدراسة

الشكل رقم 2.1: عدد المنشات الإقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب حجم العمالة 2007

الشكل رقم 2.2: توزيع القطاعات والأنشطة الإقتصادية حسب نسبة المنشات والعاملين فيها ومساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي 2007

الشكل رقم 2.3: التغييرالحاصل على القطاعات والأنشطة الإقتصادية في الاراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1997–2007

الشكل2.4: معدل البطالة من الافراد 15 سنه فاكثر المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والجنس 2009

الشكل2.5: معدل البطالة من الافراد 15 سنة فاكثر المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة والجنس2009

الشكل رقم 2.6: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والجنس 2009

الشكل رقم 2.7: التوزيع النسبي للافراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب المؤهل العلمي والنشاط الإقتصادي 2005

الشكل رقم 2.8: و التوزيع النسبي للافراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب المؤهل العلمي 2005

الشكل رقم 3.1: سمات القوى العاملة في محافظة نابلس حسب النوع الإجتماعي

الشكل رقم 3.2 عدد المشتغلين في محافظة نابلس حسب النشاط الإقتصادي الرئيسي 2007

الشكل رقم 4.1.1: نسبة المشاركة في القطاع الزراعي من العاملين بحسب النوع الإجتماعي

الشكل رقم 4.1.2: حجم الإنتاج الزراعي في محافظة نابلس مقارنة مع الضفة الغربية 2006–2007

الشكل رقم 4.1.3: المساحات المزروعة في محافظة نابلس مقارنة مع الضفة الغربية 2006–2007

الشكل رقم 4.1.4: قيمة الإنتاج الحيواني في محافظة نابلس مقارنة مع الضفة الغربية 2006–2007

الشكل4.2.1 : عدد الوحدات السكنية المرخصة الربع الرابع 2007–2009

الشكل 4.2.2 : عدد الوحدات السكنية المرخصة 2000–2007

الشكل 4.2.3 : التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن في محافظة نابلس 1997–2007

الشكل رقم 4.5.1: نمو الإنتاج واجمالي القيمة المضافة في قطاع التجارة الداخلية

الشكل رقم 4.6.1 : نمو الإنتاج واجمالي القيمة المضافة في قطاع الخدمات

الشكل رقم 4.7.1: االتوزيع النسبي للرحلات السياحية المحلية المنفذة في الضفة الغربية حسب وجهة الرحلة الرئيسية 2008

ملخص الدراسة

تأتي هذه الدراسة ضمن الخطوات الاولية لمشروع التدريب المجتمعي للتشغيل الذاتي وإنشاء المشاريع الصغيرة (CBTSEC) في محافظات الخليل و بيت لحم ورام الله ونابلس، وبدعم من الوكالة الألمانية للتنمية ال GTZ، والتي تنفذ بقيادة مجالس التشغيل والتدريب بتلك المحافظات، وبالتعاون مع الشركاء المحليين فيها. وتهدف الى تحديد فرص إقتصادية ملائمة لواقع المحافظة ولاحتياج الفئة المستهدفة بهدف تشجيع التوظيف الذاتي وإقامة مشاريع صغيرة في المجتمعات المختلفة وعلى مستوى المحافظة.

وبالتالي فان **الدراسة هي دراسة تحليلية للفرص الإقتصادية تحدد اتجاهات الفرص الإقتصادية التفصيلية وتقوم بالربط مع الفئات المستهدفة والمجالات التدريبية الملائمة، وسيستكمل ذلك اجراء دراسة جدوى تفصيلية قبل البدء بأية مشروع من المشاريع المقترحة.**

ان الإطار المنهجي المستخدم في تحديد الفرص الإقتصادية لمشروع التدريب المجتمعي للتشغيل الذاتي وإنشاء المشاريع الصغيرة يستند الى منهجية تم تطويرها عالميا وتعتمد المنهجية التشاركية المحلية، والتي تشرك اصحاب العلاقة في المجتمع المحلي، واطراف السوق المحلي، وتعتمد تحليل واقع المحافظة، ومواردها الذاتية والبشرية وامكاناتها، والبحث عن فرص اقتصادية توفر انتاج وفرص تخدم السوق المحلي أولا، فالوطني، فالخارجي. وبناء عليه تم اتباع نهج التقييم السريع بالمشاركة للحصول على المعلومات من مصادر متنوعة و مقارنتها للوصول الى رأي موضوعي، وذلك من خلال مقابلات متنوعة، واجتماعات بؤرية، واجتماعات عصف ذهني و تحليلي وعرض النتائج للحصول على التغذية الراجعة ، كما تتم مقارنتها بالارقام والإحصاءات المحلية والوطنية للتأكد من دقة نتائجها وتستند الى مراحل التحليل المتنوعة بالمشاركة.

وبالتالي تمت استشارة عشرات الأشخاص على مستوى المحافظة وعشرات الأشخاص على مستوى الضفة الغربية كأشخاص مرجعيين وخبراء ومتخصصين وممثلين لسبع قطاعات مختلفة يعملوا على مستوى المحافظة ومركزيا على مستوى الوطن. كما ان التحليل تم على عدة مراحل و مستويات باستعمال نتائج المقابلات ومن خلال اشراك كلية هشام حجاوي الشريك المحلي ومجالس التشغيل والتدريب في المحافظة وممثلي القطاعات المختلفة في التحليل و الحصول على التغذية الراجعة.

تبين من خلال تحليل واقع محافظة نابلس أن المحافظة ما زالت مركزا اقتصاديا هاماً على مستوى الضفة الغربية ونقطة جذب لعرب الداخل ومنطقة الشمال، كما ان تخفيف الحصار عنها وازالة الحواجز من حولها ساعد على ازدياد الانتعاش الاقتصادي فيها. وتعتبر محافظة نابلس مركزاً تجارياً وصناعياً وخدماتياً متميز في شمال الضفة الغربية وعلى مستوى الوطن، حيث ما زالت المحافظة مركزاً رئيسياً لتقديم الخدمات بانواعها لمنطقة شمال الضفة الغربية، كخدمات التعليم والصحة والخدمات القانونية وغيرها وتمركزت فيها الأعمال التجارية و الصناعات.

بينت الدراسة ان قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات بالاضافة الى قطاع الصناعة التحويلية، 7267 منشأة و2321 منشأة على االتوالي، هي من اكبر القطاعات على مستوى الضفة الغربية وعلى مستوى المحافظة من حيث عدد المنشات ونسبة النمو. كما اظهرت الدراسة نمو واهمية كبيرة لقطاعات الزراعة والانشاءات والحرف التقليدية والخدمات والسياحة.

شهد عدد السكان نموًا مقارنة مع العام 1997 بنسبة كبيرة بلغت 34% في عام 2009 ليصل عدد سكان المحافظة حوالي ال 332,389 ألفاً موزعين على 64 تجمعاً. الزيادة في عدد السكان كانت نتيجة الزيادة الطبيعية بالأغلب، ونجم عنها ازدياد الحاجة في جميع القطاعات وبخاصة الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها، وزيادة الاستهلاك وبخاصة المواد الغذائية حيث وجد نقص كبير في كافة جوانب الانتاج الزراعي والحيواني في المحافظة، ونموا في القطاع التجاري وقطاع الانشاءات.

تبين لدى تحليل الموارد البشرية في المحافظة ان غالبية السكان لم يحصلوا على أي تمهن محدد من خلال الإلتحاق بمسار مهني او تقني او جامعي، كما اتضح تباين السكان في المحافظة على حسب التجمع وبحسب المؤهل وبحسب النوع الإجتماعي، وبالتالي يشير الا ان الفرص الإقتصادية يجب بالضرورة ان تراعي هذا التركيب و التوزع. بالنسبة للقوى العاملة تبين ان نسبة المشاركة متدنية كباقي الضفة و نسب البطالة وصلت الى 12.9 % في نهاية العام 2009.

وقد شكل إيجاد فرصاً اقتصادية تحدياً كبيراً في ظل الأوضاع الإقتصادية و السياسية السائدة التي تعاني منها المناطق الفلسطينية والتي أثرت على الإقتصاد الفلسطيني وادت لإنكماشه لفترات محددة، ويحتاج لفترات طويلة للتعافي، واثر تلك الأوضاع على ازدياد الفقر والبطالة مما ادى لانخفاض القدرة الشرائية للسكان ولجوء الأسر في الكثير من تلك الأحيان الى تحديد مصروفاتها، اضافة الى تبعية الإقتصاد الفلسطيني وملاقاته للعديد من التحديات الخارجية و الداخلية مما يحجز تطورها حيناً ويهددها في أحيان كثيرة. وقد خلقت تلك العوامل تحديا لإيجاد الفرصة الملائمة، إنطلاقاً من الواقع الفلسطيني وواقع المحافظة و فرصاً تلبي التنوع السكاني في المحافظة.

لذا تم اعتماد الإستراتيجيات التالية للبحث عن الفرص الإقتصادية المجدية :

1. **<u>إستراتيجية الإستبدال :</u>** البحث عن بديل مجدٍ للمنتجات غير المحلية –والتي تسوق حاليا– بانتاج محلي مجد، يعتمد على المصادر المحلية.
2. **<u>الإستراتيجية التكميلية:</u>** البحث عن الخدمات التكميلية اللازمة للمنشآت الإقتصادية القائمة لإسنادها و تطويرها.
3. **<u>إستراتيجية البحث عن القطاعات النامية والفرص الناشئة</u>**

وبناء عليه تم القيام بالتحليل الأولي للواقع الإقتصادي في المحافظة و اعتماد مؤشرات محددة لإختيار القطاعات الإقتصادية الأولية منها عدد المنشآت، ونسبة العاملين في القطاع، و نموها، ومساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، وأهميتها النسبية مقارنة بباقي الضفة، وارتباطها بالمحددات التنموية–ان تلائم الأولويات الوطنية و التنموية وواقع المحافظة و التنوع السكاني فيه– بناء على التحليل الأولي للنسب و الأحصاءات تم تحديد القطاعات الرئيسية والفرعية التالية لإيجاد فرص اقتصادية مجدية في محافظة نابلس: قطاع

الزراعة، قطاع الانشاءات، قطاع الصناعة، قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات، قطاع السياحة والحرف التقليدية ، واخيرا قطاع الخدمات.

استنادا الى الأستراتيجيات المتبعة تم التحليل التفصيلي للقطاعات الإقتصادية الرئيسية و الفرعية في المحافظة، حيث تم تحليل واقع القطاع في الأراضي الفلسطينية ، ومن ثم واقع القطاع في المحافظة، ومن ثم تحليل الفجوة الموجودة في القطاع، والفجوات و الفرص الناتجة استنادا إلى المقابلات و البحث المعمق و تحليل الإحصاءات والمعلومات، و قد عرض التحليل الرباعي لنقاط القوة والفرص، ونقاط الضعف والتحديات للقطاع، والأنشطة المرتبطة به، ومن ثم تم استنباط الفرص الإقتصادية الإستثمارية الناتجة عن هذا التحليل استنادا للإستراتيجيات المتبعة.

وبناء عليه تم ايجاد العديد من الفرص الإقتصادية المجدية الناتجة عن تحليل الفجوات في القطاعات السبع الرئيسية و الفرعية، و التي تركزت في المجالات التالية:

1. **قطاع الزراعة:** وتشمل الفرص الأنشطة الزراعية والتربية الحيوانية وانتاج العسل والأنشطة المساندة للزراعة والتربية الحيوانية
2. **قطاع الصناعة:** حيث بينت الدراسة وجود بعض الفرص في القطاعات المساندة والمكملة كصيانة المعدات الصناعية، التسويق، التصميم الجرافيكي، واعادة تدوير النفايات الصلبة.
3. **قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات:** اقتصرت الفرص المتاحة في مجال التجارة على الخدمات المساندة وبشكل خاص الاستشارات القانونية وخدمات التصدير والاستيراد. اما في مجال اصلاح السيارات فتركزت الفرص في المجالات المرتبطه في صيانة التكنولوجيا الحديثة في السيارات.
4. **قطاع السياحة:** حيث وجدت فرص في لادلاء سياحيين ومكاتب سياحة مميزة. وتبين وجود العديد من الفرص الاقتصادية في مجال الحرف التقليدية في انتاج المنتجات التقليدية مع التركيز على الجودة واسنادها بخدمات التسويق.
5. **قطاع الخدمات:** حيث تركزت الفرص الاقتصادية في قطاع الخدمات في مجالات مرتبطة بالنمو السكاني و البنياني كالصيانة المنزلية وخدمات التنظيف وأخرى مرتبطة بنمو الأعمال كالتأمين وتقديم الاسناد للمنشآت الإقتصادية الصغيرة و مرتبطة بالنمو السكاني و الزيارات الداخلية كالمطاعم.

ومن ثم تم تحديد مستوى الفرصة بناء على التحليل المعمق، وملامح الفئات المستهدفة وإحتياجات التدريب لكل فرصة من تلك الفرص. يشمل التقرير التسلسل السابق للتحليل حيث ينقسم الى أربعة اجزاء تقع في خمسة فصول رئيسية . الجزء الاول: المقدمة والمنهجية وواقع الإقتصادي الفلسطيني، الجزء الثاني تحليل واقع المحافظة والواقع الإقتصادي فيها، الجزء الثالث: التحليل التفصيلي للفرص الإقتصادية، اما الجزء الرابع فيعكس ملائمة الفرص مع سمات الفئات المستهدفة والتدريب المطلوب.

.

الجزء الأول: المقدمة والمنهجية والواقع الفلسطيني العام

1 الفصل الأول: مقدمة عامة

1.1 مقدمة عن الدراسة و اهدافها:

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن الفرص الإقتصادية الملائمة لتشجيع التوظيف الذاتي، ولإقامة مشاريع صغيرة في المجتمعات المختلفة وعلى مستوى المحافظة، فرص منتجة ومستدامة توفرالتوظيف الذاتي وتمثل مصدر للدخل للفئات المستهدفة، كما تساهم تلك الفرص في تطويرالإقتصاد المحلي.

كما تهدف الدراسة الى ايجاد ملامح الفئات المستهدفة ومجالات التدريب المناسبة لتمكين تلك الفئات من العمل على انشاء مشاريع مدرة للدخل ضمن الفرص الإقتصادية التي تم تحديدها.

تأتي هذه الدراسة ضمن الخطوات الاولية لمشروع التدريب المجتمعي للتشغيل الذاتي وإنشاء المشاريع الصغيرة (CBTSEC) في محافظات الخليل و بيت لحم ورام اللة ونابلس، وبدعم من الوكالة الألمانية للتنمية ال GTZ ، والتي تنفذ بقيادة مجالس التشغيل والتدريب بتلك المحافظات وبالتعاون مع الشركاء المحليين فيها.

ان نتائج هذه الدراسة وما تعرضه من مجموعة من الفرص الإقتصادية لانشاء المشاريع الصغيرة على المستوى المحلي تمثل مقدمة لتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية المناسبة و توفير خدمات الدعم في مرحلة ما بعد التدريب اللازم، كالدعم المالي والمساعدة التقنية ومعلومات السوق، بهدف دعم و ضمان إستدامة فرص الأنشطة المدرة للدخل التوظيف الذاتي والمشاريع الصغيرة والتي تسعى الفئات المستهدفة انشائها استرشادا بهذه الدراسة.

وبالتالي فان **الدراسة هي دراسة تحليلية للفرص الإقتصادية تحدد اتجاهات الفرص الإقتصادية التفصيلية وتقوم بالربط مع الفئات المستهدفة والمجالات التدريبية الملائمة، وسيستكمل ذلك اجراء دراسة جدوى تفصيلية قبل البدء بأية مشروع من المشاريع المقترحة.**

1.2 منهجية الدراسة

ان الإطار المنهجي المستخدم في تحديد الفرص الإقتصادية لمشروع التدريب المجتمعي للتشغيل الذاتي و إنشاء المشاريع الصغيرة يستند الى منهجية تم تطويرها عالميا وتعتمد المنهجية التشاركية المحلية[2] والتي تشرك اصحاب العلاقة في المجتمع المحلي واطراف السوق المحلي ضمن العمليات المختلفة من إنتاج وتصدير وتوزيع وتعتمد تحليل واقع المحافظة ومواردها الذاتية والبشرية وامكاناتها والبحث عن فرص إقتصادية متميزة وتكميلية واحلالية توفر انتاج وفرص تخدم السوق المحلي أولا، فالوطني، فالخارجي.

كما ان النهج المستخدم للحصول على المعلومات هو نهج التقييم السريع بالمشاركة ، والذي يجمع بين استخدام أدوات مختلفة والحصول على معلومات من مصادر متنوعة و مقارنتها للوصول الى رأي موضوعي (مقابلات متنوعة، اجتماعات بؤرية، اجتماعات عصف ذهني و تحليلي وعرض النتائج للحصول على التغذية الراجعة) ، كما تتم مقارنتها بالارقام والإحصاءات المحلية والوطنية للتأكد من دقة نتائجها وتستند الى مراحل التحليل المتنوعة بالمشاركة.

[2] GTZ , CBTSEC Methodology, Module II: 'Identification Of Economic Opportunities & Training Needs', 2010

وقد تم من خلال الدراسة القيام بما يلي:

1. مراجعة الأدبيات واجراء دراسة معمقة للنسب و الإحصاءات و الدراسات الإقتصادية على المستوى الوطني[3]
2. اجتماعات عصف ذهني بين اعضاء الفريق
3. اجتماعات اولية مع لجان التشغيل في المحافظات
4. تحديد اتجاهات إقتصادية على المستوى الوطني
5. دراسة معمقة للنسب و الإحصاءات و الدراسات الإقتصادية على المستوى المحلي
6. نقاشات بين اعضاء الفريق الوطني و المحلي
7. اجتماعات مع ممثلي لقطاعات مختلفة و اصحاب اعمال في القطاعات الرئيسية و الفرعية (زبائن محتملين للفرص) -منتجين و موزعين و تجار بالاضافة الى خبراء اقتصاديين ومتخصصين و ممثلي مؤسسات أهليه كما تم استشارة ممثلين العاملين في قطاعات مختلفة مما كان عاملا اساسيا في انجاح الدراسة. كما و تضمنت اللقاءات زيارات ميدانية وزيارات لمعارض انتاجية.
8. عقد مجموعات نقاش بؤرية مع القطاعات المختلفة ذات الاهمية في المحافظة (بمعدل مجموعتين في كل محافظة)
9. مراجعة النتائج ما بين اعضاء الفريق و تحليلها وتبادل خبرات المناطق.
10. نقاش مع الشريك المحلي و ال GTZ في جميع مراحل الدراسة.
11. عقد ورشة مع ممثلي القطاعات المختلفة و اصحاب العلاقة لعرض النتائج و الحصول على التغذية الراجعة
12. عقد اجتماعات تأكيدية مع بعض القطاعات على ضوء التغذية الراجعة
13. عرض النتائج على مجالس التشغيل والتدريب في المحافظات (يتشكل المجلس من ممثلي المحافظة و وزارة العمل ومؤسسات مجتمع مدني مختلفة)

وبناء عليه تم استشارة ما يلي من خلال المقابلات و المجموعات البؤرية المركزة و الورش الختامية[4]:

1. ممثلي القطاعات المختلفة على المستوى الوطني و المحلي
2. و ممثلي لوزارات ذات صلة (وزارة الزراعة و الإقتصاد و العمل)
3. ممثلي قطاعات إقتصادية مختلفة (الغرف التجارية و اتحاد الصناعات واتحادات متخصصة واتحاد تكنولوجيا المعلومات- بيتا- واتحاد الحرف التقليدية واتحاد الكهربائين و الميكانيكين وممثلي المناطق الصناعية)
4. خبراء اقتصاديين و متخصصين بقطاعات مختلفة
5. مؤسسات داعمة للقطاعات المختلفة (بال تريد و الإغاثة الزراعية ومؤسسة معا- المشروع البيئي واريج واتحاد المرأة واتحاد الجمعيات، و مشاريع التجارة العادلة و اتحاد المزارعين)
6. ممثلي قطاعات مالية مختلفة: منها بنوك، شركات تأمين ومؤسسات اقراض صغير ومتناهي في الصغر
7. اصحاب اعمال في مختلف القطاعات الإقتصادية على الصعيد الوطني: شركة الإتصالات، الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، شركات تكنولوجيا معلومات و شركات انشاءات وشركات تصدير و مصانع انتاج غذائي.
8. اصحاب اعمال في مجالات الإنتاج والتوزيع والتجارة في مختلف القطاعات الإقتصادية على الصعيد المحلي (اعمال متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر ورسمية وغير رسمية وتعاونيات) في القطاعات التالية: الزراعة والصناعات الغذائية والصناعة التحويلية الأخرى والحرف التقليدية والتعدين والمحاجر والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم والفنادق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الصحة والخدمات والفروع الأخرى

[3] ارجو مراجعة قائمة المراجع في نهاية الدراسة
[4] ارجو مراجعة الملحق رقم 1 للحصول على تفاصيل الاسماء

9. ممثلي المحافظة و بلديات ومجالس محلية مختلفة ومجالس مشتركة.
10. جامعات ومؤسسات تعليمية ومراكز تدريب
11. مراكز ابحاث ودراسات (منها : ماس ، جهاز الإحصاء المركزي)

جدول رقم 1.1: مجموع من تمت استشارتهم على المستوى المحلي و الوطني

المحافظة	الشريك المحلي	مقابلات	مجموعات مركزة	ورشة عرض النتائج	عدد من تمت استشارتهم في المحافظة	مقابلات تأكيدية بعد الورشة	مقابلات اصحاب اعمال في معارض	التكرار	مجموع من تمت استشارتهم على المستوى المحلي	مجموع من تمت استشارتهم على المستوى المحلي والمركزي
رام الله	غرفة تجارة وصناعة رام اللة و البيرة	25	19	43	96	6	10	-7	96	96
بيت لحم	مركز تطوير المشاريع الصغيرة	16	15	20		2		-4	49	71
الخليل	جامعة الخليل	16	8	24	44	3		-7	44	66
نابلس	كلية هشام حجاوي التقنية	17	17	9	42	3		-4	42	64
المجموع									231 شخص	

لقد تمت استشارة 22 شخص على الصعيد المركزي شملتهم لقاءات رام اللة (إستفادت مختلف المواقع من تلك اللقاءات)

لقد تم التركيز على الدور المحلي في البحث و التحليل ضمن الإطار العام، حيث اجري التحليل حسب التسلسل التالي:

الشكل رقم 1.1: تسلسل التحليل اللذي اجري ضمن الدراسة

1. تحليل واقع الإقتصاد الفلسطيني وتحديد ملامحه و سماته
2. وضع استراتيجيات ايجاد الفرص الإقتصادية
3. تحليل واقع المحافظة وتحديد سماتها و مواردها والتغيرات التي تعرضت لها و تحدياتها
4. تحليل واقع الإقتصاد المحلي في المحافظة وتحديد ملامحه و سماته
5. تحديد الفرص الإقتصادية في المحافظة
6. تقييم مستوى الفرص الإقتصادية
7. تحديد سمات الفئات المستهدفة للفرص
8. تحديد التدريب المطلوب

يعكس التقرير التسلسل السابق حيث ينقسم التقرير الى اربعة اجزاء تقع في خمسة فصول رئيسية . الجزء الاول: المقدمة و المنهجية وواقع الإقتصادي الفلسطيني، الجزء الثاني تحليل واقع المحافظة والواقع الإقتصادي فيها، الجزء الثالث: التحليل التفصيلي للفرص الإقتصادية، اما الجزء الرابع فيعكس ملائمة الفرص مع سمات الفئات المستهدفة والتدريب المطلوب.

1.3 محددات الدراسة والصعوبات التي واجهتها

لقد واجهت الدراسة العديد من المحددات و المعيقات التي اثرت على عملها منها:

- **نقص البيانات وقدم بعضها احيانا تناقضها** : بالرغم من ان هناك العديد من الدراسات و الإحصاءات التي يصدرها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني و اللتي استخدمت كمرجع لتنوع و غزارة تلك الدراسات الا ان بعضها يحتاج تحديث و البعض الآخر غير مفصل. كما واجهت الدراسة نقص في المعلومات والدراسات التي تخص المحافظات و المناطق المختلفة. فمثلا تم اعتماد نتائج 2004 لمسح الإستهلاك للأسرة و نتائج مسح ظروف خريجي التعليم العالي و المهني لكونهم اخر دراسات شاملة للموضوع المحدد.

- **محدودية الوقت و الموارد المتاحة لإجراء الدراسة:** لقد تم اعتماد التحليل النوعي الكيفي في التفسير و البحث عن فرص ومحاولة الربط مع التحليل الكمي في تحليل البيانات ولم يتسنى الوقت ولا الموارد لعمل دراسة مسحية شاملة للقطاعات المختلفة في سوق العمل. الا ان دراسة الجدوى الإقتصادية التفصيلية اللاحقة للفرص اعتمادا على نتائج الدراسة ستعطي البعد التفصيلي الرقمي المطلوب.

2 الفصل الثاني: الواقع الإقتصادي العام واستراتيجيات البحث عن فرص

2.1 الواقع الإقتصادي الفلسطيني وسمات الإقتصاد والقوى العاملة الفلسطينية

2.1.1 الواقع الإقتصادي الفلسطيني

يعاني الإقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات التي تعيق تطوره و تؤخر نموه. فقد اكدت جهات دولية متعددة، منها البنك الدولي، الى ان الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية ادى إلى تقليل المقومات الإقتصادية، بالإضافة إلى زيادة التحديات بزيادة التكاليف والوقت في نقل البشر و البضائع، الذي أدى بدوره إلى تقليل ميزتها التنافسية مما يمثل عبئاً كبيراً حيث تسبب بإنكماش الإقتصاد في الضفة الغربية و إنهياره التام في قطاع غزة، و يقدر إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب 13% (أو نسبة تركمية 34% من نصيب الفرد الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي) منذ بداية الإنتفاضة الثانية عام 2000 و زيادة القيود الإسرائيلية على الحركة و التنقل. لذا، فإن مستوى الدخل للإقتصاد الفلسطيني أقل بكثير من إمكاناته، و بالرغم من تخفيف القيود الإسرائيلية عام 2009، وحتى ان استمرت لعام 2011 فان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي سيظل أقل من مستواه في العام 2000 بنسبة 27% وستظل نسب البطالة مرتفعة لتصل 23% في العام 2011[5]. وقد اعتبر البنك الدولي إزالة سياسة الإغلاق على الضفة الغربية ورفع الحصار عن غزة شرطان أساسيان لتحقيق الإنتعاش و إعادة الإعمار.

وقد ادى الإنكماش الإقتصادي الناتج الى إنخفاض معدل مشاركة القوى العاملة الفلسطينية –المحدود أصلاً– من 47.3% في العام 2000 إلى 44.8% في العام 2009 – حسب التعريف الموسع– نظراً للتحديات السائدة. وارتفاع في نسب البطالة من 11.8% في بداية عام 2000 الى 24.5% في نهاية 2009.[6] بينما ارتفعت البطالة بين الشباب لتصل الى 38.9% في نهاية عام 2009.

و قد اكد صندوق النقد الدولي ان الوضع الناتج ادى الى تاكل دخل الفرد وصولا الى مستوى يزيد قليلا عن ال 1000 دولارا امريكيا للفرد عام 2008[7]. وقد بين جهاز الإحصاء ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصل الى 1,340.4 دولارا امريكيا في العام 2008[8].

وقد ادى ذلك الى ارتفاع نسب الفقر حيث وصلت 57% في العام 2006 [9] و في العام 2007. وقد عانى 34% من الفلسطينين في الأراضي الفلسطينية من نقص الأمن الغذائي في العام 2006، ليزداد تأثيره وصولا الى 38% من الفلسطينين في العام 2008[10]. وبالرغم من التحسن

[5] World Bank, Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, June 8, 2009

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010 .مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: 2009، رام الله، فلسطين

[7] IMF. 2009. Staff Report For The Meeting Of The Ad Hoc Liaison Committee, Madrid, April 13, 2010

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008، 2007) رام اللة- فلسطين

الطفيف في العام 2009 الا انها ما زالت تؤثر على 25% من الفلسطينين في الضفة الغربية بينما ما زال هناك 40% اضافية مهمشة ومؤمنة بالكاد، من الممكن ان تتراجع مع اي تراجع في الظروف السائدة[11].

2.1.2 ملامح المنشآت و القطاعات الإقتصادية الفلسطينية

يتميز الإقتصاد الفلسطيني أساساً بكونه إقتصاد العائلة، حيث تشكل المنشآت الإقتصادية المتوسطة والصغيرة و المتناهية الصغر (ص.ص.م.) غالبية المنشآت العاملة في الاراضي الفلسطينية، يغلب على هذه المنشآت الطابع العائلي. تتميز تلك المنشآت بسهولة تأسيسها ، اتسام ادارتها بالبساطة واستخدامها تكنولوجيا و تقنية انتاج تقليدية غير معقدة مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل.

ويوضح الشكل أدناه ان المنشآت الصغيرة جداً و الصغيرة والمتوسطة (ص.ص.م.) تشكل 99% من المنشآت الإقتصادية العاملة ال 109,686 في الاراضي الفلسطينية[12] ، حيث تشغل 90% منهم اقل من 5 افراد، و6.8% منها تشغل من 5–9 افراد، و2% منها تشغل من 10–19 فرداً. وتشكل منشآت القطاع الخاص 91% من اجمالي المنشآت و 92% منها منشآت عائلية او فردية.

الشكل رقم 2.1: عدد المنشآت الإقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب حجم العمالة 2007

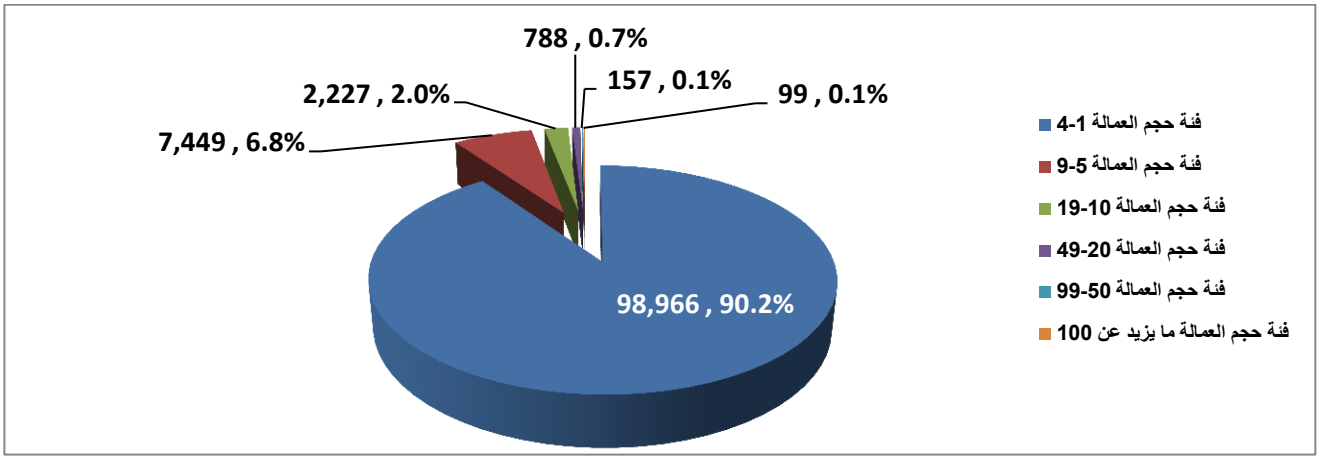

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية، النتائج النهائية رام الله، فلسطين

ومن إجمالي ال 82,871 منشأة إقتصادية عاملة في الضفة الغربية، يوجد 17,661 منها في محافظة الخليل، و14,582 منها في محافظة نابلس و11,804 منها في محافظة رام الله والبيرة. أما في محافظة القدس فيوجد 4,384 منشأة و يوجد 6,305 منشأة إقتصادية عاملة في محافظة بيت لحم.

تقوم غالبية المنشآت المتوسطة والصغيرة و المتناهية الصغر العاملة في الضفة الغربية و قطاع غزة في قطاع الإنتاج بإنتاج المنتجات الإستهلاكية كالمنتجات الغذائية و المشروبات و الأحذية و الجلود و الملابس و المعادن و الأثاث، إذ تباع معظم المنتجات المذكورة في الأسواق المحلية، ما عدا الملابس و الأحذية و الجلود، التي تباع لإسرائيل و من ثم إلى أسواق خارجية، أو يتم بيعها في الأسواق الإسرائيلية الداخلية. كما تنشط التجارة الداخلية و الخارجية مع دول متعددة، تشكل التجارة مع اسرائيل النصيب الأكبر منها. وقد بينت الإحصاءات خلل في الميزان التجاري الفلسطيني لصالح الإستيراد سجل بقيمة 2.9 مليار دولارعام 2008 ، 80% منها مع الجانب الإسرائيلي.

تتوزع المنشآت الإقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية على القطاعات والأنشطة الإقتصادية التالية بحسب التصنيف المعتمد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الزراعة و الصيد و الحراجة، والتعدين و إستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، وامدادات الكهرباء والغاز

---

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007 .تقرير الفقر:2006، رام الله، فلسطين
[10] WFP/ UNRWA/FAO, Joint Rapid Food Security Survey in the oPt, May 2008
[11] WFP/ UNRWA/FAO, Socio-Economic and Food Security Survey Report in the West Bank, August 2009
[12] تشمل المنشآت الإقتصادية العاملة في باقي الضفة الغربية و قطاع غزة المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية استنادا الى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تبين وجود حوالي ال132.8 ألف منشاة في باقي الضفة الغربية و قطاع غزة ، 116 ألف منهم عاملة (88%). وحوالي ال 109 ألاف عاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية.

والمياه، والانشاءات، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، والوساطة المالية ، والخدمات وتشمل: الفنادق و المطاعم، والنقل و التخزين والاتصالات، والأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة المشاريع الاخرى، والتعليم والصحة و العمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمات الاجتماعية. ويبين الشكل ادناه توزيع المنشآت على تلك القطاعات والأنشطة.

الشكل رقم 2.2: توزيع القطاعات والأنشطة الإقتصادية حسب نسبة المنشآت والعاملين فيها ومساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي 2007

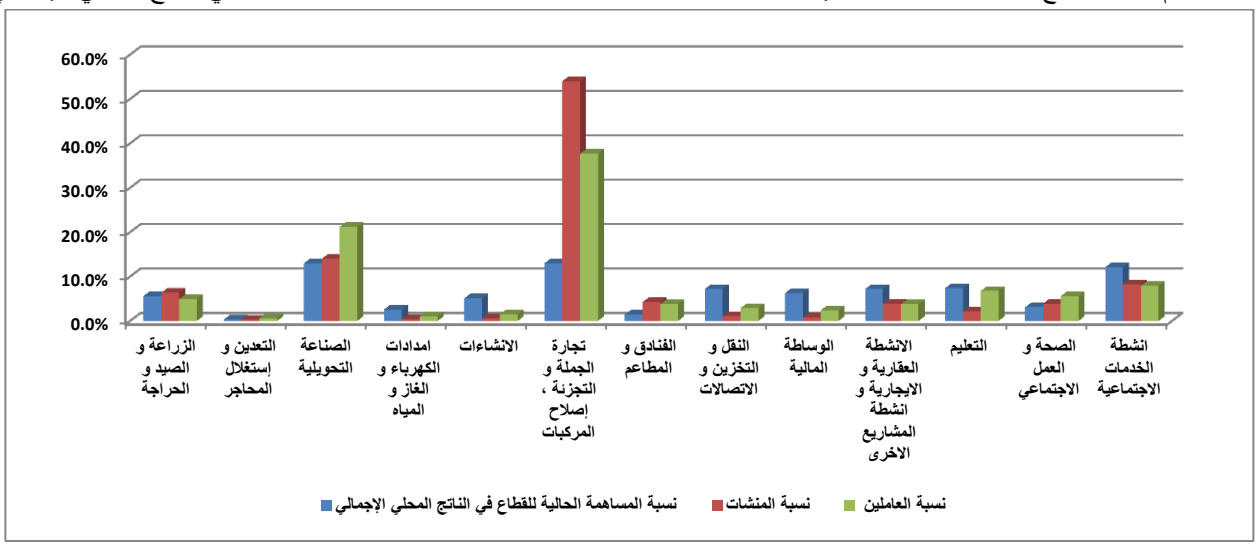

المصدر: 1.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية، النتائج النهائية رام الله، فلسطين
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008، 2007)

تبين الإحصاءات أن قطاع الخدمات بانشطته المتعددة هو الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تليه التجارة ثم الصناعات التحويلية فالوساطة المالية فالزراعة فالإنشاءات . يشير الشكل الى تمركز المنشآت والعاملين في قطاع التجارة ، يليه قطاع الخدمات بانشطته المتعددة ثم الصناعات التحويلية فالزراعة فالوساطة المالية فالإنشاءات من اصل 109,686 منشأة و 296,965 عامل/ة في تلك القطاعات. ومن الجدير ذكره ان العديد من العمالة غير الرسمية تتمركز في قطاع الزراعة، كما ان الحيازة الزراعية تشير الى النشاط الزراعي اضافة لعدد المنشآت فيه. و قد تبين ان مجموع الحيازات الزراعية التي تم تسجيلها عام 2004 بلغت حوالي 101 ألف حيازة، 69.5% منها نباتية، 7.3% حيوانية و23.2% حيازات مختلطة.

تشير الإحصاءات الى انه بالرغم من المعيقات المتعددة التي واجهتها القطاعات الإقتصادية المختلفة الا انها استطاعت النمو وان بشكل محدود، يشير الشكل ادناه الى النمو الحاصل في تلك القطاعات ما بين عامي 1997 و 2007. حيث تبين ان عدد العاملين بالإجمال قد ازداد بمقدار 55% وان عدد المنشآت ازداد بمقدار 43% خلال تلك الأعوام. ويشير الشكل الى النمو الكبير الملحوظ في قطاع الخدمات حيث تضاعف عدد العاملين فيه و تضاعفت عدد المنشآت. وقد تميز النمو في أنشطة الخدمات الإجتماعية ثم الفنادق و المطاعم فالتعليم. وقد تلا النمو في قطاع الخدمات قطاع التجارة فالوساطة المالية ثم الزراعة فالإنشاءات. اما قطاع الصناعات التحويلية فقد شهد نموا طفيفا لايذكر، بينما تراجع قطاع التعدين. ومن الملفت تراجع عدد المنشآت في قطاع الكهرباء و زيادة عدد العاملين فيه.

الشكل رقم 2.3: التغييرالحاصل على القطاعات والأنشطة الإقتصادية في الاراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1997–2007

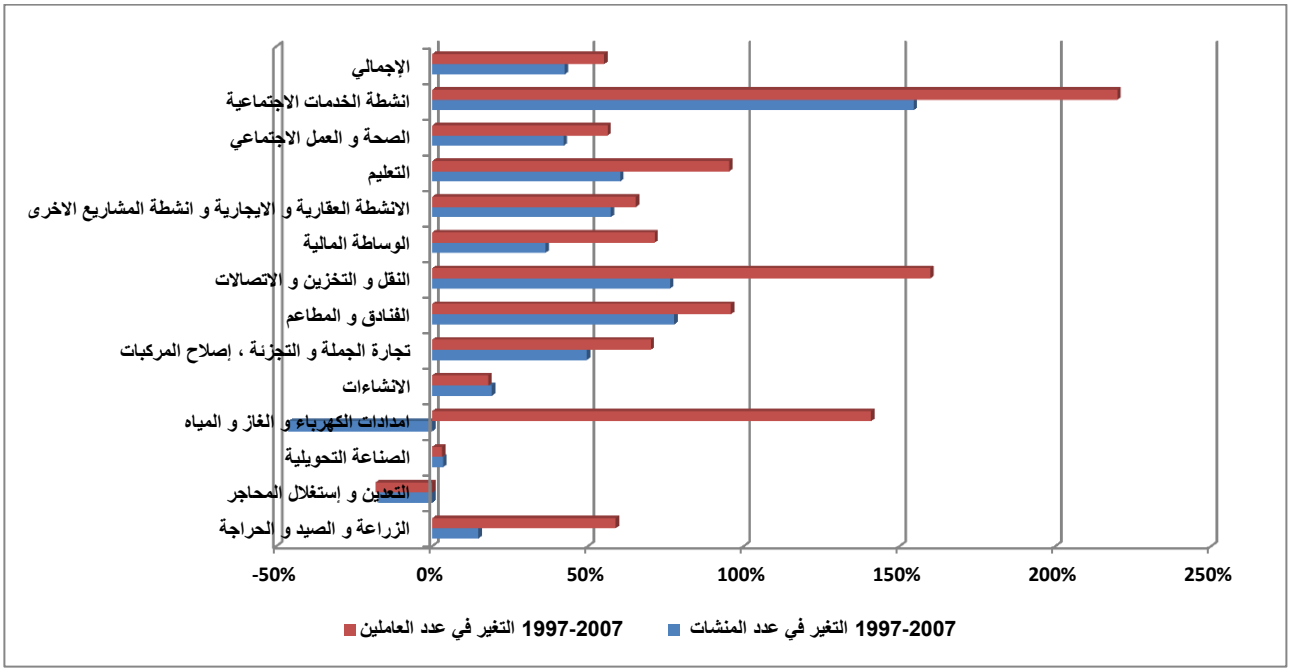

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية، النتائج النهائية رام الله، فلسطين

الاشكالات التي تواجهها المشاريع (ص.ص.م.): لقد بينت العديد من الدراسات من ضمنها سلسلة دراسات ماس 2009 ان المنشآت (ص.ص.م.) والتي تشكل غالبية المنشآت الإقتصادية العاملة في الضفة الغربية و قطاع غزة تعاني العديد من المعيقات، مما دفع بعضها خارج السوق واغلبها لم تحصل على الدعم والإرشاد اللازم لتطور اعمالها وان حصلت فقد عبر غالبيتهم عن عدم رضاهم عن تلك الخدمة. فقد بينت تلك الدراسات انه على الرغم من قيام السلطة الفلسطينية منذ تاسيسها على دعم البيئة الإستثمارية من خلال العديد من الإجراءات الا ان السياق الفلسطيني العام القى بظلاله على المنشآت العاملة في العديد من القطاعات مما ادى الى ضعف قدراتها التنافسية و اغلاق العديد منها (سجل اغلاق 3,657 منشاة غالبيتها في الضفة الغربية عام 2007)، اضافة لما سبق فان تلك المنشآت تعاني غياب البيئة القانونية المنظمه لعمل (ص.ص.م.) وعدم وجود نظام احصائي لتتبع عملها، و تدني نسب التمويل المقدم لها وضعف القدرات التسويقية تضعف من قدرتها التنافسية اضافة لمتطلبات التحدير المتميزة و صغر حجم السوق المحلي، اضافة لتدني خيرة و مهارة العاملين[13].

البيئة التمويلية لإنشاء المشاريع (ص.ص.م.):تطور قطاع التمويل الصغير و المتناهي الصغر مع تطور الاهتمام عالمياً بقطاع التمويل الصغير ومتناهي الصغر، واكتسب اهميته لافتقاد الاراضي الفلسطينية لنظام ومؤسسات تمويل للبنوك ما بين الأعوام 1967 و 1993 نتيجة أغلاق السلطات الإسرائيلية كافة البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، إلى أن أعيد افتتاحها بعد اتفاقية أوسلو عام 1993. وخلال تلك الفترة تشكل ونمى قطاع التمويل الصغير و المتناهي الصغر ليمثله 13 منظمة منضوية جميعها تحت اطار الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر– شراكة ولتصرف حتى عام 2007 : حوالي 224 الف قرض بقيمة 226 مليون دولارا امريكيا لحوالي147 الف شخص. ولديهم 63 مكتبا موزعة في انحاء مختلفة من الاراضي الفلسطينية بمحفظة نقدية قيمتها حوالي ال 30 مليون[14]. وقد بينت دراستين حديثتين استطاعة ذلك القطاع الوصول للمشاريع (ص.ص.م) والوصول لمختلف القطاعات كما المهمشين و النساء[15] [16].

---

[13] نصر عطياني، و سارة الحاج علي. 2009. ***مشاكل المنشآت الصغيرة جداً و الصغيرة و المتوسطة في فلسطين*** ، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

[14] http://palmfi.ps/-img/files-front-end/1219046956.pdf

[15] مركز المرأة الفلسطينية للابحاث و التوثيق- اليونسكو- اوبتموم- **تقييم الاثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية**، رام اللة 2009

اضافة الى ما سبق ينشط 19 بنك ب 200 فرعا في الأراضي الفلسطينية وقد تبين من العديد من اللقاءات ارتفاع قيمة الأموال المدخرة مقابل ما يتم تشغيله في دعم الإقتصاد كقروض و تسهيلات كما بينت العديد من الدراسات ذلك[17]. وتمثل احد اهم مشاكل الحصول على التمويل اللازم لبدء المشاريع الإقتصادية كما ذكر السيد "خالد عورتاني" من البنك الإسلامي العربي هو عدم التقدم بجدوى إقتصادية للمشروع مما يعطل فرص دعم المشروع. اما بالنسبة لاصحاب المشاريع فان الضمانات المطلوبة من البنوك و التعقيدات تمثل اهم المعيقات للحصول على الخدمات المالية و التمويلية، وقد بينت دراسة ماس انخفاض التمويل على المشاريع التنموية من 31% الى 20.6% وارتفاع التمويل الإستهلاكي. ويقدر اجمالي الطلب على القروض الصغيرة 80مليون دولار البنوك نصفه و30 مليون من مؤسسات التمويل الصغير.[18] مما يؤكد على اهمية دعم المبادرين في وصولهم لمصادر التمويل المتوفرة.

2.1.3 سمات القوى العاملة الفلسطينية[19]

يتميز المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمع فتي حيث قدرت نسبة الأفراد ممن هم اقل من 15 عاما حوالي 41.9 % في منتصف عام 2009[20]، كما تعتبر نسبة المساهمة في القوى العاملة متدنية وترتفع نسب البطالة وبالأخص نسب البطالة بين الشباب لتصل 38.9% كما ترتفع نسب العمالة المحدودة بينهم لتصل 7.2%.

القوى العاملة بحسب النوع الاجتماعي: تتسم القوى العاملة بانخفاض مشاركة النساء الرسمية فيها حيث تصل مشاركتها الى 15.5% مقارنة مع 67% للذكور وتعتبر هذه النسبة من النسب المتدنية عالميا. وتبين الإحصاءات ان اسباب البقاء خارج القوى العاملة للنساء: 66% اعمال المنزل، تليه الدراسة 28%، تليها كبر السن/ المرض واخرى 5.8%. وتبلغ نسبة العمالة التامة 71.3% و البطالة 26.4% بينما العمالة المحدودة 2.3% من المشاركات بسوق العمل. وتبين الدراسات ان نسب البطالة تختلف باختلاف سنوات الدراسة، والعمر للنساء وتختلف بحسب الجنس كما يوضح الشكلين(2.4 و 2.5) ادناه، تكمن اهمية الإلتفات لهذا الإختلاف في ملائمة الفرص لاحقا:

الشكل2.4: معدل البطالة من الافراد 15 سنه فاكثر المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والجنس (معايير ILO), 2009

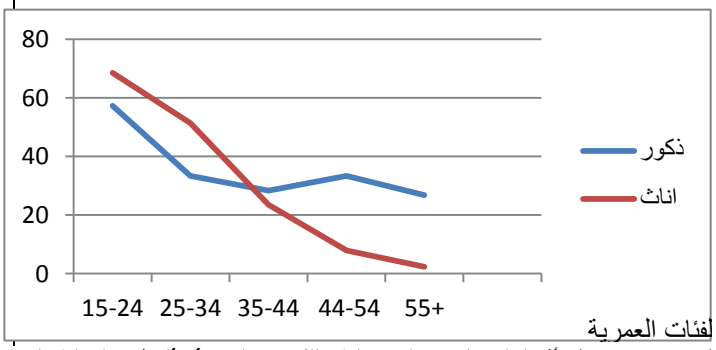

الشكل2.5: معدل البطالة من الافراد 15 سنة فاكثر المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة والجنس(معايير ILO) 2009

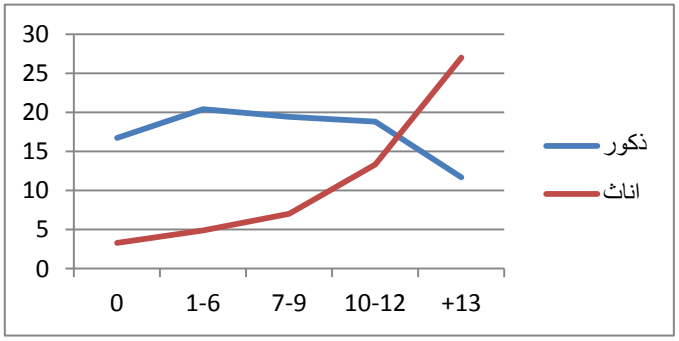

المرجع: 1.رندة هلال ، ***أثر التعليم والتدريب المهني المقدم للفتيات و النساء في فلسطين على التشغيل / دخولهن سوق العمل***، 2009/4/20
تم تحديثهما لتشمل إحصاءات 2009 من خلال: 2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010 .مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: 2009، رام الله، فلسطين

كما و يبين الشكل اعلاه ارتفاع نسب البطالة بين الذكور ضمن الفئة العمرية 44-54 و التي من الممكن ان يكون قد شكل جزء منها العمال اللذين عملوا في اسرائيل وفقدوا تلك القدرة كنتيجة للإغلاقات (ومن الجدير ذكره وجود ما يفوق ال 120 الف عامل في اسرائيل في التسعينات فقدوا عملهم

---

16 اوكسفام-شراكة- شركاء في الحلول الإبداعية ، **دراسة تحليل أثر تمويل المشاريع الصغيرة على حياة المقترضين والمقترضات**، رام اللة 2009

17 الجعفري و مكحول ولافي و عطياني، 2003، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله،

18 نصر عطياني، و سارة الحاج علي. 2009.***مشاكل المنشآت الصغيرة جداً و الصغيرة و المتوسطة في فلسطين*** ، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

19 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010 .**مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: 2009**، رام الله، فلسطين

20 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009 . **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية 2009**، رام الله، فلسطين

نتيجة سياسة الإغلاقات). وقد بينت الإحصاءات ان عدد العاملين في اسرائيل و المستوطنات انخفض بمقدار 43.5% ما بين عامي 2000-2009.

كما بينت الدراسات ان النساء تساهم في القطاع غير الرسمي وبالأخص في القطاع الزراعي حيث تبلغ نسبة العاملات في القطاع غير المنظم من بين اجمالي العاملات 5.4% (العاملين10%)، و تبلغ نسبة العاملات في القطاع غير المنظم من بين العاملات لحسابهم واصحاب العمل 70% (رجال46%). وفي دراسة للإحصاء المركزي حول مشاركة المرأة في سوق العمل تبين ان هناك عوامل طرد للنساء من سوق العمل الرسمي وعلى وجه التحديد في القطاع الخاص[21]. وفي دراسة اخرى ربطت ما بين انطباع الفلسطينين وتوجهاتهم حول عمل المراة بانه ثانوي و مرتبط بالحاجة الإقتصادية وما بين مشاركة النساء في العمل[22].

كما ويبين الشكل التالي توزيع العمالة حسب النوع الإجتماعي على القطاعات المختلفة. و قد تبين ان أعلى مشاركة للنساء تتمثل في قطاع الخدمات ثم في قطاع الزراعة وتمركز العمالة للنساء في هذين القطاعين. بينما يبين الشكل ايضا ارتفاع نسبة العمالة للذكور في قطاع الخدمات مقابل القطاعات الإخرى.

الشكل رقم 2.6: التوزيع النسبي للعاملين من الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والجنس 2009

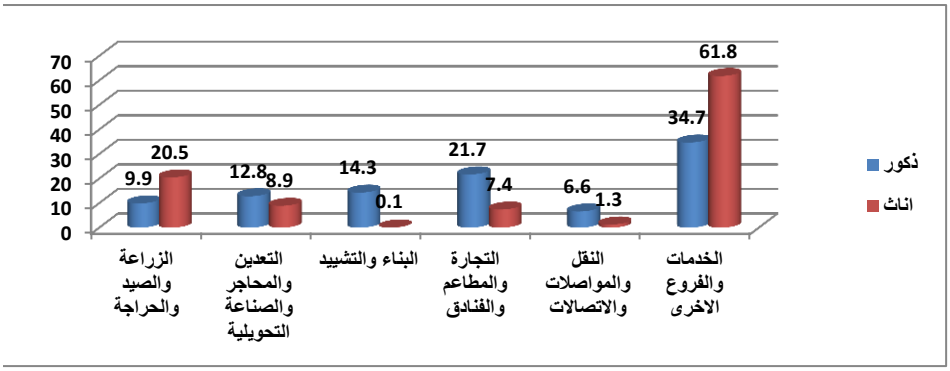

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010 .مسح القوى العاملة: التقرير السنوي: 2009، رام الله، فلسطين

القوى العاملة بحسب المستوى التعليمي/ التأهيلي:[23] وعند ربط العاملين في القطاعات المختلفة مع المؤهل العلمي/ المهني يتبين ان العاملين الحاصلين على بكالوريوس فاعلى يتمركزوا في التعليم والصحة وبالأخص النساء وان من لديهم تاهيل او تدريب مهني يتوزعوا على الخدمات والصناعة والإنشاءات. اما الاعدادي فاقل فيتمركزوا في الزراعة و التجارة. مما يعطي انطباع هام عند ملائمة الفرص الإقتصادية مع الفئات المستهدفة. وقد تبين من دراسة سابقة ان المهنين يتمركزوا في القطاع الخاص بواقع 55.5% (70% للنساء)، مقارنة مع 33.2% للأكاديمي. كما ان الحاصلين على تعليم او تدريب مهني تتضاعف امكاناتهم للعمل لحسابهم او فتح مشروعهم الخاص ولدى النساء تزداد 7 مرات كما ترفع مشاركة النساء في قوة العمل الى 42% [24].

الشكل رقم 2.7: التوزيع النسبي للافراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب المؤهل العلمي والنشاط الإقتصادي 2005

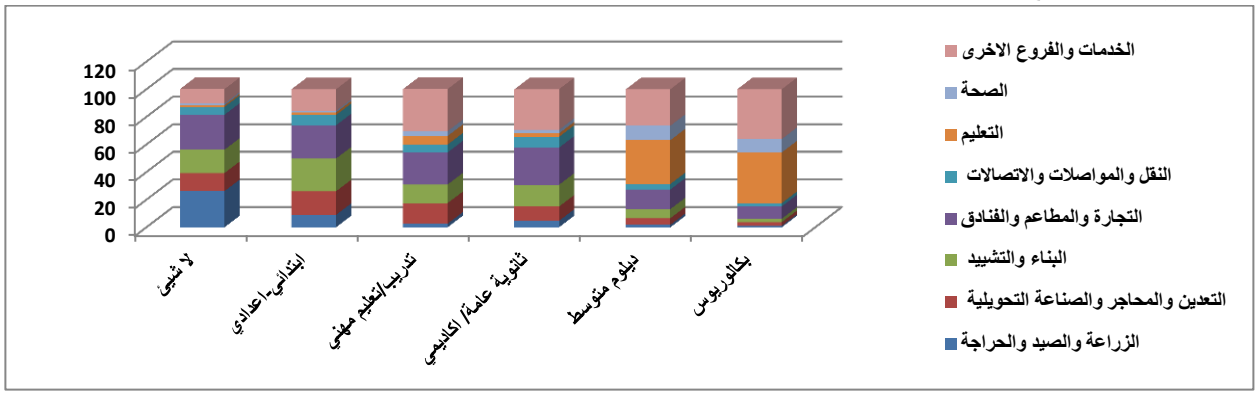

[21] مركز المرأة الفلسطينية للابحاث و التوثيق- اليونسكو-الإحصاء الفلسطيني - تحديات مشاركة المرأة في سوق العمل و التدخلات المطلوبة، رام اللة 2009
[22] مركز المرأة الفلسطينية للابحاث و التوثيق- اليونسكو-الفا - **دراسة في انطباع الفلسطينين وتوجهاتهم حول عمل المرأة**، رام اللة 2009
[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2006 .**مسح ظروف خريجي التعليم العالي و التدريب المهني – النتائج الأساسية:2006**، رام الله، فلسطين
تم الإستناد في هذا الجزء لهذه الدراسة والتي تمت في كانون اول 2005 كونها اخر دراسة مسحية شملت خريجي التعليم و التدريب المهني
[24] رندة هلال ، ***أثر التعليم والتدريب المهني المقدم للفتيات و النساء في فلسطين على التشغيل / دخولهن سوق العمل، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الثاني للتدريب والتعليم المهني والتقني2009***

اما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب المؤهل العلمي/ المهني كما يبين الشكل رقم 8، فان غالبية العاملين لديهم تأهيل اعدادي فاقل و قلة الحاصلين على تأهيل مهني او تقني او جامعي. ان هذه النسب تتشابه في مناطق الدراسة.

الشكل رقم 2.8: و التوزيع النسبي للافراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب المؤهل العلمي 2005

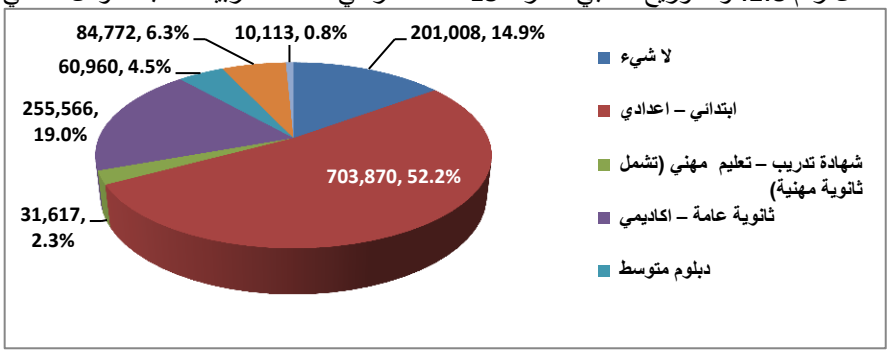

2.2 تحديات واستراتيجيات ايجاد الفرص الإقتصادية:

2.2.1 تحدي ايجاد فرص إقتصادية:

ان الواقع الإقتصادي العام و سمات الإقتصاد القلسطيني والقوى العاملة وضعت الكثير من التحديات امام ايجاد فرص إقتصادية مجدية منها:

1. **انخفاض القدرة الشرائية للسكان:** أثرت زيادة الفقر و البطالة سلباً على القوة الشرائية للسكان، و أدت إلى الإنخفاض في معدل إستهلاك المنتجات المختلفة. حيث ذكرت دراسات الامن الغذائي من قبل منظمة الاغذية العالمية اضطرار العديد ممن تضررت اوضاعهم المالية و انخفضت قدرتهم الشرائية على التقليل من المصروفات في جميع المناحي و تقليل كمية الغذاء المستهلكة او تغيير نوعيتها.
2. **محدودية الفرص المتاحة للتوظيف أو العمل للحساب الخاص:** كنتاج للإنكماش الحاصل فان فرص التوظيف محدودة كما فرص الإستثمار واقامة المشاريع الإقتصادية.
3. **نمو القطاعات اقل من الإمكانات المتاحة لنموه:** بالرغم من النمو الحاصل لبعض القطاعات وهومؤشر هام لتطور تلك القطاعات في سنوات متعددة تشمل سنوات انكماش وانتعاش متنوعة الا ان هذا النمو اقل من امكاناته الحقيقية و من الممكن ان يزداد في حال تغير الأسباب التي ادت للإنكماش.
4. **واقع التبعية للإقتصاد الإسرائيلي و ما يفرضه من اختلال في ميزان التبادل التجاري واتفاقات محددة للإستيراد و التصدير:** يجعل من التجارة الخارجية معيق ويرفع من تكاليف المواد المستوردة بما فيها مدخلات الإنتاج. **(مما يؤثر على قطاعات التجارة و الصناعة و الزراعة)**
5. **ارتفاع تكاليف التجارة الداخلية:** ان التحديات الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية بما فيها من فرض قيود على التنقل في الأراضي الفلسطينية يقلل من فرص التبادل التجاري الداخلي.

وبالتالي يجب اخذ هذه المعطيات بعين الإعتبار حتى و ان جرى تحسن طفيف على مؤشرات الوضع الإقتصادي فان مسبباته ما زالت قائمة.

اضافة للتحديات المتعلقة بالوضع الإقتصادي فان التحديات المرتبطة بسمات الإقتصاد الفلسطيني والقوى العاملة وتؤثر على الفرص اكدت على اهمية وجود المحددات التالية عند البحث عن فرص إقتصادية:

1. ان تكون مجدية و تتناسب مع الأوضاع العامة
2. ان تتلائم مع الأولويات الوطنية
3. ان تتلائم مع الأولويات التنموية للمحافظات
4. ان تتلائم مع الموارد الطبيعية و البشرية للمحافظة
5. **ان توفرالفرص المتنوعة المجالات للجميع وتتلائم مع التركيبة السكانية فيها: حيث تشمل:**
   أ. اشراك النساء بالفرص المتاحة ضمن واقع مشاركة النساء المتدنية في سوق العمل
   ب. مراعاة الواقع التعليمي و التأهيلي للقوة العاملة في الأراضي الفلسطينية.
   ج. توفر الفرص في المواقع المختلفة (ريف، مدينة، مخيم)

2.2.2 استراتيجيات البحث عن فرص إقتصادية

ان الواقع الفلسطيني والتحديات السابقة تؤكد على ان اي بحث عن الفرص إقتصادية المجدية يجب ان يتميز بالإبداع ، وان بينى على تحليل معمق للفرص ضمن القطاعات المخنلفة، و يحاول الربط ما بين الواقع و الإمكانات ويحول المعيقات لفرص، كما يجب ان ينظر الى امكانات الإقتصاد والتطور المختلفة عبر التخطيط لسيناريوهات إقتصادية مختلفة تشمل وضع الطوارئ و امكانية بناء الدولة.

وبناء عليه تم الخروج بالاستراتيجيات التالية للبحث عن الفرص إقتصادية المجدية وتم طرح الأسئلة ذات العلاقة بتلك الإستراتيجيات كما يلي:

1- **إستراتيجية الإستبدال :(*Replacement strategy of existing products that have markets*) تتطلب** البحث عن بديل مجدٍ للمنتجات غير المحلية بانتاج محلي مجد يعتمد على المصادر المحلية (الزراعة والصناعة أساسا) وتحاول الإستعاضة عن المنتجات المتوفرة و التي لديها إمكانية التسويق وتسوق حاليا ببديل محلي ضمن قدرات محددة أوضمن امكانات وموارد محلية ، وبالتالي يتم طرح التساؤلات : ما نقاط العجز في الإنتاج في الأسواق الفلسطينية و التي يتم الإستعاضة عنها بمنتجات الأسواق الأخرى؟ ما المواد او المنتجات المستوردة والمستهلكة محليا و من الممكن الإستعاضة عنها بمنتجات و موارد محلية؟ و كيف؟ وفي التحليل تتطلب البحث عن فجوات الإنتاج والتجارة مما بتطلب معرفة انماط الإستهلاك و الإنتاج و فجوات الإستيراد و التصدير وملائمتها مع الموارد الطبيعية و البشرية في المناطق المختلفة و امكانية زيادة الإنتاج المحلي لإستبدال المستورد.

2- **الإستراتيجية التكميلية: *Complementary Strategy for current buisnisses*) تتطلب** البحث عن الخدمات التكميلية اللازمة للشركات والمشاريع الإقتصادية والمؤسسات القائمة و مساعدتها في معالجة التحديات التي تواجهها او لتلبية إحتياجات النمو و التطور لديها ولزيادة قدرتها التنافسية. وبالتالي يتم طرح التساؤلات : ما هي التحديات و المعيقات التي تواجهها الشركات والمشاريع الإقتصادية والمؤسسات القائمة؟وما هي افاق التطور في القطاع المعني؟ ما هي التقنيات الحديثة التي يجب إضافتها على الخدمة او المنتجات التقليدية؟ وما هي الخدمات التكميلية اللازمة لكي تتخطى العقبات او لتتطور؟ يتطلب تحليل نقاط الضعف و القوة للقطاعات المختلفة وايجاد الفرص الإقتصادية الناتجة.

3- **إستراتيجية البحث عن القطاعات النامية والفرص الناشئة *(New niches)*** تتطلب البحث عن القطاعات النامية اوالفرص الناشئة نتيجة لتغير العادات في بعض المناطق، او إدخال تقنيات جديدة او توفر منافذ جديدة. وبالتالي يتم طرح التساؤلات : ما هي القطاعات النامية اوالفرص الناشئة نتيجة لتغير العادات؟ او إدخال تقنيات حديثة او زيادة إمكانية التصدير اوحدوث تغيرات في البيئة الإقتصادية او العامة المرتبطة بها؟.

وكنتيجة لتلك الإستراتيجيات تم التركيز على القطاعات الأساسية و الفرعية التالية للمزيد من البحث على مستوى المحافظة:

---

1. **تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات:** هو **قطاع إقتصادي متنامي** بالتناغم مع تنامي الأسواق الدولية والإقليمية، ويتميز هذا القطاع بتوفر الموارد البشرية الفلسطينية، كما يتميز بازدياد إستخدام التكنولوجيا الرقمية والحاسوب و الإنترنت. وقد بينت العديد من الدراسات الحاجة الى فرص في مجالات فرعية متعددة منها تقديم خدمات مرتبطة بالأسواق العالمية (من برمجيات اوخدمات مالية اوإدخال البيانات)، و التي تلائم مستويات تعليمية مختلفة. كما ان هذا المجال يوفر الفرصة للتجارة الإلكترونية وتطوير الصفحات الإلكترونية. و اللذان يمكن لهما دعم الأنشطة الإقتصادية المختلفة. (**استراتيجية** تكميلية)
2. **قطاع الزراعة :** (في القطاعين النباتي و الحيواني) وذلك في المجالات التي من الممكن ان توفر منتجات محلية بديلة لتلك المستوردة استنادا الى امكانات و موارد المناطق المختلفة (استراتيجية الإستبدال). او الفرص الناشئة الحديثة نتسجة لتغير العادات وبعض المجالات المقترحة هنا ضمن تلك الإستراتيجيات: إنتاج العسل و تربية الماشية و زراعة البطاطا و الفطر وزراعة الفراولة و القيام

بزراعة مزروعات ملائمة للمناخ في المنطقة و تقديم خدمات مختلفة للقطاع الزراعي تحتاجها المنطقة. اضافة الى مجالات تعليب الأطعمة التقليدية و فائض الإنتاج والتصنيع الغذائي للمنتجات المتوفرة في المناطق المختلفة. يوفر هذا القطاع فرص العمل في الريف وللنساء. كما ويتلائم هذا القطاع مع اوضاع الطوارئ و سيناريوهات بناء الدولة كما ان استراتيجية الحكومة الفلسطينية تولي هذا القطاع اهتمام خاص ضمن خطة الإصلاح و التنمية الوطنية وخطة بناء الدولة.

3. **قطاع البيئة:** يتزايد القلق العالمي بشأن البيئة و الحاجة للإهتمام بهذا القطاع في حين لم ينجز الكثير بهذا الصدد في الأراضي الفلسطينية، وتواجه المناطق الفلسطينية المختلفة نقص في المناطق C التي يتم السيطرة عليها من هبل المحافظة و التي يمكن استعمالها للمكبات، و هنالك بعض المبادرات التي يمكن إحياؤها (مثل إعادة تدوير النفايات والزيوت، و إعادة إستخدام الزجاج والعلب و البلاستيك للصناعات واعادة إستخدام بقايا الحجارة في صناعة الحرف اليدوية). يعتبر قطاع نام مع احتوائه على العديد من الفرص.

4. **قطاع الخدمات:** : هو قطاع نمي خلال السنوات العشر الماضية، و ما زالت الحاجة له تتزايد :كونه متصلاً بالنمو السكاني والأعمال التجارية المتنامية و تزايد المؤسسات مثل المنظمات الحكومية و الجهات المانحة. وهو قطاعاً متصلاً ايضا بظهور الأسواق التجارية المتنامية في بعض المدن(نتيجة الهجرة الداخلية او اغلاق مناطق اخرى) اوبسبب التغيير في العادات بشكل عام. اضافة الى وجود نقص في بعض الخدمات الغير مقدمة .

5. **خدمات الدعم المقدمة للشركات المتناهية الصغر والصغيرة و متوسطة الحجم:** هنالك حاجة لتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في مجالات مختلفة مثل الإدارة و التمويل و التسويق و التصميم ، و قد سلّط مؤتمر المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم و الدراسات التي أجريت الضوء على هذه الحقيقة. وقد اكدت سلسلة دراسات ماس لهذه المشاريع ذلك والمسوحات التي اجريت الحاجة الماسة لاصحاب تلك المنشآت لخدمات التسويق نتيجة لصغر حجم السوق المحلي و تعقيدات التسويق الخارجي من ناحية اجرائات و من ناحية الحاجة للتطوير الفني و التكنولوجي.

6. **القطاع المكمل للصناعات التحويلية و الخدمات:** و يتضمن صيانة الآلات و الأعمال التقنية الحديثة والدعم التكنولوجي لقطاع ميكانيكا السيارات و الطباعة و الخراطة و بالأخص في مدينة نابلس. ودعم الصناعات تكنولوحيا في رام اللة والخليل.

7. **تطوير المنتجات التقليدية:** كالصناعات اليدوية وإنتاج الصابون و الحلويات مع الأخذ بعين الإعتبار إختلاف المناطق ، بفضل الفرص الجديدة للتصدير إلى الخارج، فمثلاً، في بيت لحم تم التوقيع على إتفاقيات دولية عدة لإمكانية التصدير، كما هنالك إمكانية الإستهلاك المحلي للصابون المنتج في مدينة نابلس، علماً بأن هذه المنتجات جميعها تتعلق بقطاع السياحة وبالسياحة الداخلية و الخارجية على حدٍ سواء.

وبالتالي استخدمت الدراسة تلك الإستراتيجيات و تحليل القطاعات الأولي في تحليل الفرص الإقتصادية المجدية في المحافظات المختلفة بما يتلائم مع منهجية الدراسة المستندة لمبدأ " التدريب المجتمعي للتشغيل الذاتي وإنشاء المشاريع الصغيرة (CBTSEC) " والتي تؤكد على تحليل واقع المحافظة ومواردها الذاتية والبشرية وامكاناتها والبحث عن فرص إقتصادية متميزة وتكميلية واحلالية توفر انتاج وفرص تخدم السوق المحلي أولا، فالوطني، فالخارجي. ومن البحث الميداني والمكتبي واشراك اصحاب العلاقة في المجتمع المحلي واطراف السوق المحلي ضمن العمليات المختلفة من إنتاج وتصدير وتوزيع تم دراسة واقع و موارد المحافظة وتحليل الفرص و نقاط القوة للقطاعات الإقتصادية المختلفة فيها كما ونقاط الضعف و التحديات ودراسة جدوى الإنتاج والتجارة لقطاعات مختلفة، من نتائج التحليل استنبطت الفرص الإقتصادية المجدية.

الجزء الثاني تحليل واقع المحافظة والواقع الإقتصادي فيها

3 الفصل الثالث: لمحة عامة عن محافظة نابلس

3.1 لمحة عامة عن محافظة نابلس .Error! Bookmark not defined

3.1.1 نبذة عامة:

تعتبر محافظة نابلس من كبرى محافظات الوطن من حيث عدد السكان والنشاط الاقتصادي، وتعتبر نابلس العاصمة الاقتصادية لفلسطين كما تعتبر مركزاُ صناعياً وتجارياً وخدماتياً لمنطقة شمال الضفة الغربية حيث تقدم الكثير من الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات االاخرى. تقع محافظة نابلس وسط شمال الضفة الغربية، تبعد عن القدس 69 كم وتربطها بمدنها وقراها شبكة من الطرق تصلها بطولكرم و قلقيلية غربًا وبجنين والناصرة شمالا وبالقدس جنوبًا. تبلغ مساحة محافظة نابلس 605 كم ، أي حوالي 10.7 % من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية. تضم المحافظة 64 تجمعا منها 3 مخيمات للاجئين[25].

تتميز المحافظة بالموقع الجغرافي الذي يتوسط شمال الضفة الغربية ، وتتنوع بيئتها الحيوية و ارتفاع مناطقها من مناطق جبلية الى اخرى متاخمة للأغوار. كما تتميز بعيونها و سبلها المائية وبأمطارها الغزيرة ، والتي تعتبر الأغزر في فلسطين، مما زودها بأهمية كمركز لإنتاج وتبادل المنتجات الزراعية. كما تشتهر المحافظة بصناعة الصابون والمصنوعات اليدوية وتشتهر بجودة حجارتها. كما توجد في المحافظة سوق تجاري لتبادل البضائع الحيّة كالمواشي وسوق الخضار المركزية للضفة الغربية.

توجد بالمحافظة العديد من الصناعات الهامة في فلسطين، كما توجد بها العديد من المواقع الأثرية الرومانية و الإسلامية و المسيحية، والبلدة القديمة والحمامات التركية كما ومنتزهاتها، وتتميز بطابعها الخاص والذي يجلب اليها الزوار من مختلف أرجاء الوطن.

3.2 لمحة عامة عن الواقع السكاني وسمات القوى العاملة في محافظة نابلس Error! Bookmark not defined.

3.2.1 الخصائص الديموغرافية

بلغ عدد السكان في منتصف عام 2009 في محافظة نابلس 332,389 نسمة منهم 168,189 نسمة ذكور، و 164,200نسمة من الإناث، وقد شهد عدد السكان نموًا مقارنة مع العام 1997 بنسبة كبيرة بلغت 34 %[26]. في حين ان عدد سكان محافظة نابلس كان قد بلغ في العام 2007 320830 نسمة منهم 162589 ذكور و158589 اناث[27].

ويشير التوزيع السكاني في المحافظة الى وجود كثافة سكانية في مدينة نابلس تصل لحوالي ال 40% من السكان و الأسر. والباقي يقطن البلدات و الريف والمخيمات بتوزيع سكاني 55% حضر و 35% يقطن الريف و10% في المخيمات. كما يشير التوزيع الجغرافي الا ان وبحسب الفئات العمرية فان 41.8 % من سكان المحافظة هم اقل من 15 عاما مما يجعل مجتمع السكان فتي كباقي الأراضي الفلسطينية.

---

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 . كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (1
[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 . كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (1)
[27] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2009. التعدادا العام للمساكن والمنشات-2007: المؤشرات الاساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله-فلسطين

بالنسبة للتحصيل العلمي فقد بلغت نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى 8.8 % عام 2008، و 13% لم ينهوا أية مرحلة تعليمية. أظهرت البيانات أن هناك تمايزًا بين الذكور والإناث في التحصيل العلمي، فقد بلغت نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي (بكالوريوس فأعلى) 10.4 % وانخفضت لدى الإناث لتصل إلى 7.2 %. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور 10.2 % مقارنة مع 15.8% للإناث. وقد أظهرت النتائج أيضا أن نسبة الأمية بين الأفراد 15 سنة فاكثر قد بلغت 5.3 % بواقع 2.0% للذكور مقارنة مع 8.6 % للإناث. اما نسبة الافراد الذين يحملون مؤهل مهني لم يتجاوز 2.5 %، 3.4% من الذكور و1.6% من الاناث (الاحصاء المركزي، 2005)[28].

كما تتميز المحافظة بتواجد السكان من الأديان المختلفة المسيحية و اليهودية و الأسلامية، وهو ما يميز المحافظة عن باقي محافظات الوطن حيث ان وجود الطائفة السامرية اضفى لهذا التنوع السكاني في المحافظة.

ويبين هذا التركيب السكاني توزع السكان على حسب التجمع و بحسب المؤهل وبحسب النوع الإجتماعي، وبالتالي يشير الا ان الفرص الإقتصادية التي سيتم تحديدها يجب بالضرورة ان تراعي هذا التركيب و التوزع.

3.2.2 خصائص القوى العاملة

أشارت نتائج مسح القوى العاملة لمحافظة نابلس للعام 2009 للأفراد المصنفين ضمن سن العمل (أعمارهم 15 سنة فاكثر) إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بينهم قد بلغت 41.9% للعام 2009 . وتعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث وصلت إلى 15.5 % مقابل 67.4 % للرجال، لكنها متطابقة مع النسب الوطنية لمشاركة النساء في العمل و التي بلغت 15.5%. (راجع/ي 2.1.3 من التقرير).

وقد وصلت نسبة العاملين في من إجمالي المشاركين في القوى العاملة إلى 87.1 % منهم 2.8 % عمالة محدودة. كما تشير النتائج إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة بلغت 12.9%، ووصلت نسبة العاطلين عن العمل بين النساء 12.8% مقارنة مع 12.9% للذكور. وتعتبر نسب البطالة منخفضة عن النسب الوطنية للبطالة وعن تلك في الضفة الغربية و التي وصلت الى 17.8%.

الشكل رقم 3.1 .: سمات القوى العاملة في محافظة نابلس حسب النوع الاجتماعي

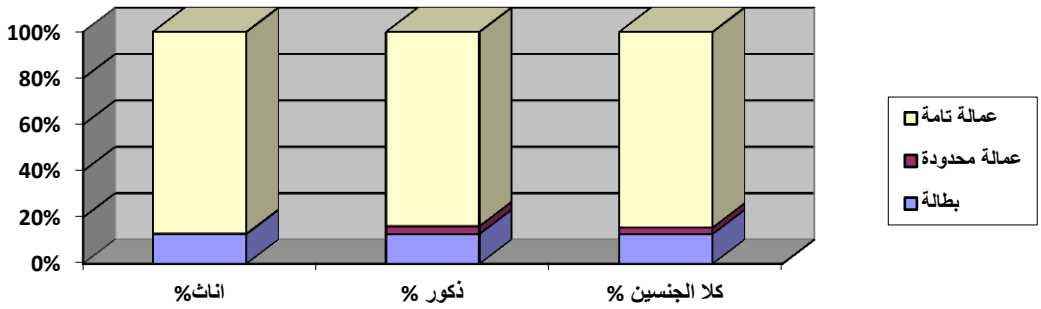

وبناء على ما سبق قدر حجم البطالة استنادا الى التوزيع السكاني وتوزيع القوى العاملة بالمحافظة بما يعادل ال 12 ألف شخص.

[28] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2006 .**مسح ظروف خريجي التعليم العالي و التدريب المهني – النتائج الأساسية:2006**، رام الله، فلسطين
تم الإستناد في هذا الجزء لهذه الدراسة والتي تمت في كانون اول 2005 كونها اخر دراسة مسحية شملت خريجي التعليم و التدريب المهني

اما بالنسبة لتوزيع القوى العاملة على القطاعات الإقتصادية المختلفة، فقد تبين ان 31.5% من القوى العاملة في محافظة نابلس تعمل في قطاع الخدمات والفروع الاخرى يليها قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 20.2% و يليها التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية بنسبة 18.2%.[29]

شكل 3.2: عدد المشغلين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، الاحصاء المركز 2007

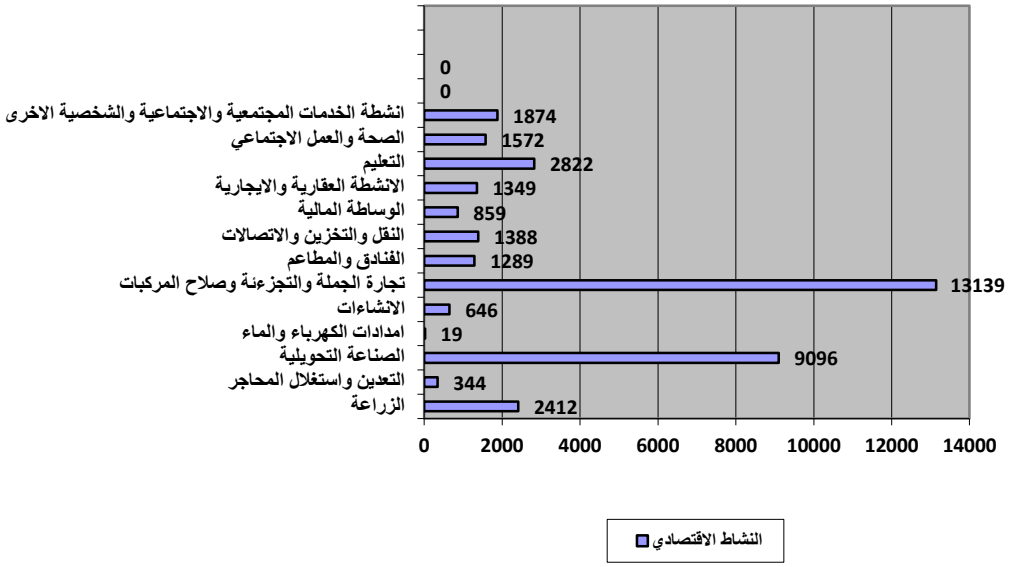

3.3 الواقع الإقتصادي في المحافظة و سمات القطاعات الإقتصادية فيها [30]

يلقي هذا الجزء من التقرير الضوء على الواقع الإقتصادي في المحافظة من خلال تحليل القطاعات و الانشطة الإقتصادية في المحافظة من ناحية عدد المنشات فيها، عدد العاملين فيها ونموها ، كما واهميتها النسبية وتمركز الإعمال فيها مقارنة مع باقي الضفة الغربية. ويعتبر هذا التحليل مقدمة للتحليل المعمق للفرص الإقتصادية المختلفة ضمن القطاعات المتعددة.

لقد بينت نتائج التعداد العام للمنشآت أن هناك 13,867 منشأه عاملة في محافظة نابلس من 116,804 منشأه عاملة في باقي الضفة و غزة، وان المنشآت العاملة في القطاع الخاص في محافظة نابلس تشكل ما نسبته 92.6% من مجموع عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة. وقد تبين ان 90% من المنشأت في المحافظة تشغل اقل من خمسة افراد.

اشتهرت نابلس بكونها العاصمة الاقتصادية لفلسطين، حيث انها تتصدر قطاع الصناعة الفلسطينية من حيث الانتاج وعدد المنشآت، كما تعتبر مركز تجاري مهم لمنطقة شمال الضفة الغربية وخصوصا بعد اعادة فتح الحواجز العسكرية حولها. العدد الاكبر من المنشآت الاقتصادية في محافظة نابلس يعمل في مجال تجارة الجملة والتجزءة واصلاح المركبات حيث يصل عددها الى 7267 منشأة كما هو مبين في جدول رقم 3.1، يليها المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية حيث يبلغ عددها 2321 منشأة[31].

[29] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2009

[30] *المصدر الرئيسي للأشكال البيانية في هذا الجزء من التقرير: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت 2007 : المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية رام الله، فلسطين*

[31] *الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2009. التعدادا العام للمساكن والمنشات-2007: المؤشرات الاساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله-فلسطين*

جدول رقم 3.1: عدد المنشآت الاقتصادية في محافظة نابلس بالمقارنة مع عددها في الضفة الغربية، 2007

رمز النشاط	النشاط الإقتصادي	عدد المنشآت في الضفة الغربية	عدد المنشآت في نابلس	نسبة عدد المنشآت في نابلس الى عددها في الضفة
أ	الزراعة و الصيد و الحراجة	5930	973	%16.41
ج	التعدين و استغلال المحاجر	298	71	%23.83
د	الصناعة التحويلية	11811	2321	%19.65
ه	امدادات الكهرباء و الغاز و المياه	212	9	%4.25
و	الانشاءات	386	82	%21.24
ز	تجارة الجملة والتجزءة، اصلاح المركبات	40732	7267	%17.84
ح	الفنادق و المطاعم	3325	678	%20.39
ط	النقل و التخزين و الاتصالات	714	122	%17.09
ي	الوساطة المالية	592	125	%21.11
ك	الانشطة العقارية و الايجارية و انشطة المشاريع الاخرى	2894	496	%17.14
م	التعليم	1564	237	%15.15
ن	الصحة و العمل الاجتماعي	3120	496	%15.90
س	انشطة الخدمة الاجتماعية و الشخصية الاخرى	6061	990	%16.33
المجموع		77639	13867	%17.86

بالاضافة لقطاعي الصناعة والتجارة، يفرض قطاع الخدمات نفسه بقوة في محافظة نابلس حيث يشغل 31.5% من الايدي العاملة في المحافظة وبخاصة مع الزيادة الكبيرة في عدد سكان المحافظة في العشر سنوات الاخيرة. كما شهد قطاع الزراعة تطور ملحوظ في السنوات الاخيرة حيث زاد عدد المنشأة العاملة في قطاع الزراعة من 55 منشأة في العام 1997 الى 973 في العام 2007 كما هو مبين في الجدول رقم3.2 أدناه.

جدول3.2:المنشات العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي 1997-2007 بحسب الاحصاء المركزي

	النشاط الاقتصادي	عدد المنشات 1997	عدد المنشآت 2007	حجم الزيادة
1	الزراعة والصيد والحراجه	55	973	16.69
2	التعدين واستغلال المحاجر	5	71	13.20
3	الصناعة التحويلية	1886	2321	0.23
4	امددات الكهرباء والغاز والمياه	1	9	8.00
5	الانشاءات	82	82	0.00
6	تجارة الجملة والتجزئة، اصلاح المركبات	3617	7267	1.01
7	الفنادق والمطاعم	287	678	1.36
8	النقل والتخزين والاتصالات	73	122	0.67
9	الوساطة المالية	109	125	0.15
10	الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع الاخرى	345	496	0.44
11	التعليم	102	237	1.32
12	الصحة والعمل الاجتماعي	337	496	0.47
13	انشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الاخرى	285	990	2.47
	المجموع	6353	13867	

تشير احصائيات غرفة تجارة وصناعة نابلس الى وجود 5137 عضو فاعل في الغرفة حتى نهاية 2009، يسيطر قطاع التجارة على النسبة الاكبر من عدد الاعضاء حيث يبلغ عدد الاعضاء العاملين في قطاع التجارة 3499 عضو بنسبة 68% من عدد الاعضاء الكلي، يليها قطاع الصناعة بنسبة 21% كما هو مبين في الجدول 3.3[32] :

جدول 3.3: توزيع منتسبي غرفة تجارة وصناعة نابلس على القطاعات الإقتصادية 2009

القطاع	العدد	النسبة
تجاري	3499	**0.68**
صناعي	1070	**0.21**
خدمات	280	**0.05**
حرف	167	**0.03**
مقاولات	157	**0.03**
المجموع	5173	

كما تظهر احصائيات غرفة تجارة وصناعة نابلس الى زياد كبيرة في عدد المنتسبين الجدد من قطاع التجارة في الاعوام من 2006 الى 2009 مقارنة بالقطاعات الاخرى كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 3.4: عدد االمنتسبين الجدد لغرفة تجارة وصناعة نابلس حسب القطاع وسنة الانتساب

	2006	2007	2008	2009
تجاري	**217**	**312**	**337**	**439**
صناعي	**28**	**58**	**78**	**71**
خدمات	**26**	**16**	**11**	**25**
حرف	**12**	**15**	**16**	**13**
مقاولات	**4**	**7**	**10**	**15**
المجموع	**287**	**408**	**452**	**563**

اظهر جهاز الاحصاء المركزي ان حجم التجارة الخارجية لمحافظتي نابلس وسلفيت في العام 2007 كانت كما يلي[33]:

الواردات: ارتفعت قيمة الواردات في محافظتي نابلس وسلفيت عام 2007 بالمقارنة مع السنوات 2003-2006 حيث بلغت قيمتها 408.8 مليون دولار أمريكي في عام 2007 . من أهم واردات محافظة نابلس الوقود المعدني والمزلقات المعدنية وما يتصل بذلك من مواد حيث بلغت 108.3 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 26.5% من مجمل الواردات، بينما بلغت قيمة الواردات من الأغذية والحيوانات الحية 78.1 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 19.1 % من مجمل الواردات، وبلغ أقل نصيب للزيوت والدهون والشحوم الحيوانية والنباتية 7.4 مليون دولار أمريكي، حوالي 1.8 % من إجمالي الواردات.

[32] احصائيات غرفة تجارة وصناعة نابلس 2009
[33] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 . كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (1

الصادرات : حققت الصادرات في محافظتي نابلس وسلفيت عام 2007 ارتفاعًا مقارنة بالسنوات 2003–2006 حيث بلغت قيمتها 65.9 مليون دولار أمريكي. من أهم صادرات محافظتي نابلس وسلفيت المصنوعات المتنوعة حيث بلغت 13.3 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 20.2 % من مجمل الصادرات، وقد بلغت السلع المصنوعة والمصنفة أساسا حسب المادة 12.1 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 18.4 من مجمل الصادرات، بينما بلغت قيمة الصادرات من المواد الكيماوية والمنتجات المتصلة بها 7.7 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 11.7 % من مجمل الصادرات، وبلغ أقل نصيب للوقود المعدني والمزلقات المعدنية وما يتصل بذلك من مواد 5.7 ألف دولار أمريكي، حوالي 0.01 % من مجمل الصادرات.

مع وجود مواقع أثرية وتاريخية على درجة من الأهمية، ووجود البلدة القديمة والغنية بقصورها ومبانيها التاريخية الأثرية والمدن الاثرية كسبسطية، فضلا عن مناطق السياحة الطبيعية كالباذان، من الممكن أن تشكل الصناعة السياحية موردا هاما للناتج المحلي للمحافظة وخاصة مع ارتباط هذا القطاع بمرافق وقطاعات عديدة، وبالأخص التجارة المحلية والخدمات.

3.4 مقاربة الواقع الديمغرافي و الإقتصادي لمحافظة نابلس مع القطاعات الإقتصادية تحت الدراسة

يحاول هذا الجزء الربط ما بين تحليل الواقع الديمغرافي والإقتصادي لمحافظة نابلس مع محددات واستراتيجيات ايجاد فرص اقتصادية (الجزء 2.2 من التقرير) واستنباط القطاعات و الانشطة التي تتطلب المزيد من البحث و التمحيص لإيجاد فرص اقتصادية مجدية للإستثمار.

لقد بين تحليل الإحصاءات الإقتصادية تواجد القطاعات الإقتصادية المختلفة ونموها عبر السنين، الا ان ان القطاعات التالية لها الاهمية الأكبر من ناحية تحقق بعض او جميع المؤشرات التي عرضت: كحجم المنشات ضمن المحافظة او مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي او كونها نمت بشكل متسارع من ناحية عدد المنشات وزيادة قدرتها على التوظيف او تعتبر ذا اهمية نسبية لإقتصاد الضفة، و هي مرتبة على النحو التالي ويلخصها الجدول اللاحق:

1- قطاع الزراعة: حيث يولى هذا القطاع باهتمام كبير من جميع صانعي السياسات الاقتصادية لدوره الكبير في تشغيل الايدي العاملة مع اختلاف تحصيلهم العلمي وبخاصة النساء، كما ان توفر البيئة الملائمة للزراعة والخبرات المحلية وحاجة السوق المحلي وامكانية التصدير كل ذلك يساعد على خلق فرص عمل مجدية اقتصاديا في هذا القطاع.
2- قطاع الانشاءات: النمو السكاني الكبير والازدياد الملحوظ في حجم الانشاءات في المحافظة
3- قطاع الحرف التقليدية: حيث ان فرص بدء باعمال خاصة في هذا المجال كبيرة بسبب انخفاض تكاليف التأسيس وامكانية العمل من داخل المنزل حيث يعطي فرصة مميزه للنساء الراغبات ببدء مشاريع خاصة بهم لتحسين وضعهن الاقتصادي.
4- قطاع الصناعة: حيث تلعب المحافظة دور مهم في الصناعة الفلسطينية حيث تتمركز فيها معظم الصناعات التحويلية كصناعة الاغذية والاثاث والطباعة والملابس وغيرها.
5- قطاع التجارة و اصلاح المركبات : حيث تعتبر المحافظة من كبرى المحافظات من حيث تجارة الجملة حيث يمتد نشاطها الى جميع المحافظات، بالاضافة الى كونها مركز رئيسي للتسوق لمنطقة الشمال وسوق واعد لسكان داخل الخط الاخضر وخصوصا بعد فتح جميع الحواجز المحيطه بها. كما تشتهر المحافظة تاريخيا بكونها المركز الرئيسي لقطاع اصلاح المركبات الذي ينموا بشكل كبير مع ازدياد اعداد المركبات الحديثة والحاجة الى تطوير هذا القطاع .
6- قطاع السياحة: يوجد اهتمام كبير لهذا القطاع في المحافظة وتتوفر البيئة والامكانيات ونقاط الجذب السياحي القادرة على استقطاب استمارات كبيرة في هذا القطاع

7- قطاع الخدمات: حيث تعتبر محافظة نابلس مركز لمنطقة الشمال والازدياد الكبير لعدد السكان ادى الى تضاعف حجم هذا القطاع واصبح يستحوذ على الجزء الاكبر من عدد العمال والموظفين.

جدول 3.5: ملخص تحقق المؤشرات الإقتصادية المرتبطة بالقطاعات:

	المؤشرات / القطاعات	عدد المنشأت	عدد العاملين	نموها	مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي	اهميتها النسبية وتمركز الاعمال فيها مقارنة مع باقي الضفة الغربية
1	قطاع الزراعة			✓		
2	قطاع الانشاءات			✓		
3	قطاع الحرف التقليدية					✓
4	قطاع الصناعة	✓	✓	✓	✓	✓
5	قطاع التجارة واصلاح المركبات	✓	✓	✓	✓	✓
6	قطاع السياحة			✓		✓
7	قطاع الخدمات		✓	✓	✓	✓

الجزء الثالث: التحليل التفصيلي للفرص الإقتصادية

4 الفصل الرابع: تحليل القطاعات الإقتصادية المختلفة و الفرص الناتجة عنها

يحلل هذا الجزء بشكل تفصيلي القطاعات الإقتصادية الرئيسية و الفرعية في المحافظة، والتي تم استنباطها من التحليل السابق للمحافظة وواقعها ومواردها، و تحليل الإقتصاد المحلي فيها و ملامحه – المذكورة في الفصل السابق-. إن القطاعات التي تم تحديدها في محافظة نابلس وسيتم نقاشها بشكل تفصيلي هي قطاعات: الخدمات والتجارة والصناعة والإنشاءات والزراعة و البيئة وقطاع السياحه.

كما سيعرض التحليل التفصيلي لكل قطاع رئيسي او فرعي واقع القطاع في الأراضي الفلسطينية ، ومن ثم واقع القطاع في المحافظة، ومن ثم سيحلل الفجوة الموجودة في القطاع ،والفجوات و الفرص الناتجة استنادا إلى المقابلات و البحث المعمق و تحليل الإحصاءات والمعلومات، حيث سيعرض في نهاية عرض كل قطاع التحليل الرباعي لنقاط القوة و الفرص و نقاط الضعف والتحديات للقطاع والأنشطة المرتبطة به، ومن ثم يتم استنباط الفرص الإقتصادية الإستثمارية الناتجة عن هذا التحليل ويعتمد التحليل الإستراتيجيات التي تم اعتمادها سابقا (الإستبدال والتكميلية والفرص المتميزة). سيتم عرض الفرص الإقتصادية الإستثمارية الناتجة عن التحليل مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناتجة، والتي تتناسب مع أهداف الدراسة والفئة المستهدفة.

يستند التحليل التفصيلي للقطاعات المختلفة إلى تحليل الأرقام والنسب و الإحصاءات، مستندين إلى العديد من المراجع[34]، و بالإخص للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمعلومات الناتجة عن العديد من إحصاءاته المنشورة وغير المنشورة، ونتائج تعداد السكان و المنشات و المساكن 2007 [35]، وسيتم الإستناد لدراسات اخرى قطاعية وذات علاقة مختلفة من مصادر متعددة[36]. ستعرض القطاعات بالترتيب التالي: الزراعة فالإنشاءات فالصناعة فالبيئة فالتجارة فالخدمات فالسياحه .

4.1 قطاع الزراعة و التربية الحيوانية

4.1.1 لمحة عامة عن قطاع الزراعة و التربية الحيوانية في الأراضي الفلسطينية

تنبع أهمية القطاع الزراعي في المحافظات بشكل عام من كونه يشكل القطاع الاكبر الذي يستوعب الأعداد الكبيرة من العاملين بشكل رسمي او غير رسمي، كما يمثل القطاع اللذي يمتص العاطلين عن العمل في حالة الأزمات الإقتصادية. حيث أن نسبة التشغيل في القطاع الزراعي ترتفع في أعوام الأزمات حسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكما بينها الشكل 2.3 ويبينها الشكل4.1 أدناه، كما أكد السيد أسامه أبو علي –مدير مشروع تصدير الزيت في مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)– وجود المهنية والخبرات المتوارثة في هذا المجال، مع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعه، وتطور هذا القطاع بشكل ملحوظ ، وما يخلقة هذا القطاع من استقلالية إقتصادية عند المزارعين حسبما ذكر السيد جورج قرزم مسؤول وحدة الابحاث والدراسات في مركز العمل التنموي (معا) ،ولما لهذا القطاع من أهمية بالغة في الصناعات الغذائية بشكل خاص والصناعه بشكل عام حسبما ذكر السيد أيمن صبيح مدير عام اتحاد الصناعات في فلسطين . وقد أكد السيد أنور الجيوسي مدير عام مؤسسة فاتن للإقراض الزراعي و رئيس شبكة مؤسسات الإقراض (شراكة) على وجود العديد من الفرص الإقتصادية للمشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر، للمستويات المتنوعة وللنساء في هذا القطاع .

[34] راجع قائمة المراجع في نهاية التقرير لمعرفة المصادر التي تم الإستناد لها.

[35] من الجدير ذكره ان نتائج التعداد او الإحصاء الفلسطيني عام 2007 وما تلاها الخاصة بالأراضي الفلسطينية او الضفة الغربية لاتشمل أجزاء من القدس الشرقية "او ذاك الجزء الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام1967 " بحسب تعريف الإحصاء و يتم الإشارة له بباقي الضفة الغربية. لذا وجب التنويه لأخذ الملاحظة بالحسبان عند الاشارة إلى إحصاءات الضفة الغربية او الأراضي الفلسطينية.

[36] تم الإستناد الى سلسلة دراسات ماس القطاعية وتلك المتعلقة بالمنشآت الصغيرة جداً و الصغيرة و المتوسطة (ص. ص. م) واعتماد تعريفهم لهذه المنشآت المستند الى العمالة مجازا.

ويضيف لأهمية القطاع توفر المساحات الزراعية من الأراضي الفلسطينية، و توزع حيازة الأراضي بين السكان، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 1.854 مليون دونم، مما يشكل 31% من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 91% منها في الضفة الغربية، مما يعطي أهمية لهذا القطاع. كما تبين الإحصاءات أن نسبة حيازة الأراضي مرتفعة، حيث أن 25% من السكان يملكون أراضي، غالبيتهم تقطن الريف. وبالتالي يسهم ذلك في دعم مجالات الفرص الإقتصادية فيها. بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 1.4 مليون دولارا امريكيا للعام الزراعي 2008/2007 (61% منها نباتي و39% منها قيمة الإنتاج الحيواني)، وقد تضاعفت القيمة المضافة للزراعة في السنوات العشر (1997–2007) بحسب الإحصاء المركزي[37]. ويسهم هذا القطاع في الناتج الإجمالي المحلي الفلسطيني بنسبة 5.5% في العام 2007 [38] ، ومن الممكن أن يزيد إلى 10% في حال زادت امكانية الوصول إلى مصادر المياه بحسب دراسة أعدها البنك الدولي (2009). وقد شهد هذا القطاع نموا خلال السنوات العشر1997–2007 بواقع 15% للمنشات و 59% للعاملين فيه كما يبين الشكل2.3 من التقريراستنادا إلى تعداد 2007[39].

الشكل رقم 4.1.1 : نسبة المشاركة في القطاع الزراعي من العاملين بحسب النوع الإجتماعي

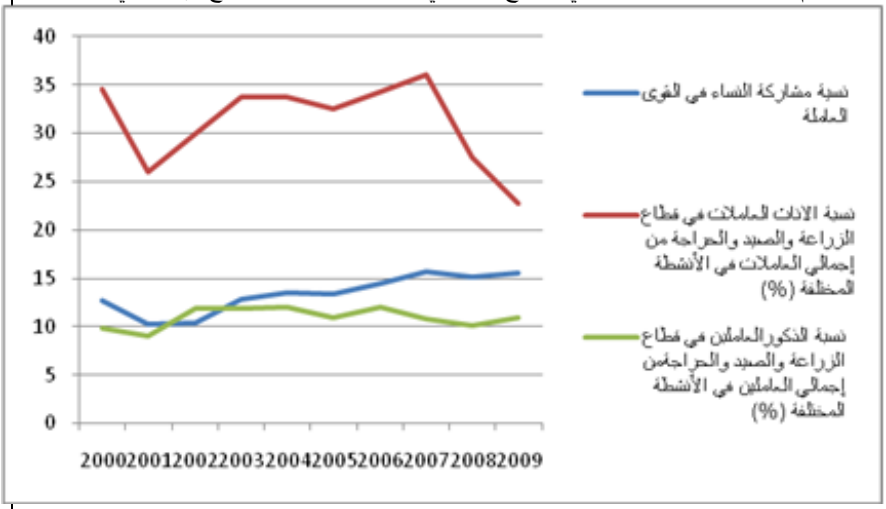

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصفحة الألكترونية إحصاءات زراعية ايار 2010

كما ويعتبر هذا القطاع مشّغل اساسي للنساء، حيث بينت الإحصاءات أن هذا القطاع يعتبر المشغل الرئيسي للنساء بعد قطاع الخدمات وخاصة في سنوات الأزمات كما يبين الشكل.

كما يعتبر هذا القطاع مشغل أساسي في الريف. ومدخل للتصنيع الغذائي لدى النساء ومدخل للأمن الغذائي للأسر.

بالتالي يعتبر هذا القطاع مصدر للغذاء و للدخل وملاذا في الأزمات، وعنصر هام لتشغيل النساء.

إن التراجع الحاصل في هذا القطاع في السنوات الاخيرة أدى إلى نقص القدرة على توفير الغذاء المحلي، وزيادة الإعتماد على استيراد المواد الغذائية و المرتبطة بالأسعار العالمية، والتي ادت في الكثير من الأحيان إلى زيادة إنفاق الأسر على الطعام وزيادة الفقر، كما ذكرت منظمة الأغذية العالمية ومنظمات دولية أخرى[40]. ويعاني هذا القطاع أكثر من غيره من نقص المياه في الكثير من المواقع، وازمة المياه التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية. إلا أن استخدام وسائل حديثة للزراعة كالبيوت البلاستيكية والري بالتنقيط والزراعة المعلقة وغيرها يسهم في زيادة القدرة على استغلال الأراضي الزراعية بافضل الطرق، و ضمن الواقع المائي الفلسطيني.

أما مساحة المراعي فتبلغ 2.02 مليون دونم ولا تتجاوز المساحة المتاحة منها للرعي 621 ألف دونم. بالتالي تعتبر امكانية الوصول للمراعي من المعيقات الأساسية التي تواجه قطاع الرعي، إضافة إلى إرتفاع أسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج (تشكل الأعلاف غالبيتها 74%)[3]، وتناقص الإنتاج الحيواني خلال السنوات الماضية، مما يعطي أهمية لبحث فرص متميزة في هذا المجال.

تبين من الدراسة أن هناك العديد من المؤسسات التي طورت أساليب متنوعة للزراعة وتربية الحيوانات ضمن الطرق الحديثة و التي تراعي البيئة، من الممكن الإستفادة منها. التي تقدم الخدمات لقطاع الزراعة إضافة لخدمات وزارة الزراعة في المجال و تضمن الخدمات التدريب و الإرشاد والصحة البيطرية والتطوير الزراعي و غيرها، إلا أن الإحصاءات بينت أن هناك نقص كبير في المجال حيث تبين أن 60% من

[37] إحصاءات متنوعة من الصفحة الإلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture.htm

[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008، 2007)

[39] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية، النتائج النهائيةرام الله

[40] WFP/ UNRWA/FAO, Socio-Economic and Food Security Survey Report in the West Bank, August 2009

مزارعي أشجار البستنة لم يحصلوا على اي نوع من الإرشاد، و أن عدد الأطباء البيطرين منخفض، كما أن مدخلات الإنتاج الحيواني تصل إلى 58%[3].

وبالتالي تتلخص معيقات هذا القطاع بالسيطرة على المياه والأرض، وإرتفاع أسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى ضعف مستوى الخدمات المقدمة للمزارعين، وضعف البنية التحتية اللازمة، وكذلك ضعف البحث العلمي والإرشاد والربط بينها، وضعف حوافز تشجيع الإستثمار كما بينت الخطة الإسترتيجية لوزارة الزراعة [41]. لذا فإن هذه المعيقات إستخّدمت في التحليل كفرص إقتصادية في مجالات محددة او كمحدد لفرص اخرى.

إن إيلاء الحكومة الفلسطينية أولوية لهذا القطاع من خلال "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008– 2010 "، بالإضافة إلى وثيقة "إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة التي اعتمدتها الحكومة في آب 2009 "، واعتماده كاحد القطاعات الهامة لقيام الدولة اعطى أهمية اكبر للقطاع، كما أن إقرار قانون مقاطعة بضائع المستوطنات 2010، قلل من فرص المنافسة وزاد من الحاجة للمنتجات الزراعية. وسيسهم قرار مقاطعة العمل في المستوطنات في إيجاد الفرص الإقتصادية المجدية في القطاع.

إلا أن مواجهة القطاع للعديد من التحديات جعلت غالبية المتخصصين في المجال تؤكد على أهمية دعم الحكومة –ووزارة الزراعة بشكل خاص– للقطاع، الذي يعاني اشكالات مصادرة الأراضي و نقص المياه، ومنافسة إقتصاد مدعوم من قبل الدولة. وذلك نتيجة لأهمية القطاع، وبالتالي تبرز أهمية الدعم الحكومي من ناحية إقرار التأمين الزراعي، وتوفير الخدمات الزراعية وتوفير الدعم اللازم الذي تحظى به اقتصاديات منافسة، وهي أهداف طموحة خُطَت ضمن إسترتيجية الوزارة.

وقد تبين من لقاء الأخصائين الزراعيين أن هناك العديد من الفرص بحسب واقع المحافظة، ومن الممكن نجاحها بالرغم من المعيقات مثال: مزارع النحل، البيوت البلاستيكية، استخدام تكنولوجيا حديثة مثال: الفراولة المعلقة، والإنتاج الحيواني، وإنتاج الأعلاف و البيطرة، والمشاريع المتعلقة بزيت الزيتون والشجر المثمر، كما وبينوا إمكانية اقامة مشاريع متنوعة لتربية الأسماك.

وقد ذكروا العديد من الأساليب التي اتّبعت لتوفير المياه للزراعة وتقليل تكاليف مدخلات الإنتاج منها إنشاء الجمعيات التعاونية. وكما تبين ان هذا القطاع يعاني من مشكلة التسويق ، وقد تبين من خلال اللقاءات نماذج لمؤسسات تعمل على مبادرات التسويق العادل مثل جامعة بيت لحم– التعليم المستمر– مشروع التجارة العادلة وشراكة مشروع التسويق العادل للمزراعين–الذي يشرف عليه إتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية. كما تبين من الدراسة وجود مؤسسات تقدم إرشاد و دورات ومساندة أخرى للقطاع الزراعي، فوزارة الزراعة ممثلة بمديرياتها المنتشرة في كافة المحافظات وجمعية المزراعين العرب ومقرها مدينة رام الله بفروعها المتعددة، هما من المؤسسات الداعمة للقطاع الزراعي في مجال الارشاد وخدمات البيطرية ، كما أن جمعية المزراعين العرب تقدم خدمات التدريب في المجال الزراعي (تربية النحل، زراعة الأعشاب الطبية، وتدريب في كيفية إنشاء البيوت البلاستيكية. وغيرها من الخدمات الزراعية التي تشكل دعم كبير للمزارعيين وأصحاب المشاريع هذا ما أكده أسامه أبو علي مدير القطاع الزراعي في مركز التجارة الفلسطيني ، كما تقدم مؤسسة ريف و شركة القدس خدمات التسويق وتصدير المنتجات للخارج (تحديدا اللوز ، والزعتر والمكدوس). حسب ما ذكر السيد سعد داغر مدير جمعية المهندسين العرب ،كذلك تقوم الإغاثة الزراعية و العمل الزراعي و إتحاد المزارعين بتقديم دورات تدريبة مجانية في التسويق وادارة المشاريع ومهارات الاتصال، إضافة للتدريب في مجالات زراعية متخصصة بحسب الحاجة وذلك من خلال فروعها المنتشرة في محافظات الضفة وتقوم الإغاثة والإتحاد باستهداف الجمعيات الزراعية في الريف الفلسطيني ، مما يعطي الفرصة لاصحاب تلك الفرص الإقتصادية من تطوير أنفسهم ومشاريعهم بطريقة علمية وسليمة . إضافة إلى وجود المؤسسات والجمعيات النسوية التي توفر تدريبات للنساء في التصنيع الغذائي . وكما تقوم مؤسسة أصالة للاقراض ومن خلال برنامج إرادة بدورات تدريبة في مجال إدراة المشاريع والتسويق ، ومهارات الإتصال والتواصل وغيرها من التدريبات التي يتم تقديمها بناء على احتياجات الفئة المستهدفة من النساء.

[41] وزارة الزراعة، 2009،ملخص الخطة الإسترتيجية 2010-2012 ، رام الله، فلسطين

فبالرغم من العديد من التحديات لهذا القطاع إلا أنه يبقى القطاع اللذي يوفر الأمن الغذائي للمواطن، ويمثل مصدراً للدخل للعديد من الأسر، وملاذاً في حالة الأزمات للعاطلين عن العمل، كما ويوفر الفرص لعمل النساء، وفرص للعمل في الريف، وفرص لأشخاص لديهم مستويات متعددة من التأهيل و الخبرات وفي مجالات متنوعة بحسب حاجة المحافظة، وقد تبين وجود العديد من الموارد التي من الممكن استخدامها لتطوير الفرص الإقتصادية المقترحة و المؤسسات التي من الممكن التعاون معها.

4.1.2 واقع قطاع الزراعة والتربية الحيوانية في محافظة نابلس [42]:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي نمت بشكل كبير في محافظة نابلس، حيث ازداد عدد المنشات العاملة في قطاع الزراعة من 55 منشاة في العام 1997 الى 973 منشاة في العام 2007[43] . تمتاز محافظة نابلس بتنوع طبيعي من حيث المناخ والتربة وطبيعة الاراضي، حيث تمتد اراضي محافظة نابلس من سلسلة المناطق الجبلية الشمالية العالية غزيرة الامطار وباردة الجو شتاء ومعتدلة الجو صيفا لتصل الى مناطق شفا الغور وغور الاردن الاكثر دفئا شتاء والتي تتواجد فيها ينابع المياه التي يمكن استخدامها للري والتي تمتاز بتربتها الصالحة للزراعة.

شكل 4.1.2: حجم الانتاج الزراعي (طن) في محافظة نابلس مقارنة مع الضفة الغربية، 2006-2007

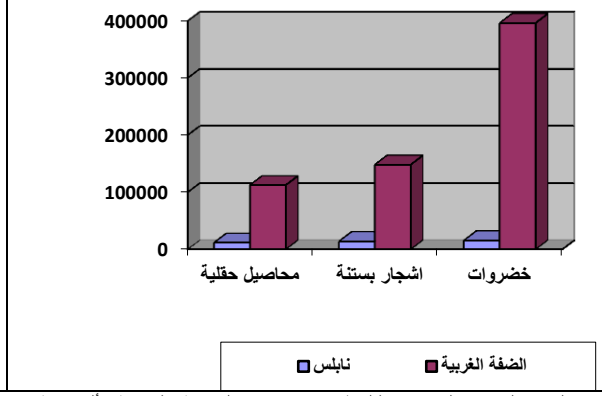

شكل4.1.3: المساحات المزروعة (دونم) في محافظة نابلس مقارنة مع الضفة الغربية، 2006-2007

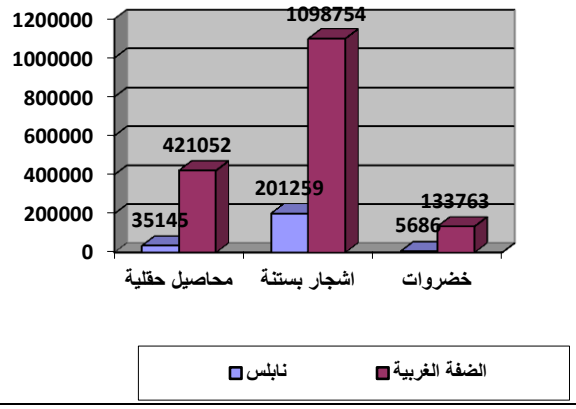

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- احصاءات الزراعة- الصفحة الألكترونية

وقد بلغت مساحة الأراضي في محافظة نابلس 605 كم2 عام 2007 ، منها 221.7 كم 2 أراضي زراعية و 2.4 كم 2 من الأراضي غابات وأحراش، وبلغ الإنتاج الزراعي خلال العام الزراعي 2007\2006 في المحافظة 67.4 مليون دولار أمريكي، فيما كانت القيمة المضافة 12.5 مليون دولار أمريكي. وقد كانت المساحة المزروعة من أشجار البستنة 201,259 دونم، منتجة 14,247 طن، والمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية 35,145 دونم، أنتجت 11,956 طن، وبلغت المساحة المزروعة بالخضراوات 5,686 دونم وأنتجت 15,852 طن[44].

وكما يبين الشكل فان الأراضي المزروعة بأشجار البستنة في المحافظة تمثل نحو خمس تلك المزروعة بالضفة الغربية والمحاصيل الحقلية حوالي 8% من تلك المزروعة في الضفة الغربية. ومن حجم الإنتاج و الزراعة فان محافظة نابلس تتنوع في انتاجها و هناك العديد من المناطق التي تتركز فيها الزراعة مثل وادي الفارعة والباذان ومشارف الأغوار والتي يتم فيها زراعة المحاصيل الحقلية و الخضروات والأعشاب. بينما ترتكز الكثير من قرى المحافظة على زراعة الأشجار المثمرة و شجر الزيتون. وبالمقابل بدأ العديد من المزارعين بزراعة الخضروات في البيوت البلاستيكية. الا ان حال الزراعة في المحافظة كما هو حالها في باقي المحافظات ومذكور أعلاه وتعاني العديد من التحديات.

[42] حسب التصنيف المعتمد في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فان قطاع الزراعه يتكون من القطاعات الفرعية التالية: الزراعة والصيد ، تربية الماشية و الضأن و الخيول و الحمير و البغال و تربية الماشية المدرة للحليب، تربية الحيوانات الاليفة الاخرى وانتاج المنتجات الحيوانية غير المصنفة في موضع اخر.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 ، المنشآت الإقتصادية، النتائج النهائية. رام الله– فلسطين

[11] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- احصاءات الزراعة

شكل 4.1.4: قيمة الانتاج الحيواني في محافظة نابلس والضفة الغربية، 2006-2007 (القيمة بالالف دولار امريكي)

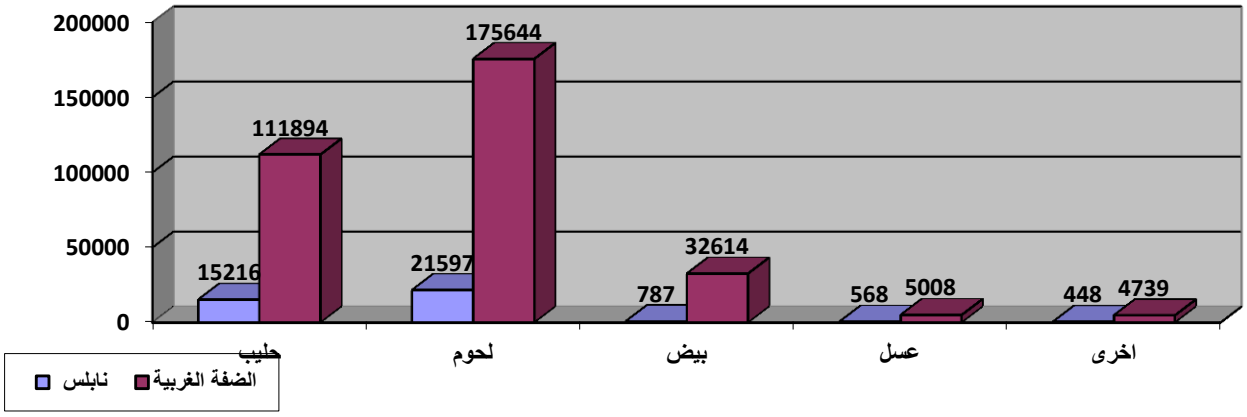

تبين الإحصاءات ان المحافظة تنتج 12.3% من انتاج اللحوم في الضفة الغربية، و13.4% من الحليب، و11% من انتاج العسل في الضفة الغربية.

4.1.3 فجوة الإنتاج و فجوة تبادل المنتجات الزراعية [45]

تنتج محافظة نابلس لوحدها ما يقرب من ربع انتاج الزيتون في الضفة الغربية الذي بلغ في الموسم الزراعي 2007/ 2008 21925 طن من اصل 85167 طن[46] تم انتاجها في كامل الضفة الغربية في ذات الموسم، ولذلك كان وما زال لشجرة الزيتون دور مهم في اقتصاد محافظة نابلس كما تعتمد كثير من الصناعات على انتاج شجرة الزيتون كاستعمال زيت الزيتون في صناعة الصابون النابلسي الشهير، كما يستعمل جفت الزيتون الناتج عن عصره في التدفئة والافران لكن يجب معالجته بطرق خاصة لتخفيض التلوث الناتج عن حرقه.

كما تشتهر محافظة نابلس بانتاجها الوفير من التين الذي بلغ في موسم 2008/2007 2126 طن، واللوز 508 طن بالاضافة للصبر والمشمش والرمان ، واضافة الى ما سبق تنتج الحمضيات بانوعها البرتقال والليمون والكلمنتينا وغيرها، وذلك في منطقة الفارعة وجزء من الاغوار التابع للمحافظة.

مع الازدياد الكبير في عدد السكان في محافظة نابلس، تواجه المحافظة فجوه كبيره بين كمية الانتاج الزراعي، النباتي والحيواني، وبين الطلب المتزايد لهذه المنتجات في المحافظة وبخاصة لحوم الدواجن ولحوم المواشي والخضروات بشكل عام ، **حيث بلغت قيمة الواردات من الإنتاج الغذائي والحيواني والحيوانات الحية 78.1 مليون دولار أمريكي للعام 2007 حيث تضاعفت عن العام 2003 والتي بلغت حينها 39.1 مليون دولار أمريكي**[47]. مما يبرز أهمية تأمين الفجوة الغذائية في المحافظة ضمن البيئة الملائمة للمحافظة.

وتبين وجود فجوة بالانتاج الزراعي فاستيراد المحافظة من البطاطا بلغ في العام 2008 بقيمة106.16 الف دولار سنوي. وكذا الخضار و الفواكهة و المواد الغذائية المصنعة منها وصل 1.5 مليون دولار أمريكي.

---

[45] تم الإستناد في حساب الفجوة إلى المراجع التالية: (الا اذا تمت الإشارة لغير ذلك)
الإستهلاك تم حسابه استنادا إلى: الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني 2005 . **كميات إستهلاك القطاع العائلي من السلع الغذائية في الأراضي الفلسطينية 2004** . رام الله، فلسطين
الانتاج: إحصاءات زراعية متنوعة من الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني في 2010/4/5: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/11998e4e-ef47-48d5-8918-60252c27f962.htm
الإستيراد و التصدير للمحافظة 2008 معلومات غير منشورة للجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني ايار 2010

[46] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- احصاءات الزراعة

[47] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009، كتاب محافظة نابلس السنوي (1). رام الله-فلسطين

وقد تبين ازدياد استهلاك الألبان في المحافظة حيث تضاعفت الواردات من 3.7 مليون دولارا سنويا عام 2004 لتصل حوالي ال 8 مليون دولارا سنويا عام 2008. وقد لوحظ ايضا ازدياد التوجه السكاني تجاه لحوم الحبش نتيجة لسعره المنخفض مقارنة مع أنواع اللحوم الأخرى.

كما تبين وجود نقص في انتاج العسل في المحافظة التي تنتج ما يقرب من 19 طن منه مقابل 47 طن هي حاجة المحافظة سنويا، وذلك النقص يبدو غير مبرر كون المحافظة تتمتع بتنوع بيئي ومناخي وزراعي قادر على رفع كمية الانتاج بسهولة.

وقد تبين وجود فجوة في الخدمات المساندة لقطاع الزراعة، فقد تبين ازدياد عدد المنشآت العاملة في قطاع الزراعة من 55 منشأة في العام 1997 الى 973 في العام 2007 ودون زيادة في عدد المنشات التي تقدم خدمات الصيانة لتلك المنشات وللمزارعين كصيانة الالات الزراعية.

4.1.4 الفجوات و الفرص للقطاع في المحافظة: (تحليل ما سبق ونتائج المقابلات والمجموعات المركزة)

اظهرت الدراسة ان هناك العديد من الفرص الاقتصادية المرتبطة بمحافظة نابلس في مجال الزراعة والتربية الحيوانية. ففي مجال الزراعة تبين ان اقامة مشاريع خاصة في مجال الزراعة باستخدام البيوت البلاستيكية مجدي ماديا، وان استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري تساعد على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتقليل استهلاك المياه، كما تم ذكره من قبل الأخصائين الزراعيين في الجزء العام. وقد اكدت السيدة ليلى العرجا المرشدة التنموية لجمعيات التوفير والتسليف في محافظة نابلس على نجاح العديد من التجارب في المحافظة في مجال الزراعة في البيوت البلاستيكية وبخاصة للخضروات كالخيار والبندورة.

ان صدور قرار المقاطعة يوفر الفرص الإقتصادية لانتاج العديد من المنتجات الزراعية المختلفة مثال البطيخ و الشمام و البطاطا والفراولة (وان كان جزء كبير من البطاطا و الفراولة مصدره غزة سابقا ولكن نتيجة للإغلاق فقد تعثر قدومه وزادت الفجوة ما بين الأستهلاك و الإستيراد لتلك المنتجات)، لذا ففرص كزراعة الفراولة المعلقة في البيوت البلاستيكية، و زراعة البطاطا و البطيخ في الاراضي الملائمة لها، تعتبر فرص اقتصادية هامة . وفي لقاء وزارة الزراعة تم ذكر التخطيط المسبق للإحتياجات و الزراعة بناء على الفجوات الموجودة لذا من الممكن زراعة الأرض حسب ما هو مذكور اعلاه و لاحقا التأكد من المنتجات التي تم تحديدها من قبل الوزارة.

في مجال الانتاج الحيواني توجد حاجة وفرص كثيرة في مجال تربية المواشي (لأنتاج اللحوم و الألبان)، كما وتربية الدجاج اللاحم والحبش تعتبر من الفرص الهامة كما اكدت الفجوة السابقة وأكد على ذلك وزارة الزراعة والاغاثة الزراعية. توفر الاراضي الملائمة هو شرط اساسي للبدء في مشاريع خاصة بتربية المواشي والدواجن، حيث تتوفر هذه الاراضي ومناطق الرعي في بعض مناطق محافظة نابلس.

كا ذكر سابقا فان المحافظة والمحافظات الاخرى تعاني نقصا في انتاج العسل، ومع الواقع المناخي االمميز والتنوع الزراعي في محافظة نابلس تعتبر تربية النحل من الفرص الاقتصادية المميزة في هذه المحافظة. حسبما اكد خبراء الزراعة فان تربية النحل بعدد يتجاوز عشرون منحلة هو مشروع مجدي اقتصاديا، لكنهم اكدوا على اهمية نقل هذه المناحل الى مناطق اكثر دفئا في الشتاء، وهنا يمكن استغلال المناطق الجبلية في المحافظة في فصل الصيف مع وجود عدد كبير من الاشجار المثمرة والازهار الطبيعية المنتجه للعسل، ونقل المناحل في فصل الشتاء الى اراضي الاغوار التابعة للمحافظة الاكثر دفئا ومع وجود اشجار الحمضيات والزراعة الشتوية مما يزيد انتاج المناحل من العسل بشكل كبير.

جمع وزراعة وتغليف وتسويق الاعشاب الطبيعية والطبية هي من المشاريع المجدية ماديا كما اظهرت الدراسة. تمتاز محافظة نابلس بتنوع كبير في هذا المجال، حيث توجد بعض الاعشاب وانواع من الزعتر البري التي لا تنموا الا في هذه المحافظة. وقد تبين وجود مشروع لسنقرط للمواد الغذائية في الفارعة لتغليف وتصدير الأعشاب الطبية و التي ذكر السيد عدنان جابر خلال اللقاء معه ازدياد الطلب على تلك المنتجات بسبب النقص في الانتاج والحاجة في السوق المحلي والامكانية الكبيره للتسويق.

تنوع المنتجات الزراعية في المحافظة ووجود منتجات موسمية متميزة كالمشمش والتين، وتوفر فائض انتاج في تلك المواسم اظهر فرص كبيرة في مجال التصنيع الغذائي لتلك المنتجات. كما أن وجود بعض المنتجات الزراعية و التي ارتبطت بالمحافظة وعليها طلب كبير من باقي محافظات الوطن كالعكوب والكزبرة وغيرها أظهر فرص التصنيع الغذائي أيضا. وبالتالي تعتبر فرص التصنيع الغذائي والتغليف وحفظ المواد الغذائية لتلك المنتجات متوفرة وهناك سوق واعد في المحافظة و باقي المحافظات. تتوفر إمكانية لتصنيعها في المنازل مع اهمية التركيز على التغليف والجودة والتسويق. وقد تبين من الدراسة ان هذه المنتجات تصنع احيانا في المنازل الا انها تعاني مشكلة التسويق، والحفاظ على الجودة و القدرة على تطوير المشروع كما تم ذكره سابقاً.

ان هذا القطاع كما تم ذكره سابقا يعاني العديد من الإشكالات الا ان نظرة سريعة لبعض المؤشرات المذكورة في الملحق 2 و في الجدول **جدول** م2.2.1.2 تبين حجم التراجع الذي عانى منه القطاع وتراجع الإنتاج الحيواني و النباتي بالرغم من النمو السكاني و بالتالي نقص الإنتاج الزراعي الذي من الممكن ان يؤثر على الأمن الغذائي في المحافظة و المحافظات الأخرى. اضافة لذلك فان الموارد الطبيعية و المقومات التي تمتلكها المحافظة وتوفر الأراضي الزراعية والمراعي والتنوع البيئي، تؤهلها لتطوير هذا الجانب بالرغم من الحاجة المتوفرة لإسناده كما سنناقش بالتفصيل في قطاع الخدمات في مجال التسويق وتطوير الإنتاج.

يلخص الجدول التالي الإستنتاجات السابقة الذكر الناتجة عن تحليل قطاع الزراعة و التربية الحيوانية، حيث يوضح نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف و التحديات للقطاع الزراعي، ويستنبط من هذا التحليل الفرص الإقتصادية المجدية لكل نشاط اقتصادي من الأنشطة الزراعية المختلفة والتي من الممكن اقامتها في المحافظة.

جدول رقم 4.1.1: تحليل قطاع الزراعة والتربية الحيوانية (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في محافظة نابلس

النشاط	نقاط القوة والفرص	نقاط الضعف والتحديات	الفرص الاقتصادية الناتجة عن التحليل
الزراعة	- توفر اراضي زراعية ومياه خاصة في منطقة الباذان والفارعة - وجود العديد من الشركات المتخصصة في التصدير الزراعي - قانون مقاطعة بضائع المستوطنات والذي اعطى الفرصة للانتاج المحلي - وجود خبرات متوارثة في تربية المواشي	- نقص في الانتاج الزراعي الملائم للتصدير وللسوق المحلي. (حيث بلغ الإنتاج الزراعي خلال العام الزراعي 2006\2007 في المحافظة 67.4 مليون دولار أمريكي (وهذ غير كافي بالنسبة للعدد المتزايد للسكان . (وكما بلغت قيمة الواردات من الأغذية والحيوانات الحية 78.1 مليون دولار أمريكي.) - عدم وجود تامين زراعي - عدم وجود شهادات جودة زراعية	- زراعة بيوت بلاستيكية لانتاج الخضار للسوق المحلي والتصدير (مساحة اكثر من دونم واحد مجدي ماديا) - (هناك فرصة في انتاج متميز من الفراولة من خلال زراعتها معلقة في البيوت البلاستيكية) (انواع المزروعات او الخضار التي من الممكن زراعتها مثل البطاطا ، البطيخ ، ، وحسب التخطيط العام الذي تجريه وزارة الزراعه
تربية المواشي	- توفر اراضي ملائمة لتربية المواشي والمراعي - وجود خبرات متوارثة في تربية المواشي - وجود مصانع اعلاف في الضفة والتي تقوم بتزويد تلك المزارع بالاعلاف	- نقص كبير في الانتاج الحيواني(حيث بلغت قيمة الواردات من الأغذية والحيوانات الحية 78.1 مليون دولار أمريكي. وكما بلغ عدد الأبقار خلال العام الزراعي 2006\2007 في محافظة نابلس 4,695 بقرة، وعدد الأغنام 86,280 رأسًا، وعدد الماعز 27,401 رأسًا، وهذا غير كافي مقارنة بعدد السكان المتزايد والذي بلغ 332,389 نسمة في العام 2009 .	- مزارع مواشي بانواعها (ابقار واغنام وماعز)

النشاط	نقاط القوة والفرص	نقاط الضعف والتحديات	الفرص الاقتصادية الناتجة عن التحليل
تربية النحل	توفر البيئة الملائمة وتنوع المناطق المناخية والطبيعية - العسل من المواد الغذائية الغير قابلة للتلف بعد مدة معينة	نقص في كمية العسل المنتجة في المحافظة حيث لا تغطي الاحتياجات، وحاجة السوق المحلي (حيث بلغ عدد خلايا النحل 5,618 خلية .)	- مزارع نحل (بشرط ان يكون اكثر من 20 منحلة في المزرعة الواحدة ليكون مجدي ماديا)
تربية الدجاج اللاحم والحبش	- توفر البيئة الملائمة والاراضي المناسبة - توفر الخبرات الفنية اللازمة لتربية الدجاج والحبش	- نقص في كمية الانتاج في المحافظة مقارنة بالاستهلاك (حيث بلغ عدد الدجاج بنوعيه اللاحم والبياض 2.1 مليون دجاجة)	- مزارع دجاج لاحم و/او مزارع حبش
الاعشاب الطبية	- تنوع المناطق الطبيعية في المحافظة، - الاهتمام داخليا وخارجيا بالاعشاب الطبيعية - ازدياد الطلب الخارجي على الاعشاب الطبية	نقص في انتاج الاعشاب الطبيعية والطبية، وعدم تسويقها بالشكل الملائم	- مزارع اعشاب طبية - مشاريع تغليف وتسويق وتصدير الاعشاب الطبيعية والطبية
التصنيع الغذائي	وجود منتجات غذائية متميزة في المحافظة مثل: العكوب والكزيرة الخضراء و الحلويات وعليها اقبال من باقي المحافظات	امكانية تسويق هذه المنتجات ضعيفة وبالتالي فهي تحتاج الى تسويق	مشاريع تعبئة لمنتجات متميزة في المحافظة
تنسيق الحدائق	زيادة عدد المباني وبخاصة الفلل السكنية التي تحيطها مساحات خضراء	وجود نقص عدد المتخصصين في زراعة وتنسيق الحدائق	مشاريع متخصصة في تنسيق الحدائق وتوفير مستلزماتها
صيانة المعدات الزراعية	ازدياد عدد المنشأة الزراعية بشكل كبير ازدياد عدد المنشآت الزراعية وبالتالي الحاجة الى متخصصين في هذا المجال - وجود نقص في المتخصصين في صيانة المعدات الزراعية - الاعتمادبشكل كبير على المعدات الزراعية في العمل الزراعي - ازدياد عدد المنشآت العاملة في قطاع الزراعة من 55 منشأة في العام 1997 الى 973 في العام 2007	نقص في عدد المتخصصين في صيانة المعدات الزراعية محدودية عدد المعدات الزراعية وامكانية تغطية الورشة الواحدة للعديد منها	ورش متخصصة في صيانة المعدات الزراعية

4.2 قطاع الإنشاءات

4.2.1 لمحة عامة عن قطاع الإنشاءات في الاراضي الفلسطينية

يعتبر قطاع الإنشاءات من القطاعات الإقتصادية المساهمة في الدخل القومي وتشغيل الأيدي العاملة بوضوح كما ويعتبر جاذب للإستثمار، كما إنه يكتسب اهميته لدوره في توفير الأبنية اللازمة للسكن، والأنشطة الإقتصادية، والمرافق العامة، وخدمات البنية التحتية التي تحتاجها كافة الأنشطة الإقتصادية من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن قطاع الإنشاءات يرتبط إرتباطا مباشرًا بالعديد من الأنشطة الإقتصادية الأخرى، بما في ذلك الصناعات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات، مثل: مناشير الحجر، ومصانع الباطون الجاهز، ومصانع الطوب، ومصانع الألمنيوم، والدهان، والبلاط، وغيرها من المصانع الأخرى، كما يرتبط به أعمال منشآت الحدادة ،والنجارة، والألمنيوم وغيرها. إضافة لإرتباط القطاع بالأنشطة العقارية والخدماتية ضمن قطاع الخدمات.

اعتبرت مساهمة قطاع الإنشاءات بمثابة عنصر هام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الفلسطيني عبر السنوات السابقة و حتى عام 2000، حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي10% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1972–1990 (ماس2006)، بينما بلغ هذا المتوسط 14 % من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في العام 1993 مع بداية قيام السلطة الوطنية، حيث نما قطاع الإنشاءات نموًا واضحًا في الفترة من 1996 إلى 1999، بسبب عودة عدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني الذين كانوا متواجدين في الخارج، إضافة إلى توفر أفق لحل سياسي بعد اتفاقية أوسلو وما تبعها من قيام للسلطة الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الرابع من العام 2000 ، شهدت ركودًا إقتصاديًا في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الإنشاءات، حيث إنخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2% في العام 2002 ، وشهد قطاع الإنشاءات ازدهارًا بعد العام 2002 حيث ازدادت تلك المساهمة إلى % 4.8 في العام2004،[48] ومن ثم ارتفعت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي إلى 6.6% في العام 2007[49] .

كما ويعبّر التغير في عدد ومساحة الوحدات السكنية والمساحات المرخصة عبر السنين عن هذا التطور والمرتبط بشكل وثيق بالأوضاع السياسية، حيث يبين الشكل المرفق التراجع الحاد للطلب على أعمال البناء خلال الأعوام 2002–2003، ومن ثم إرتفاع الطلب ثانية وتذبذبه و لكن دون الوصول للحد السابق عام 1997، حيث بلغت المساحات المرخصة حينها (جديدة و قائمة) حوالي 2.16 كم^2، بينما وصلت (1.068 كم^2 عام 2007) حوالي 80% منها جديدة. وقد تذبذب أيضاً ما بين 2007–2009. كما يبين الشكل ادناه مع إرتفاع في الربع الرابع لعام 2009 بنسبة 51.2% مقارنة بذات الربع من العام 2008، فيما سجل إرتفاعا بنسبة 50.5% مقارنة بالربع الرابع من العام2007 [50]، حيث بلغت مساحة الرخص 372.3الف م^2.

الشكل 4.2.2 : عدد الوحدات السكنية المرخصة 2000–2007

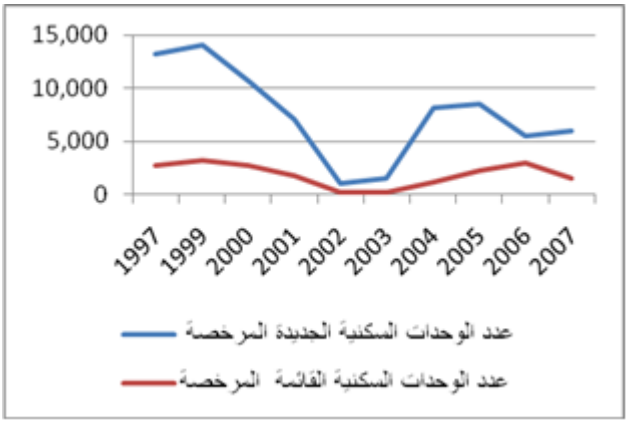

الشكل4.2.1 :عدد الوحدات السكنية المرخصة الربع الرابع 2007–2009

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . احصاءات إقتصادية

بلغ عدد المنشآت الإقتصادية العاملة في قطاع الإنشاءات 627 منشأة عام 2007، وتشغل 4,557 شخص فيها بحسب التعداد العام للمنشآت ، وقد تبين تراجع هذا العدد عام 2008 ليبلغ 526 منشاة و لتشغل 4,353 شخص. تتوزع هذه المنشآت على الأنشطة الإقتصادية التالية بحسب النسب التالية لكلا العامين: **إعداد الموقع (2%)، بناء المنشآت الكاملة أو أجزاء منها (61%)، التركيب في المباني (22%) تشطيب المباني (15%). وقد** شكلت نسبة المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل حوالي 58% منها، فيما بلغت نسبة تلك المنشآت التي توظف ما بين 5–19 عاملاً 36%. لوحظ أن جميع المنشآت العاملة في إعداد الموقع و تشطيب المباني توظف من 1–19 و غالبيتها دون ال5 عاملين.

48 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الإقتصادية،2004
49 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008، 2007)
50 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . احصاءات إقتصادية

ان الحاجة ما زالت قائمة للسكن ولكن يحدها الوضع المالي للسكان، وترتبط فرص الإستثمار بالأوضاع السياسية وبالتالي بنسب المخاطرة الممكنة للمستثمرين، وقد تبين من لقاء مع أخصائين أن القطاع يواجه عدة صعوبات نتيجة عدم الاستقرار في الوضع السياسي وعدم الاستقرار الإقتصادي وحصار غزة، وإرتفاع أسعارالوحدات السكنية حسبما أكد السيد وليد الاحمد مدير شركة القدس للإستثمارات العقارية وأضاف أن البيئة القانونية والتعليمات القانونية والنظام الضريبي ما بعد عام 94 أفقدت القطاع القيمة التنافسية، بالإضافة إلى نقص البنية التحتية، وإرتفاع قيمة الأراضي وعدم وجود طابو وإرتفاع تكاليف تسجيل الاراضي مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الوحدات السكنية ، وبالتالي يقلل من فرص نمو القطاع، لقد بين السيد أمين عبد الكريم رئيس قسم الدراسات في الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية والمقاولات أن الحاجة لتقليل التكاليف ضرورية من خلال تقليل أسعار المواد الخام، اذا تم الإستثمار بتطوير الصناعات الإنشائية المبنية على المواد الخام المحلية.

إن الوجود العالي للودائع في البنوك و التي تصل إلى حوالي 7 مليار كما ذكر من قبل العاملين في القطاع (وتبين الإحصاءات وجود فجوة في التسهيلات الائتمانية إلى الودائع– راجع 4.8.1) ، يخلق فرصة لمزيد من الإستثمار في القطاع في مجالات الإسكان و المباني التجارية والعامة. وقد ذكر الخبراء في المجال أن هناك حاجة لخدمات الرهن العقاري و التي من الممكن إن توفرت أن تنعش القطاع، كما برزت الحاجة لخدمات مالية و إدارية متخصصة.

كما أن النمو السكاني وقلة عدد المساكن تفترض الإهتمام بهذا القطاع و ضرورة تطويره. حيث ذكر المهندس وليد الأحمد: "متعارف عالميا أن حصة الفرد من السكن 12 متر مربع، بينما في فلسطين حصة الفرد 8 متر مربع في المدن، و6 متر مربع في المخيمات"، وقد ساهم ربط تسهيلات الحصول على قروض استهلاكية من البنوك ومؤسسات التمويل الصغير بانتعاش هذا القطاع في السنوات الاخيرة. كما أن توفر رخص بناء لحوالي ال 350 الف م^2 في الربع السنوي الواحد يستدعي بالضرورة وجود مهن و خدمات مرتبطة بهذا القطاع. بالإضافة إلى توفر المواد الخام المحلية اللازمة للأنشطة الانشائية المختلفة.

4.2.2 واقع قطاع الإنشاءات في محافظة نابلس[51]:

بلغ عدد المساكن المأهولة عام 2007 في محافظة نابلس 58,750 مسكن موزعة على 64 تجمعًا سكنياً، حازت الشقة في نوع المسكن على النسبة الأعلى إذ بلغت 63.4 % في العام 2007 ، مسجلة ارتفاعًا مقارنة مع العام 1997 حيث كانت نسبة الشقة 58.2 %، في حين سجلت نسبة الدار انخفاضًا في العام 2007 ووصلت إلى 34.6% مقارنة مع 40.0 % عام 1997 و80.7 % من المساكن المأهولة تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة.

شكل 4.2.3 : التوزيع النسبي للاسر حسب نوع المسكن في محافظة نابلس، 1997، 2007

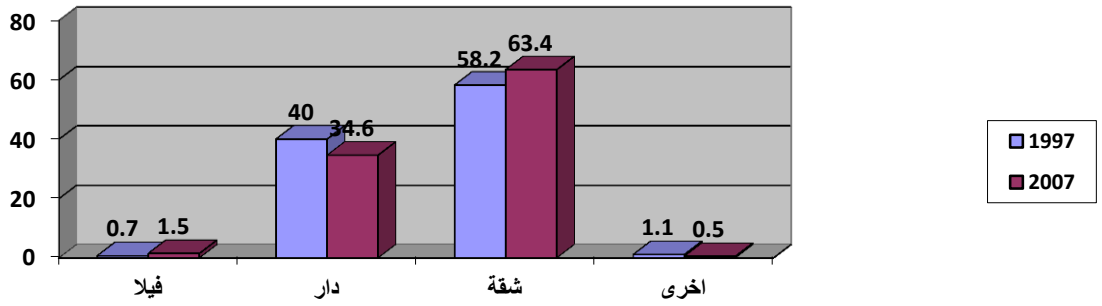

[51] المصدر الإحصائي لهذا الجانب من التقرير: *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية، النتائج النهائيةرام الله،* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . احصاءات إقتصادية عام 2008 و الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مسح القوى العاملة الفلسطينية :التقرير السنوي2009

بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة عام 2008 عن السلطات المحلية والتنظيم المحلي في محافظة نابلس 1,058 رخصة بناء حيث بلغت المساحة المرخصة 309.7 ألف متر مربع، منها 265.8 ألف متر مربع مساحات جديدة، و 43.9 ألف متر مربع مساحات قائمة، بينما بلغ عدد الرخص الصادرة عام 2007 في محافظة نابلس 1,221 رخصة بلغت المساحة المرخصة 392.3 ألف متر مربع، منها 366.8 ألف متر مربع مساحات جديدة، و 25.5 ألف متر مربع مساحات قائمة[52]، ويلاحظ أن عدد الرخص عام 2008 اقل مما هو عليه في العام 2007. بالرغم من ارتفاعها ثانية في الربع الرابع من عام 2009 . ويلاحظ ان عدد الرخص الصادرة تمثل 29% من رخص الأبنية الصادرة في الضفة الغربية لعام 2008 كما يبين جدول م2.2.2.2 من الملحق رقم 2.

وقد تبين ان نصف الرخص الصادرة تشكل رخص الأبنية السكنية، بينما النصف الباقي يشكل رخص الأبنية التجارية و الصناعية و الصحية والتعليمية و الأبنية الأخرى.

كما ويتميز القطاع بإرتفاع عدد الذين عملوا فيه، وبالتالي وجود الخبرات المتنوعة في المجال مقارنة مع غيره من القطاعات، وتعزى هذه الخبرات إلى العمالة الكبيرة السابقة في اسرائيل في هذا القطاع. كما ان انخفاض عدد التصاريح الممنوحة للعاملين في مجال الانشاءات للدخول للعمل في اسرائيل ادى الى وجود فائض من العمالة في هذا القطاع بعضهم ماهر وبعضهم محدود المهارة. جزء كبير منهم توجه للعمل في المحافظات الاخرى وبخاصة محافظة رام الله والبيرة والتي تشهد نمواً كبيراً في الانشاءات.

4.2.3 الفجوة الموجودة في القطاع (العرض و الطلب)

ان التوزيع النسبي للمساكن على التجمعات المختلفة في المحافظة تفاوت بشدة لصالح المدينة و التي استحوذت على 42% من المساكن. مما يبين توجه السكان للسكن في المدينة على حساب الريف. كما كانت نابلس مركزا لإستقطاب السكان من محافظات الشمال الأخرى.

كما ان التغير السكاني تجاه العائلة النووية والتغير اتجاه الشقق السكنية يفرض ارتفاع في الطلب على عدد الوحدات السكنية مستقبلاً. فبينما بلغ عدد الأسر 58,729 عام 2007 ومتوقع ارتفاعها بنسبة 68.4% حتى عام 2025 [53] . وبالتالي الحاجة لزيادة عدد المساكن بنفس النسبة أي هناك حاجة لحوالي 40 ألف وحدة سكنية بمعدل 2236 وحدة سكنية سنويا وهذا يعني ان تتضاعف عدد الامتار المربعة المرخصة سنويا على الأقل مما يعني زيادة الطلب على قطاع الإنشاءات و الأبنية.

إضافة لما سبق تظهر الحاجة أيضاً إلى إنشاء وترميم العديد من المنشآت الإقتصادية والمؤسسات المختلفة – حيث فاق عدد المنشآت الإقتصادية 13ألف منشأة في المحافظة–، وقد بلغت عدد الرخص غير السكنية الصادرة للعام 2008 في المحافظة 683 رخصة منها 77 تجارية، و22 تعليمية، و9 صناعي و4 صحية، والباقي اخرى.

إن التزايد السكاني الحاصل في المحافظة يزيد الحاجة إلى الوحدات السكنية المختلفة واحتياجاتها المرافقة والخدمات المتعلقة بها. والرقم يزداد بحسب الزيادة السكانية و الهجرة الداخلية. وقد اظهرت الدراسة ونتيجة المقابلات والمجموعات المركزة ان هناك نقص كبير في مقدمي الخدمات التكميلية المرتبطه بنمو قطاع الانشاءات وبخاصة في مجال الصيانة العامة للمباني وخدمات تنظيف المباني. وسيتم ذكر هذه الفرص في قطاع الخدمات . كما يرتبط فرص اخرى بنمو القطاع كالبستنة و التي تم ذكرها في قطاع الزراعة.

4.2.4 الفجوات و الفرص للقطاع في المحافظة: (تحليل ما سبق ونتائج المقابلات والمجموعات المركزة)

لقد أظهرت الدراسة –من خلال اللقاءات والمجموعات المركزة التي تمت مع مجموعه من الإختصاصين في المجال– مجموعة من الفرص والمعيقات والإشكاليات التي يواجهها هذا القطاع. فقد اظهر التحليل السابق الحاجة إلى مزيد من الإستثمار في المجال، ووجود الطلب لمزيد من

[52] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 . كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (1) رام الله- فلسطين
[53] بحسب توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استنادا الى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 .الخصائص الاجتماعية الاسرية و الزواجية و التعليمية و الاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية (1997-2007). رام الله، فلسطين. احصاءات إقتصادية عام 2008

البناء الجديد والترميمات في مختلف المجالات (إسكانات، أبنية تجارية وعامة وبنية تحتية)، وبالتالي ظهرت الحاجة لخدمات متخصصة في المجال كشركات الرهن العقاري و المتوفرة بشكل محدود، و لخدمات مالية متخصصة.

كما اظهر التحليل وجود منشآت ومهنين ومتخصصين في المجال، الا أن العاملين في القطاع اشتكوا من قلة الكفاءات المتخصصة، و ضعف في قطاع المهندسين بما لا يتناسب مع وضع النمو، وعدم وجود مجالات للتدريب، ورفع الكفاءة، كما ذكر المهندس وليد الأحمد مدير شركة القدس للاستثمارات العقارية في المجموعة المركزة التي تمت مع المختصين في القطاع، وأكد وجود الحاجة إلى الكفاءة المتخصصة ولنوعيات مختلفة من القوى البشرية المتخصصة حسب المشروع، كما تبينت الحاجة إلى مدراء مشاريع بمجال الهندسة، بالإضافة إلى الحاجة إلى محاسبين ماليين متخصصين في هذا القطاع. والحاجة إلى خدمات مالية متخصصة، وقد ذكر المهندس جمال جمعة مدير شركة اطلس للخرائط والمتخصصين في مشاريع البنية التحتية في مجموعة اخرى نقص المهارات في مجال ال GIS (نظام المعلومات الجغرافية)، وتوفر الإمكانية للتعاقد مع مكاتب هندسية متخصصة في المجال في حال توفرها. و قد ذكرأيضاً التنافس مع الشركات العالمية لبعض العطاءات المحلية مما يحد من فرص القطاع والمنشآت العاملة فيه.

يلخص الجدول التالي الإستنتاجات السابقة الذكرالناتجة عن تحليل قطاع الإنشاءات، حيث يوضح نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتحديات لقطاع الإنشاءات، ويستنبط من هذا التحليل الفرص الإقتصادية المجدية والتي من الممكن إقامتها في المحافظة.

جدول رقم 4.2.1: تحليل قطاع الإنشاءات (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في محافظة نابلس

النشاط	نقاط القوة والفرص	نقاط الضعف والتحديات	الفرص الإقتصادية الناتجة عن التحليل
الإنشاءات	وجود منشآت باحجام مختلفة وتجهيزات متنوعة وجود كوادر وخبراء ومهندسين محليين - وجود مهنيين و عمالة مدربة بالمجال من خبرات سابقة - معظم الاستثمارات في مدينة رام الله -وجود طلب وحاجة لوحدات سكنية و وهي في تزايد) -وجود طلب وحاجة لمباني تجارية وعامة . - وجود مكاتب تامين لمتابعة العقارات - وجود ودائع بالبنوك اكثر من 7 مليارات (لاقامة مشاريع استثمارية)	• عدم الاستقرار في الوضع السياسي • عدم الاستقرار الإقتصادي • حصار غزة . • إرتفاع أسعار الوحدات السكنية • البيئة القانونية والتعليمات القانونية و النظام الضريبي افقد القطاع القيمة التنافسية . • العمل بالقوانين والاحكام الاردنيةفي مجال التنظيم • نقص البنية التحتية • إرتفاع قيمة الاراضي وعدم وجود طابو وإرتفاع تكاليف تسجيل الاراضي مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الوحدات السكنية . • عدم وجود تسهيلات ائتمانية • عدم توفر عدد كافي من شركات الرهن العقاري • ضعف القوانين التي تحمي العاملين • ضعف في توفير مهندسن متخصصين • ضعف في مجال التدريب • عدم توفر محاسبين ماليين متخصصين في هذا القطاع	-خدمات مالية متخصصة (محاسبين متخصصين في هذا القطاع) -شركات للرهن العقاري - مراكز تدريب متخصصة في المجال الهندسي والعقارات - خدمات مساندة لزيادة المباني والإسكانات (قسم الخدمات من الدراسة) - ورش متعلقة بأعمال تشطيب داخلية (قسم الصناعات من الدراسة) - مكاتب هندسية متخصصة في ال GIS لمشاريع البنية التحتية (قسم تكنولوجيا المعلومات)

4.3 قطاع الصناعة

4.3.1 لمحة عامة عن قطاع الصناعة في الاراضي الفلسطينية

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الهامة حيث يقوم بدور مميز في التنمية الإقتصادية، ولديه قدرة على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية . وقد أصبح تطوير القطاع الصناعي هدفًا رئيسيًا للدول النامية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية المرجوة. إن تطوير القطاع الصناعي يعني تحقيق معدل عال للنموالإقتصادي، وخلق فرص عمل كثيرة، وزيادة التنوع الاقتصادي الضروري

لتحقيق النموالاجتماعي والاقتصادي بشكل عام. و قد بين الشكل رقم 2.2 من التقرير تميز القطاع مقارنة بباقي القطاعات من ناحية مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وبعدد المنشآت، وعدد العاملين فيه. يتكون القطاع الصناعي الفلسطيني من ثلاثة أنشطة رئيسية هي: التعدين و إستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وتعتبر الصناعة التحويلية أكبر فروع القطاع الصناعي، حيث تشكل أكثر من 95.8% من منشآته، وستكون مدار البحث.

لقد تطور القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل ملحوظ، وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي الفلسطيني بعد انشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 من 13.3% العام 1994 إلى 16.5% عام 1998، وإزدادت القيمة المضافة في هذا القطاع من 349 مليون دولار عام 1994 إلى 680 مليون دولار عام 1998 (مكحول وعطياني 2004)، بينما انخفضت هذه .النسبة إلى 14.6% سنة 2003، بحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، وما يزال القطاع الصناعي يعاني من التبعية للصناعة الإسرائيلية، مما أثر على تطوره ونموه، بالإضافة إلى ذلك فقد شهد القطاع الصناعي الفلسطيني تراجعًا كبيرًا نتيجة للإجراءات والممارسات الإسرائيلية منذ عام 2000 بسبب الاغلاقات والحصار العسكري الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد إنخفضت الطاقة الإنتاجية في جميع الصناعات الفلسطينية وفي جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولحقت بالقطاع الصناعي أضراراً كثيرة بسبب الحصار وتأثيره على تنقل الأفراد والبضائع وزيادة الوقت والتكاليف المرتبطة بذلك، وقد بينت العديد من التقارير ذلك بما فيها تقرير وزارة الصناعة حول خسائر الصناعة 2002، والذي بين انخفاض معدل الإنتاج في جميع فروع الصناعات الفلسطينية، وتراوح الانخفاض في معدلات الإنتاج بين 90% في صناعة الرخام والحجر و65% في صناعة الأدوية والصناعة الكيمياوية، بينما وصل الانخفاض في معدل إنتاج الصناعات الغذائية إلى 60% (مركزالمعلومات الوطني الفلسطيني 2001)

بالرغم مما سبق فقد ارتفعت قيمة الإنتاج بعد عام 2005 ، ولكن شكلت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي الفلسطيني 15.3% في العام 2007 حيث تراجعت امام التجارة و الخدمات و شكلت 14.9% و 14.6% في السنوات 2008 و 2009 . وقد بلغت القيمة المضافة في هذا القطاع 730 مليون دولار في العام 2009[54].

ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية مشغل هام للعمالة حيث يشغل 62,832 شخص، أي ما نسبته 21.2% من العاملين في المنشآت الإقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2007، وتشكل منشآت القطاع 14% من المنشآت الإقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2007 ، حيث يبلغ عددها 15,340 منشأة تتوزع على العديد من الصناعات، منها الصناعة المعدنية (بنسبة 24%)، صناعة الاثاث (بنسبة 17%)، الصناعات الغذائية (بنسبة 17%) ، صناعة المنسوجات والملابس (بنسبة 15%) ، صناعة المعادن اللافلزية (بنسبة 12%)، الصناعات الكيماوية و المطاط و اللدائن (بنسبة 3 %). **وقد** شكلت نسبة المنشآت التي توظف اربعة عمال فأقل حوالي 73% منها، فيما بلغت نسبة تلك المنشآت التي توظف ما بين 5–19 عاملاً 20%[55] .وبالتالي يتركز القطاع في المؤسسات الصغيرة و الصغيرة جدا و المتوسطة من خلال مساهمتها في القيمة المضافة. وبالنظر الى القيمة المضافة فقد ساهمت الصناعات الغذائية بالنسبة الأكبر فيها حيث بلغت مساهمتها 24.3% من اجمالي القيمة المضافة للصناعة الفلسطينية ككل، يليها صناعة المعادن اللافلزية الأخرى 22% (ماس 2009).

إضافة إلى ما سبق ذكرالسيد مأمون نزال –مسؤول العلاقات العامة في إتحاد الصناعات الفلسطينية– أن أهم الفرص الإقتصادية في القطاع الصناعي التي من الممكن الاستثمار فيها تكمن في الصناعات التقليدية ، والتي تحتاج إلى تنظيم من أجل التصدير والتسويق ، بالإضافة الى الصناعات الدوائية وهو قطاع قوي جداً، حيث يتوفر 6 مصانع ادوية وجميعها تتمتع بشهادات حسن السيرة ، كذلك قطاع الحجر والرخام ، حيث يبلغ انتاج الحجر الفلسطيني4% من الانتاج العالمي، ولكن هذا القطاع يعاني من انخفاض قدرته على التسويق ، بالاضافة الى الصناعات المعدنية والتي تعاني من قلة وجود مختبرات لدراسة نسبة خام المعادن ، كما أضاف ضرورة توفير مراكز تصميم للصناعات المختلفة، وأشار إلى اهمية

[54] *المصدر لهذه الفقرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008 ،2007) و احصاءات إقتصادية من الصفحة الألكترونية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010*

[55] *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية ، النتائج النهائيةرام الله،*

إصدار قانون مقاطعة بضائع المستوطنات في تشجيع الإستثمار وتطويرالصناعات المحلية في المجال. وقد أكد على ضرورة توفر خدمات مساندة في مجال التسويق للصناعات. والبحث عن صناعات قائمة على المواد الخام المحلية متى امكن.

كما أشار إلى ان الصناعات في فلسطين تعاني من صعوبات أهمها : إعتماد العديد منها على المواد الخام الإسرائيلية و الأجنبية، كالصناعات الكيماوية، وصناعة الملابس، وبالتالي هذا يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج، ويقلل من جودة المنتج، ويجعلها عرضة للتغيرات والأوضاع السياسية، مما أدى الى تراجع هذه الصناعات. **لذا تكمن الفرصة في إنشاء صناعات تعتمد على المواد الخام المحلية**، والتي من الممكن ان تقلل الإعتمادية، و تزيد من قدرة القطاع على استثمار الموارد المحلية، ومن هنا تكتسب الصناعات الحرفية والحجر و الرخام أهميتها ومن الممكن تطوير الإستثمار في هذين القطاعيين الفرعيين. إضافة لذلك فقد بين السيد رائد الترك –ممثل اتحاد الصناعات الكيماوية– وجود فرص في مجال تصنيع مواد التجميل وبعض الصناعات الإنشائية اعتمادا على المواد الخام المحلية. وفي نفس السياق يكتسب التصنيع الغذائي أهمية متزايدة كما ذكر السيد فؤاد الأقرع ممثل اتحاد الصناعات الغذائية.

ويعاني القطاع الصناعي ايضا من عدم وجود حماية للمنتج الوطني، حيث يتعرض للمنافسة من قبل البضاعة الإسرائيلية والأجنبية، وفي هذا السياق أكد المهندس أيمن صبيح –ممثل اتحاد الصناعات الفلسطينية– على ضرورة التوقف عن دعم البضائع المستوردة ، كما يجب على الحكومة حماية المننتجات الوطنية، ويجب إنشاء مصانع محلية، وتطوير القطاع الصناعي ، يجب على المحافظات توجيه المستهلكين لشراء المنتجات الوطنية، حيث أن نسبة إستهلاك الأسر الفلسطينية للمنتجات الوطنية هي أقل من 20%، –وقد أضاف أن اتحاد الصناعات أقدم على عمل دراسة بينت أنه إذا إرتفعت هذه النسبة لتصل إلى 35%، فسوف يتوفر ما يزيد عن مئة ألف وظيفة، و زيادة 1 بليون دولار أمريكي على الإيرادات الضريبية–، وأكد على أنه ينبغي على الحكومة والمحافظات توفير مناطق صناعية ببنية تحتية مهيأة للمصانع والشركات بمبالغ معقولة لتشجيع وتعزيز القطاع الصناعي.

وقد تبين أن غالبية منشآت القطاع الصناعي هي منشأت صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة (ص.ص.م)، وقد تبين أن تلك المنشآت الصناعية تواجه العديد من الإشكالات الذاتية في مجالات الإدارة، والمالية، والتسويق، والتغليف. كما لا يوجد علامة تجارية لبعض هذه الصناعات، وإن كان بعضها من الممكن أن يستفيد من هذه العلامة التجارية في الترويج (مثل الصابون النابلسي ،لأنه مصنوع من زيت الزيتون) [56]. كما تواجه تلك المنشآت إشكالات متعلقة بالقوى العاملة وانخفاض إنتاجية العامل بالأخص في المنشآت الصغيرة و الصغيرة جدا. إضافة لغياب الخبرة الفنية المتخصصة في بعض المجالات ومشاكل الجودة الناتجة عن الضعف الذاتي. وفي السياق ذاته أكد م. أيمن صبيح على ضرورة ربط التعليم الجامعي والتعليم المهني بالصناعة. وهنا تظهر الحاجة لمشاريع داعمة لتلك الصناعات والتي تقدم خدمات تسويقية، وإدارية ومالية أو تلك التي تقدم خدمات فنية متخصصة للمنشآت القائمة.

وبالتالي فإن تراجع أداء القطاع الصناعي الفلسطيني لم يرتبط فقط بسياسة الاحتلال الإسرائيلي، بل يرتبط كذلك بالعديد من المشاكل والمعوقات الذاتية التي حالت دون تطوره ونموه، إضافة لتواضع الدعم الفلسطيني له، وعدم توفير الحماية اللازمة لتطور المنتج أسوة في دول عديدة بالمنطقة. مما أدى لتراجع صناعات محددة، وحجر تطور صناعات أخرى.

وقد أكدت السيدة منال شكوكاني –مديرة التنمية الصناعية في وزارة الإقتصاد– أن الوزارة تولي أهمية لهذا القطاع ،وتعمل حاليا على تطوير سياسات لدعم القطاع الصناعي، وأكدت على أهمية وجود دراسات لمعرفة القطاعات الإقتصادية المختلفة وحجمها من أجل إستثمار ناجح . كما ذكرت أن قطاع المشاريع الصغيرة في هذا القطاع مهمش، كما أن أغلب المنشآت الصناعية هي منشآت صغيرة والكثير منها غير مسجل. كما أن الكثير من العاملين والقائمين على هذه المشاريع هم نساء ، وبالتالي يتم تهميش هؤلاء النساء تلقائيا، ولا يحسبن من ضمن القوى العاملة لأنهن غير مسجلات. وأكدت على أهمية دعم الصناعات الغذائية لإرتباطه بالنساء و بقدرته على تفعيل دورهن.

[56] نصر عطياني، و سارة الحاج علي. 2009. ***مشاكل المنشآت الصغيرة جداً و الصغيرة و المتوسطة في فلسطين*** ، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

وكنتيجة لما سبق يتبين ان الصناعات المعتمدة على المنتجات المحلية كقطاعي الصناعة الغذائية و الحرفية من الممكن ان توفر فرصاً إقتصادية بحسب واقع المحافظة، كما ان صناعة مواد التجميل المرتكزة على المواد الخام المحلية يعتبر من الفرص الهامة، كما الصناعات الإتشائية. كما توفر الخدمات التكميلية للصناعات بشكل عام فرصة إقتصادية هامة، وبالأخص تلك التي تساندها من خلال التسويق والتغليف، وتلك التي توفر أعمال التصميم لصناعات الأخشاب والمعادن والجلود.

4.3.2 واقع قطاع االصناعة في محافظة نابلس [57]

يلعب القطاع الصناعي دوراً مهما في الوضع الإقتصادي لمحافظة نابلس بشكل خاص ولفلسطين بشكل عام. ويظهر الجدول التالي ان المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات التحويلية في محافظة نابلس تشكل حوالي 20% من تلك العاملة في الضفة الغربية. ويظهر الجدول التالي ان اهم الصناعات في محافظ نابلس هي صناعة منتجات المعادن، وصناعة الاثاث، وصناعة المنتجات الغذائية، وصناعة الملابس، وصناعات الورق والطباعة والنشر. وتعتبر تلك الصناعات ذات أهمية نسبية في الضفة الغربية اضافة الى منتجات الفحم و الصناعات الكيماوية.

جدول رقم 4.3.1: عدد المنشآت الصناعية في محافظة نابلس مقارنة مع عددها في الضفة الغربية، 2007

رمز النشاط	النشاط الإقتصادي	عدد المنشات في الضفة الغربية	عدد المنشات في نابلس	نسبة عدد المنشات في نابلس الى عددها في الضفة
د	الصناعة التحويلية	11811	2321	%19.65
15	صناعة المنتجات الغذائية و المشروبات	1938	459	%23.68
16	صنع منتجات التبغ	25	3	%12.00
17	صنع المنسوجات	316	49	%15.51
18	صنع الملابس	1394	392	%28.12
19	دبغ و تهيئة الجلود و صنع حقائب و احذية	403	47	%11.66
20	صنع الخشب و منتجاته و اصناف من القش	360	34	%9.44
21	صنع الورق و منتجات الورق	56	14	%25.00
22	الطباعة و النشر	222	39	%17.57
23	صنع فحم الكوك و المنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	4	3	%75.00
24	صنع المواد و المنتجات الكيميائية	173	39	%22.54
25	صنع منتجات المطاط و اللدائن	121	14	%11.57
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	1483	217	%14.63
27	صنع الفلزات القاعدية	65	12	%18.46
28	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	2809	504	%17.94
29	صنع الالات و المعدات الاخرى	119	17	%14.29
31	صنع الالات الكهربائية الاخرى	60	9	%15.00
32	صنع معدات الراديو و التلفزيون	13	1	%7.69
33	صنع الاجهزة الطبية	83	16	%19.28
35	صنع معدات النقل الاخرى	1	0	%0.00
36	صنع الاثاث، صنع منتجات اخرى	2154	451	%20.94
37	اعادة الدوران (تصنيع المخلفات)	12	1	%8.33

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت 2007 : المنشآت الإقتصادية ، النتائج النهائية رام الله، فلسطين

وتشغل منشآت قطاع الصناعة 8,996 من القوى العاملة في العام 2007 مما يمثل حوالي ربع القوى العاملة في المحافظة (23%). وقد ازداد حجم منشآت الصناعة التحويلية خلال السنوات 1997- 2007 كما يبين الجدول 3.2 من التقرير بواقع 23%.

اضافة لما سبق تشكل أنشطة التعدين واستغلال المحاجر 24% من تلك العاملة في الضفة الغربية مما يعطي أهمية لتلك الأنشطة أيضاً.

[57] *المصدر الرئيسي لهذا الجزء من التقرير: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت 2007 : المنشآت الإقتصادية ، النتائج النهائية رام الله، فلسطين*

4.3.3 الفجوة الموجودة في القطاع و الفرص الإقتصادية الناتجة[58]

إن أهمية قطاع الصناعة تتزايد مع ازدياد قدرته على سد الإحتياجات الإستهلاكية للمواطنين، و قد ازدادت تلك الأهمية بصدور القرار الرئاسي بمقاطعة بضائع المستوطنات في 2010/4/26. وبالنظر لقائمة البضائع المقاطعة[59] نجد أن غالبيتها منتجات غذائية من الممكن استبدالها بمنتجات محلية. كما أن فائض الزراعة بحسب أولوية المحافظة –كما هو مذكور في قسم الزراعة من التقرير– يشجع الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، آخذين بعين الإعتبار وجود الخبرات المحلية و إمكانات التسويق. وقد أكد ذلك العديد من اللقاءات مع العاملين في المجال.

إن واقع المنشآت الصغيرة و ما تعاني منه من تدني في إنتاجيتها مقارنة بالمتوسطة و الكبيرة (ماس 2009)، يوفر الفرصة لخدمات تكميلية لهذه المنشآت لتسهم في تطوير انتاجية تلك المؤسسات، وزيادة قدرتها على المنافسة. **و هنا تبرز فرصة التصميم للمنتجات المعدنية، و صناعة الأثاث الذي تتميز به المحافظة باستخدام التكنولوجيا والتصميم الجرافيكي.**

كما أن معيقات التسويق والتصدير والتي تبرز كأحد الاشكالات الرئيسية للمنشآت (ص.ص.م) و التي تشكل غالبية القطاع تستدعي وجود فرص إقتصادية تكميلية تعمل على ذلك. إضافة لما سبق ذكر السيد ابو لبن والذي لديه مشروع تعبأة للمياه وجود التعقيدات الإسرائيلية لإدخال المواد الخام (الأواني)، مما يوفر فرصة لجمع واعادة استعمال عبوات التعبئة بعد تعقيمها.

يتزايد اهتمام السوق المحلي بمنتجات الصناعات الكيماوية، حيث أن بعضها يشكل مدخلات لصناعات و قطاعات أخرى ،و بعضها يستهلك مباشرة. إلا أن تلك الصناعات تعاني من نقص المواد الخام، وتعقيدات الحصول عليها، وهنا تبرز فرصة توفر بعض المواد الخام المحلية لبعض الصناعات (مثال: طينة البحر الميت ، وزيت الزيتون لتصنيع منتجات التجميل، والحجر والتربة لتصنيع المنتجات المرتبطة بقطاع الإنشاءات). ووجود مؤسسات داعمة كبال تريد التي تساعد على تصدير المنتج المرتبط بالمواد الخام المحلية (تحديدا زيت الزيتون). وقد اكد السيد رائد الترك ممثل إتحاد الصناعات الكيماوية ،على وجود فرص في مجال تصنيع مواد التجميل إعتمادا على المواد الخام المحلية.

إن ازدياد الإهتمام بالمنتجات الطبيعية عالميا، وتوفر الطلب على المنتجات الفلسطينية نتيجة لإزدياد التعاطف مع الشعب الفلسطيني (كما ذكر السيد عدنان جابر من سنقرط الغذائية) توفرفرصة للتسويق الخارجي. كما أن ارتفاع ثمن المواد الخام المرتبطة بقطاع الإنشاءات مع توفرها محليا تخلق الفرصة لتصنيعها، وقد أكد المهندس رائد الترك ممثل الصناعات الكيميائية ذلك ، وقد زود الباحثين بقائمة مشاريع تم اجراء الجدوى لها. الا انه أكد على الضعف في مجال التسويق لهذا القطاع وبالأخص في مجال التصدير الخارجي، وتحقيق مستلزمات الجودة لذلك. وبالتالي تبرز الفرصة لإسنادها في مجال تطوير الجودة والتسويق الخارجي.

إضافة لما سبق ذكر المهندس أيمن صبيح ممثل إتحاد الصناعات الفلسطينية وجود فرصة إقتصادية في مجال تصنيع المواد المستهلكة للقطاع الطبي (قفازات، وغيرها)، و هناك دراسة جدوى لديهم في الموضوع.

وقد تبين ان العديد من المنشات الصناعية تعاني إشكال هام الا وهو نقص خدمات الصيانة للماكنات و الآلات الصناعية، مما يؤدي الى الإعتماد على الشركات الخارجية لإجراء الصيانة مما يبذر المال و الوقت. وقد ذكر السيد حجاوي صاحب مصنع النصر للورق ان اي خلل في الماكنات و الاجهزة يحتاج لاحضار خبراء من الخارج لصيانة تلك المعدات لعدم توفر من يقوم بذلك محلياً. مما يؤدي لتعطيل العمل وخسارة الوقت والمال ويعيق التطور المطلوب. كما ان اي تركيب لماكنات جديدة يحتاج لخبير من الخارج أو حتى أحيانا للقيام بالصيانة الدورية لبعض الماكنات المعقدة.

وقد أكد على ذلك السيد ابراهيم ابو حجلة رئيس نقابة الكهربائيين في نابلس، فقد أشار الى وجود ما يقرب من 800 كهربائي يعملون في المحافظة، ومع ذلك هناك نقص كبير في المختصين في المجالات المتخصصة المرتبطه بالصناعة وفي انظمة التحكم والامان والصيانة.

[58] تم البحث في الفجوات بناء على الإستراتيجية المتبعة في الدراسة لإيجاد الفرص راجع/ي الجزء 2.2 من التقرير
[59] من الممكن الإضطلاع عليها من الصفحة الإلكترونية

يلخص الجدول التالي الإستنتاجات السابقة الذكر الناتجة عن تحليل قطاع الصناعة، حيث يوضح نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتحديات لقطاع الصناعة، ويستنبط من هذا التحليل الفرص الإقتصادية المجدية والتي من الممكن إقامتها في المحافظة. يعرض الجدول القطاعات الفرعية الهامة التي تم البحث فيها من قطاعات الصناعه:

جدول رقم4.3.2: تحليل القطاع الصناعي (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في محافظة نابلس

النشاط	نقاط القوة والفرص	نقاط الضعف والتحديات	الفرص الإقتصادية الناتجة عن التحليل
الصناعات المعدنية	توفر المواد الخام لبعض الصناعات بعد تدويرها - الحاجة الملحة للصناعات المعدنية - وجود قوانين الاستثمار - ارتفاع معدل النمو السكاني وازدياد الوحدات السكنية - الحاجة للصناعات التكميلية التي تخدم قطاع الانشاءات	القيود الاسرائيلية التي تحول دون بعض الصناعات (منع برامج الخراطة ،) - إرتفاع تكلفة المواد الخام - ضعف الإنتاجية و المنافسة	- مراكز تصميم للصناعات التكميلية الحديدية باستخدام التكنولوجيا (الحمايات ، الابواب ،)
صناعة الاثاث	الحاجة للصناعات المحلية (نظرا لارتفاع اسعار المنتجات المستوردة - وجود خبرات وكفاءات في القطاع - توفر المواد الخام والالات للإنتاج	المنافسة من المنتج الأجنبي -عدم الثقة بالمنتج الفلسطيني - عدم استخدام التكنولجيا في التصميمات	- مراكز تصميم الاثاث باستخدام التكنولوجيا -شركات تسويق
الصناعات الكيماوية	حاجة السوق لتلك الصناعات - توفر بعض المواد الخام لبعض الصناعات (طينة البحر الميت ، زيت الزيتون ،) - وجود مؤسسات داعمة تساعد على تصدير المنتج (تحديدا صابون زيت الزيتون)	نقص حاد في المواد الخام - التحكم الاسرائيلي بدخول المواد الخام وجود المنافسة من الصناعات الأجنبية والإسرائيلية - ضعف التسويق والتغليف	إنشاء مصنع مواد تجميل من مشتقات البحر الميت ومن زيت الزيتون - إنتاج مواد التجميل والصابون الطبي من زيت الزيتون - شركات تغليف وتسويق
خدمات تكميلية للقطاع الصناعي: الصيانة للآلات والماكينات الصناعية	▪ توفر أعداد من الآلات في المصانع والتي تحتاج إلى الصيانة. ▪ ضرورة تطبيق برامج الصيانة حسب ما جاء في تعليمات الصانع. ▪ توفر أعداد من التقنيين والمهندسين (ميكانيك ، كهرباء، ....).	▪ عدم تطبيق برامج الصيانة. ▪ افتقار التقنيين إلى مهارات إدارة الصيانة. ▪ تنوع الآلات الموجودة وبالتالي تنوع التخصصات (تحتاج إلى عدد محدود في كل تخص). ▪ صعوبة الحصول على قطع الغيار. ▪ عدم وجود قوانين تلزم المصانع باعتماد أو توظيف تقنيين.	مكاتب هندسية متخصصة والتعاقد مع المصانع لإجراء صيانة دورية. (الآلات وماكينات محدده حيث تعتبر هذه خدمة مساندة لكل الصناعات).

4.4 قطاع البيئة

4.4.1 لمحة عامة عن قطاع البيئة

من الملاحظ أن قضايا البيئة قد حظيت باهتمام متزايد من جميع دول العالم، وذلك لتفاقم أخطار التلوث بأشكاله المختلفة من جهة، و إزدياد حدة استنزاف الموارد البيئية من جهة أخرى. وأصبح موضوع البيئة من القضايا الأساسية لدى الدول المتطورة في العالم، ولكن في دول العالم الثالث فالوضع البيئي يزداد سوءا، و لا يوجد معالجة أو وقاية حقيقية، و إنما بقيت شعارات و تظاهرات إعلامية لا تسمن و لا تغني من جوع. أما في فلسطين فيعتبر موضوع البيئة مهماً و أساسيا نظراً للوضع البيئي السيئ الذي تعاني منه المناطق المختلفة، والآخذ بالتدهور و الناتج عن عدة أسباب أهمها: الوضع السياسي والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، وإقامة الجدار الفاصل الذي يصادر في طريقة أخصب الأراضي خاصة المزروعة بأشجار الزيتون و الفواكه و اللوزيات و غيرها، واستنزاف مياهها، و تهريب و نقل النفايات الصلبة من إسرائيل و دفنها في الأراضي الفلسطينية، و تعطيل إقامة مكبات صحية ، كل ذلك أدى إلى تعرض البيئة الفلسطينية إلى تهديدات خطيرة أدت إلى مشكلات بيئية متعددة.

كما ان وضع البيئة في قطاع غزة سيئ، حيث أن تدني الوضع الاقتصادي واستمرار الحصار المطبق على قطاع غزة وتداعياته على المواطنين، أدى إلى سلوك سلبي من قبل الأفراد تجاه المصادر الطبيعية، بالإضافة إلى توقف جميع المشاريع الأساسية للمصادر البيئية مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، ناهيك عن العدوان المستمر على البيئة بكل مكوناتها والذي أدى إلى تلوث وتدهور للمصادر البيئية.

و قد بينت نتائج المسح البيئي التي قام بها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني عام 2009 . أن مجموع كمية النفايات المنتجة يومياً في الأراضي الفلسطينية عام 2009 بلغت 2,321.2 طن، بينما بلغ متوسط إنتاج الأسرة اليومي من النفايات في الأراضي الفلسطينية عام 2009 نحو 3.5 كغم، وبلغ متوسط إنتاج الفرداليومي من النفايات المنزلية 0.6 كغم، اختلفت بحسب المنطقة ومكان السكن[60].

جدول4.4.1: كمية النفايات المنتجة يومياً ومتوسط إنتاج الأسرة والفرد يومياً من النفايات المنزلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة،2009

المنطقة	مجموع الكمية المنتجة يومياً (طن)	متوسط إنتاج الأسرة اليومي (كغم)	متوسط إنتاج الفرد اليومي (كغم)
الأراضي الفلسطينية	**2,321.2**	**3.5**	**0.6**
الضفة الغربية	**1,709.8**	**3.9**	**0.7**
شمال الضفة الغربية	**817**.0	4.5	0.8
وسط الضفة الغربية	**457.6**	3.5	0.6
جنوب الضفة الغربية	**435.2**	3.4	0.6
قطاع غزة	**611.4**	**2.7**	**0.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، . 2009 مسح البيئة المنزلي، . 2009 النتائج الاساسية رام الله - فلسطين.

واختلفت مستويات إنتاج النفايات الصلبة بحسب موقع السكن كما يلي: في مخيمات اللاجئين بلغ متوسط إنتاج الفرد اليومي بين 0.5 – 0.8 كغم للفرد يومياً، وفي المناطق الريفية بين 0.4 – 0.6 كغم للفرد يومياً، وفي المدن نحو 0.9 – 1.2 كغم للفرد يومياً. وأهم الطرق للتخلص من النفايات في الأراضي الفلسطينية لعام 2009 هوأولاً أسلوب إلقاء النفايات في أقرب حاوية أما الطريقة الثانية فهي حرقه ، حيث بلغت نسبة الأسر التي تستخدم هذه الطرق 73.0% و 21.3 % على التوالي[61].

وقد بين تقرير بيئي أعده جورج كرزم– مركز العمل التنموي/معا أن قطاع المنشآت الاقتصادية ينتج نحو 2,528 طن من النفايات يومياً، بالإضافة إلى نحو 20 طناً يومياً من مراكز الرعاية الصحية. **ولا تتجاوز كمية النفايات التي تصل يومياً إلى المكبات في مختلف أنحاء الضفة الغربية (من 161 مكباً) 2,506 طناً، أي نحو 59% مما تولده القطاعات المنزلية و الاقتصادية؛** هذا علاوة على أن هناك كمية غير مقدرة من النفايات التي يتم جمعها من الشوارع، وكميات ضخمة غير معروفة من نفايات المستعمرات والمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وتشير الدراسات والتقديرات المحلية إلى أن النفايات المنزلية تشكل نحو 45 – 50% من إجمالي النفايات الصلبة، بينما تشكل نفايات قطاعي الصناعة والإنشاءات نحو 20 – 25%، أما المنشآت التجارية فتولد نحو 25 – 30% من إجمالي النفايات. وقد تتواجد النفايات الخطرة، إجمالا، في كل النفايات من مختلف القطاعات السابقة، إلا أن النفايات الصناعية والطبية تحوي أكبر مكون من المواد الخطرة. وعمليا لا توجد عملية فصل للنفايات الخطرة، ما عدا بعض المعالجات المحدودة للنفايات المعدية، كما في مدن أريحا ونابلس. وبشكل عام، تختلط النفايات الخطرة مع النفايات الصلبة للبلديات، وذلك أثناء جمعها والتخلص منها. كما بينت الدراسة أن أكثر من 99% من مكبات الضفة لا تعالج النفايات وأكثر من 88% تحرقها. وأن مكبات النفايات الفلسطينية تحوي كميات كبيرة من الزئبق والرصاص والكروم والكاديوم المتسربة إلى التربة من المخلفات الإلكترونية.[62]

كما تولي دول العالم المتقدم أهمية قصوى لموضوع إدارة النفايات الصلبة، ولإعادة تدويرها بطرق علمية سليمة أهمية قصوى ، لما لهذا الموضوع من آثار إيجابية على صحة الإنسان وبيئته ، وفي فلسطين كان لهذا الموضوع أهمية خاصة نظراً لحجم التعقيدات والتداعيات التي يتطلبها معالجة هذا الموضوع، خاصة وأنه يمس الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، ويتعلق بصلاحيات مالية عالية جدا، تنفقها الهيئات المحلية تقدر بحوالي 40–60% من مواردها المالية .من هنا فإن كثير من دول العالم تنظر لمشاريع النفايات الصلبة على أنها مشاريع إستثمارية تعود بأرباح طائلة على مستثمريها من خلال إعادة تدوير القمامة، للإستفادة منها في مجالات أخرى ، هذا بالإضافة إلى ما تقدمه من فرص عمل

[60] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، . 2009 مسح البيئة المنزلي، . 2009 النتائج الاساسية رام الله - فلسطين

[61] المصدر السابق

[62] هذا التقرير جزء من دراسة أعدها مركز العمل التنموي/معا (جورج كرزم) بهدف توفير خلفية معلوماتية وتحليلية مساعدة لبلورة الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بإشراف كل من اللجنة التوجيهية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والفريق الفني بقيادة سلطة جودة البيئة، وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)/برنامج إدارة النفايات الصلبة. نشر التقرير في: المجلة البيئية الإلكترونية الشهرية للمركز: مركز العمل التنموي/معا – أفاق البيئة و التنمية- مجلة الكترونية شهرية، اب 2010

لآلاف العاطلين عن العمل. وفي دراسة مسحية أجراها مركز معا مؤخرا[63] تبين ان شريحة كبيرة في القطاعين غير الرسمي والخاص تمارس عملية جمع الخردة والإلكترونيات والمخلفات كبيرة الحجم، وذلك كجامعين أفراد متجولين، أو ورشات معالجة أو مصانع و شركات تجارية وصناعية. ويولد العمل في هذا المجال حركة رأس مال تقدر بمئات ملايين الشواقل سنويا، علما بأن جامعي النفايات الصلبة يتوزعون ما بين التجار الكبار الذين تفوق عوائدهم الشهرية المليون شيكل، والتجار الوسط الذين تزيد عوائدهم عن 100 ألف شيكل، والتجار الذين تقل عوائدهم الشهرية عن 100 ألف شيكل. إلا أن أغلب التجار ينتمون إلى فئة جامعي السلع المستعملة ممن تقل عوائدهم الشهرية عن 10 آلاف شيكل.

وتتنوع السلع التي يعكف جامعو النفايات الصلبة على جمعها من مختلف أنحاء الضفة، مثل الخردة المعدنية، والبلاستيك، والأثاث المستعمل، والأدوات الكهربائية، والغسالات، والثلاجات، والأفران، والسيارات الكاملة و/أو هياكل السيارات وغير ذلك. ويستهدف معظم جامعو النفايات الصلبة المعادن بأنواعها. وبالعادة فإن جامعي المعادن يجمعون أيضا أصنافاً أخرى من النفايات. ويتم جمع جزء هام من النفايات من الضفة الغربية ليعاد تصنيفها و/أو معالجتها و/أو تدويرها، ومن ثم تسويقها في الضفة الغربية أو في إسرائيل. ويسوق جزء كبير من المبحوثين سلعه المجمعه (الخام و/أو المعالجة) في السوقين الإسرائيلي والفلسطيني معاً، علماً بأن بعضهم يسوق في الضفة الغربية فقط. ويحرق جزء كبير من جامعي النفايات المخلفات الصلبة للحصول على المعادن. إلا أن جزءاً كبيراً منهم يبيع السلع المستعملة التي يجمعها كما هي دون أية معاملة، بينما يعمد بعضهم الآخر إلى إصلاحها. كما يمارس البعض عمليات فصل وفرز.

وكما تشير الأرقام التفصيلية للدراسات والمسوح في الضفة الغربية، إلى أن تركيب النفايات الصلبة البلدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، هي كما يلي: مواد عضوية بين 60 – 70%، ورق وكرتون بين 7 – 10%، بلاستيك بين 5 – 10%، زجاج بين 3 – 6 %، معادن بين 2 – 3%، ونفايات أخرى بين 3 – 7% (UNFP,2003). وهنا يلاحظ المحتوى العضوي المرتفع للنفايات الصلبة.

نماذج مطبقة والفرص الإقتصادية الناتجة :

ومن أولى التجارب الفلسطينية الريادية في مجال تصنيع الكمبوست، يمكننا الإستشهاد بتجربة مكب النفايات التابع لمجلس إدارة النفايات الصلبة لمحافظتي خان يونس ودير البلح في قطاع غزة. ويخدم المكب الذي أنشئ عام 1995 بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ ، وتصل مساحته إلى حوالي 70 دونماً، ثلث سكان قطاع غزة، أي حوالي نصف مليون نسمة يعيشون في مساحة قدرها 170 كم2 والتي تمثل 45% من مساحة قطاع غزة. وهو أول مكب صحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؛ ويتم فيه إعادة رش العصارة الناتجة من النفايات الصلبة على سطح النفايات، لزيادة معدل التبخر وتنشيط البكتيريا، وبالتالي تسريع عملية التحلل البيولوجي. ويتضمن المكب معملا لتنخيل النفايات القديمة المتحللة، حيث يتم الاستفادة من المادة الناعمة؛ كمحسن للتربة أو لتغطية أجزاء من المكب. ومنذ عام 2006، لم يتم تشغيل معمل الغربلة الذي يستخدم لغربلة النفايات القديمة وفرزها لإنتاج محسن للتربة؛ بسبب العراقيل وعمليات التخريب الإسرائيلية المتواصلة ("آفاق البيئة والتنمية"، 2008). وتعد محطة الصيرفي في محافظة نابلس كما هي مذكورة أدناه النموذج الهام الآخر.

كما يعد التوجه السائد في الضفة الغربية، خلال السنوات الأخيرة، نحو تثبيت لا مركزية إدارة النفايات، من أهم الإنجازات الإدارية للتعامل مع مشاكل النفايات الصلبة. وقد تمثل هذا التوجه في عمليات إنشاء المجالس المشتركة لإدارة النفايات الصلبة في جميع محافظات الضفة. وقد حققت هذه المجالس نجاحات ملحوظة في محافظات أريحا وجنين ونابلس، وبخاصة فيما يتعلق بالإدارة المناطقية لعملية جمع النفايات الصلبة والتخلص منها أو تدوير بعضها. كما ان هناك تجارب أخرى مثال استخدام الإطارات المطاطية القديمة وقوداً للأفران في صناعة الفخار بمحافظة الخليل. وإعادة استعمال أجزاء من المركبات في محافظة نابلس(كرزم وآخرون، 2007).

وبالتالي فإن قطاع البيئة ثروة لا يستهان بها، توفر فرص العمل وتشكل مصدر للدخل، حيث أشارات التقديرات الى ان العاملين في هذا القطاع يولدون ملايين الشواقل سنويا (معا 2010)[64]، ***إلا أن دخل هذا القطاع لا يدخل ضمن ناتج الدخل القومي ، بالرغم من توفيره لدخل لا يستهان***

[63] المصدر تقريرمستخلص من الدراسة في المرجع السابق: نشرت في: مركز العمل التنموي/معا – أفاق البيئة و التنمية- مجلة الكترونية شهرية ايلول 2010
[64] مركز العمل التنموي/معا – أفاق البيئة و التنمية- مجلة الكترونية شهرية ايلول 2010

يه، وقد ذكر السيد جورج قرزم مدير دائرة الابحاث والدراسات في مركز العمل التنموي معاً أن مئات الملايين سنوياً لا تدخل في الناتج القومي المحلي، ولا يوجد أرقام محددة خاصة للنفايات الصلبة، وبالتالي لا يتم الاستفادة من دخل تلك النفايات على الصعيد الوطني، كما ذكر كل من السيد نديم خوري – صاحب مصنع الطيبة لتصنيع البيرة– والسيد فؤاد الاقرع –مدير عام اتحاد الصناعات الغذائية– أن إدراة النفايات الصلبة وإعادة التدوير مهم جداً من أجل توفير المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات، وهذا ما ينقص المحافظات بشكل عام ويؤدي إلى ارتفاع اسعار المواد الخام.

4.4.2 لمحة عن قطاع البيئة في محافظة نابلس و الفرص الإقتصادية الناتجة:

محافظة نابلس من المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، ويصل مجموع عدد سكان المحافظة إلى حوالي 321 ألف نسمة يقطنون في 63 تجمعاً ومخيما، ويبلغ مجموع تكوين النفايات الصلبة إلى 306طن/يوم[65] . تتوزع مسؤولية جمع النفايات الصلبة في التجمعات السكنية في محافظة نابلس بين 44 هيئة محلية و8 متعهدين خاصين و3 تجمعات تتحمل المسؤولية، ووكالة الغوث، وهناك 6 تجمعات سكنية لا يتحمل احد مسئولية جمع النفايات فيها[66]. اظهرت سجلات غرفة تجارة وصناعة نابلس وجود شركة متخصصة في اعادة تدوير النفايات المعدنية، بالاضافة الى شركة واحدة تقوم بتدوير النفايات البلاستيكية بشكل ممنهج، واظهرت الدراسة وجود بعض الشركات التي تقوم بتدوير البلاستيك بشكل محدود. فيما يختص في النفايات الورقية، لا يتم اعادة تصنيعها محليا ولكن يتم جمعها وبيعها للجانب الاسرائيلي، حيث اوضح السادة في مطبعة حجاوي ان بيع النفايات الورقية للجانب الاسرائيلي مجدي ماديا بالاضافة لكون الشركات تقوم بتوفير المبالغ التي كانت سوف تدفعها لمجلس الخدمات المشترك لمعالجة هذه النفايات.

من المشاريع الرائدة على مستوى فلسطين، والتي حققت إنجازات هامة في مجال فصل وتدوير النفايات، محطة الصيرفي لفصل النفايات وترحيلها في نابلس. ففي هذه المحطة التي أنشئت في أواخر عام 2007على أرض مساحتها 6 دونم، يتم جمع وتدوير النفايات المختلفة، المنزلية والصناعية والزراعية والتجارية والطبية، بهدف فرزها في مكب النفايات بواسطة آليات خاصة، ومن ثم تخزن النفايات الناتجة عن عمليه الفرز لتجهيزها للبيع. والهدف من ذلك هو إيجاد الطريقة المثلى وغير الضارة بتاتا بالبيئة، فضلا عن إيجاد فرص عمل ومردود مالي جيد ، للمجالس البلدية والقروية المستفيدة من المشروع (آفاق البيئة والتنمية، 2009).

ويستفيد من المشروع القرى والبلدات والمخيمات الواقعة ضمن حدود بلدية نابلس، والتي يبلغ إجمالي السكان فيها حوالي 200 ألف نسمة. والهدف من التصنيف هو فصل المواد القابلة للتدوير، بغية استخدامها كمواد خام في الصناعة (كالورق والبلاستك والمعادن والزجاج). أو استخدامها كسماد عضوي (من بقايا الطعام والنبات) . ولتسهيل هذه العملية تم توفير حاويات معدنية لكل منطقة، كي يعمد المواطن، في منزله، إلى فرز النفايات، ووضعها في الحاويات المناسبة، مثل الزجاج والبلاستيك والكرتون. لكن المواطنين لم يكترثوا لهذا الأمر. وتبلغ نسبة مخلفات الخضار والفواكه والطعام 85%، ونسبة مخلفات الأوراق والكرتون 4% والمواد البلاستيكية 2% ومخلفات القماش 2% والمخلفات الزجاجية 4%، والنفايات الطبية 1%، والمخلفات المعدنية 2% (آفاق البيئة والتنمية، 2009). وتعتمد عملية الفصل في محطة الصيرفي، على فصل النفايات الصلبة إلى نفايات عضوية (الخضار والفواكه ومخلفات المزارع) ونفايات صلبة (معادن وزجاج وبلاستيك وكرتون). و تتم عملية الفرز للنفايات العضوية عن الصلبة بواسطة آلة خاصة يشغلها العمال في موقع المحطة. ويستفاد من فضلات المواد البلاستيكية في عملية إعادة تصنيع البلاستيك، أما فضلات المواد الورقية (الكرتون) فيستفاد منها في عملية إعادة تصنيع الورق. ويستفاد من فضلات المواد المعدنية في الصناعات المعدنية المختلفة، كما يستفاد من فضلات المواد الزجاجية في عملية إعادة تصنيع الزجاج (آفاق البيئة والتنمية، 2009). وتباع المواد الخام المفصولة إلى مقاولين فلسطينيين وإسرائيليين. ويتم ضغط ما تبقى من النفايات لترحيلها إلى مكب زهرة الفنجان في جنين. و توفر بلدية نابلس بهذه العملية، نحو مليون شيقل شهريا، بسبب تخفيض حوالي 60% من حجم النفايات الأصلي، مما يعني توفير في تكلفة النقل والدخولية إلى مكب زهرة الفنجان، لأنه يتم توفير 60% من الرسوم. وقد تم مؤخرا

[65] مشروع إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية لمحافظة نابلس، التقرير التشخيصي والتحليل الإستراتيجي، 2010
[66] الاحصاء المركزي، احصائيات بيئية، 2008

تجهيز البنية التحتية اللازمة لتصنيع الكمبوست. ومع زيادة كميات النفايات العضوية المحولة إلى كمبوست فقد تتوقف محطة الصيرفي عن ترحيل النفايات إلى مكب زهرة الفنجان.

إن النشاط الإقتصادي و الصناعي في المحافظة ،وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، و تعقيدات الحصول عليه تفرض بالضرورة الحاجة إلى إعادة استعمال و تدوير تلك المواد مثال: البلاستيك و العبوات الزجاجية و البلاستيكية، كما ذكر السيد فؤاد الاقرع ، مدير عام اتحاد الصناعات الغذائية . إن ادراة النفايات الصلبة وإعادة التدوير مهم جداً من أجل توفير المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات وهذا ما ينقص المحافظة ويؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الخام).

وتتراكم سنويا في المحافظة آلاف قطع السلع الإلكترونية والتقنية القديمة والمستهلكة، الناتجة من التجمعات السكنية؛ حيث يتم التخلص منها بشكل فوضوي من خلال وضعها على الأرصفة وجوانب الطرق. وغالبا ما تجد هذه المخلفات طريقها إلى مكبات النفايات دون أية معالجة. إلا أن بعض العاملين في القطاع غير الرسمي يجمعون أو يشترون هذه المخلفات من المنازل، ومن ثم يصلحون جزءا منها أو يعيدون تصنيعها وبيعها. **مما يخلق فرص للجمع و الصيانة للأجهزة الكهربائية والإلكترونية.** والجدير ذكره أن المخلفات الإلكترونية تسبب ضرراً بيئياً كبيراً، نظراً لاحتوائها على مواد خطرة وسامة مثل الزئبق والرصاص والكروم. إن التخلص العشوائي من النفايات الإلكترونية في المكبات قد يتسبب في تسرب الرصاص إلى المياه الجوفية.

كما أن وجود العديد من المركبات في المحافظة[67] يؤكد على ضرورة وجود فرص لإعادة استعمال وتدوير الإطارات و أجزاء المركبات. وهناك مجال واسع لذلك في المحافظة مع ارتفاع عدد المنشآت التي تعمل في مجال صيانة المركبات. **و هنا تكمن الفرصة لجمع وصيانة واعادة استعمال أجزاء المركبات و بيعه.**

إن إعادة استعمال المخلفات البيئية يوفر فرص لإستعمال المكبات لفترات اطول بالرغم من الازدياد السكاني و التطور العمراني والإقتصادي. ويمثل ذلك ضرورة قصوى للمحافظة كما يحوي فرص إقتصادية هامة.

وبالتالي وكنتيجة لما سبق يتبين أن التخلص من النفايات الصلبة ضمن قطاع البيئة هو قطاع صاعد ويوفر الفرص الإستثمارية كما اصبح مطلبا وطنيا، وضمن السياسات البيئية العالمية. وقد تبين وجود تجارب ناجحة في المجال باستثمارات متعددة كما ووجود العديد من العاملين فيها ضمن القطاع غير الرسمي. وتكمن الفرص الإقتصادية الناتجة في كل مجال مما يلي: جمع وفرز وإعادة بيع لإعادة الإستعمال وتدوير النفايات.

يلخص الجدول التالي الإستنتاجات السابقة الذكر الناتجة عن تحليل قطاع البيئة– النفايات الصلبة، حيث يوضح نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتحديات للقطاع، ويستنبط من هذا التحليل الفرص الإقتصادية المجدية والتي من الممكن إقامتها في المحافظة.

جدول رقم4.4.2 : تحليل قطاع البيئة– النفايات الصلبة (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في محافظة نابلس

النشاط	نقاط القوة والفرص	نقاط الضعف و التحديات	الفرص الاقتصادية الناتجة عن التحليل
التدوير وإعادة إستخدام النفايات الصلبة	إهتمام عالمي بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وجود مخلفات بيئية من الممكن استخدامها في بعض الصناعات - نقص بالمواد الخام التي يمكن توفيرها من التدوير - التدوير يحمي البيئة ويؤدي إلى استصلاح الاراضي بعد زوال المكبات وجود قصص نجاح وتجارب مختلفة في المجال	وجود الجدار والتمدد العمراني وضيق المساحات المتاحة وبالتالي قلة عدد المكبات انتشار المكبات العشوائية - عدم دخول ناتج التدوير من ضمن ناتج الدخل القومي	جمع المخلفات في بعض التجمعات بالتعاون مع المجلس المحلي -فرزإعادة إستعمال المخلفات البيئية وبيعها كمدخلات إنتاج (البلاستيك، الزجاج، المعادن..) صيانة وإعادة استعمال الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية جمع وصيانة واعادة استعمال أجزاء المركبات. -مراكز تدوير متخصصة (في مجال السماد العضوي ، المطاط ، الورق ، المعادن ، الزجاج)

[67] بلغ عدد المركبات المرخصة عام 2008 في محافظة رام الله والبيرة 29,969 مركبة استنادا الى المصدر السابق

4.5 قطاع تجارة الجملة و التجزئة و صيانة المركبات

4.5.1 لمحة عامة عن قطاع التجارة في الاراضي الفلسطينية

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الهامة التي تسهم بشكل ملموس في تشغيل الأيدي العاملة والتشغيل الذاتي و في الناتج الإجمالي المحلي. حيث يعتبر هذا القطاع أكثر المنشأت عدداً، وبالتالي الأكثر تشغيلا مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الفلسطينية . فقد بلغ عدد المنشات 59,253 منشأة تمثل 54 % من المنشأت العاملة في باقي الضفة الغربية و غزة، وتشغل حوالي 111,829 شخص يمثلون 38% من القوى العاملة[68] ، وقد بلغت مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي 9.7% و 10.3% في العامين 2007 و2008 على التوالي[69]

يشتمل قطاع التجارة الداخلية على العديد من الأنشطة أهمها تجارة الجملة ، تجارة التجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية . وتشمل تجارة الجملة والتجزئة، تجارة المواد الغذائية، وتجارة الملابس، وتجارة الوقود، وتجارة المواد المنزلية والمعادن والمركبات وغيرها، إضافة الى تجارة المواد الوسيطة للمنتجات المختلفة. غالبية المنشات في هذا القطاع تعمل بتجارة التجزئة و إصلاح االسلع الشخصية. وتعتبر غالبية منشآت القطاع صغيرة حيث تشغل 96% منها اقل من 5 أفراد.

شهد القطاع نمواً في المنشآت و العاملين بلغ 70% و 50% لكل منها خلال السنوات 1997–2007. وقد نمت مشاركة النساء في القطاع خلال السنوات المذكورة 133%. وتمثل النساء 9% من القوى العاملة في القطاع. كما شهد القطاع نمواً يفوق الضعف في الإنتاج واجمالي القيمة المضافة خلال العشر سنوات 1998–2008 كما يظهر الشكل. كما أن قطاع التجارة الداخلية يعاني من إشكالات المشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل أكثر وضوحا، مما أخرج العديد من السوق خلال السنوات الماضية (ماس 2009).

الشكل رقم 4.5.1: نمو الإنتاج واجمالي القيمة المضافة في قطاع التجارة الداخلية:

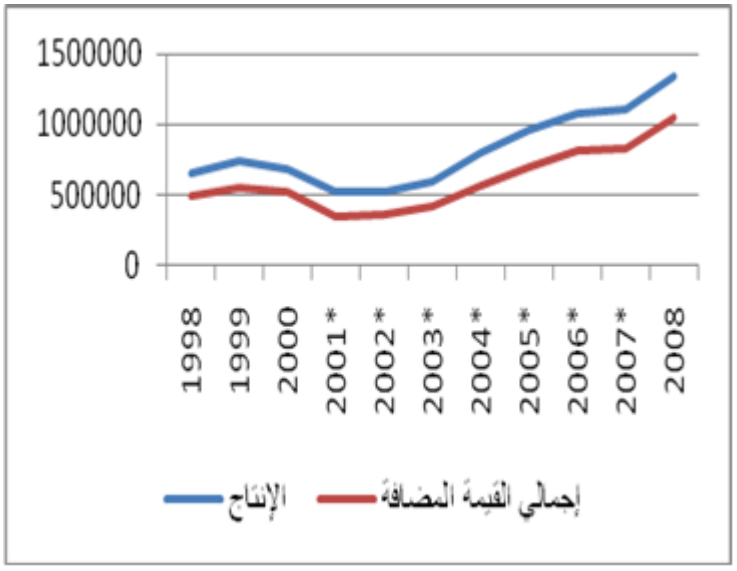

المصدر: الصفحة الإلكترونية لجهاز الإحصاء المركزي ايار 2010

ويشير واقع التجارة الخارجية إلى أن قيمة الواردات السلعية بلغت 3,466.2 مليون دولارآ أمريكي عام 2008، و قيمة الصادرات بلغت558.4 مليون دولارآ أمريكي لنفس العام باختلال في الميزان التجاري تجاه الواردات بقيمة 2,907.7 مليون دولارآ أمريكي. وتشير الإحصاءات إلى أن ما يفوق ال 80% من الواردات مصدرها اسرائيلي. ويشير أيضا لإرتفاع في قيمة الصادرات عن العام 2007 بمقدار 8.9%، وارتفاع في قيمة الصادرات إلى الدول العربية. أما بالنسبة للواردات و الصادرات الخدمية مع إسرائيل فقد تبين وجود واردات بقيمة 95.1 مليون دولارآ أمريكي، و صادرات بقيمة 126.6 مليون دولار أمريكي ، و تبين ارتفاع بقيمة الصادرات الخدمية لعام 2007 وسجل الإرتفاع في مجال الإتصالات والنقل والتشييد وأعمال أخرى مثل خدمات الوساطة والعمولة[70].

يواجه قطاع التجارة الخارجية العديد من المعيقات والتي تشمل عدم السيطرة على المعابر، والمعيقات أمام التنقل للبضائع في الأراضي الفلسطينية ، وضعف معرفة التجار باجراءات الإستيراد والتصدير، وضعف الخدمات المساندة المقدمة في المجال (كما سيتم ذكره في قطاع الخدمات).

تلعب الإتفاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الاخرى دورا هاما في تقوية أو إضعاف الصناعات والتجارة الخارجية بشكل عام ، لما يترتب على تلك الإتفاقيات من التزامات اتجاه أطراف دولية اخرى. مما يمكن أن يشكل فرصة للنفاذ إلى أسواق تلك الدول والحصول على مستلزمات

[68] : *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الاقتصادية، النتائج النهائيةرام الله*
[69] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008، 2007)
[70] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009،إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع و الخدمات، 2008: نتائج أساسية ، رام الله، فلسطين

الإنتاج والتكنولوجيا، أو تهديداً بغزو منتجات تلك الدول للأسواق المحلية ومنافسة الصناعه المحلية مما ينعكس سلبا على مستويات الدخل والعماله والانتاج في الدولة. (وهذا ما أكده الدكتور عادل سمارة دكتور الاقتصاد) ، كما يمكن أن تشكل تلك الإتفاقيات فرصة للتعاون يتم من خلالها الإستفادة من التقدم والتجارب التي مرت بها تلك الدول لبناء مؤسسات قوية وسليمه في الاقتصاد الوطني. مما يؤكد على دور الحكومة الهام في تطوير هذا القطاع و القطاعات الإقتصادية المنتجة، من خلال عقد الإتفاقات الملائمة إنطلاقا من معرفة الواقع الإقتصادي ونقاط قوته وأولياته بدقة.

كما ذكر التجار في العديد من المقابلات أهمية تطوير الدور الحكومي في الرقابة و اصدار الرخص، وتطوير دور المواصفات والمقاييس في إصدار شهادات الجودة والمعايير اللازمة.

4.5.2 واقع قطاع التجارة في محافظة نابلس [71]:

قطاع التجارة واصلاح المركبات من القطاعات المهمة في المحافظة حيث تشكل منشآتها العدد الاكبر من عدد المنشآت في المحافظة، وبالتالي تشكل 43% من عدد المنشآت العاملة في المحافظة. كما ان لتلك المنشآت أهمية نسبية الى منشآت القطاع في الضفة الغربية. حيث تشكل تلك المنشآت في المحافظة 18% من المنشآت العاملة في الضفة الغربية من القطاع.

يوجد 6006 منشأة تعمل في مجال تجارة التجزئة واصلاح السلع الشخصية (الاحصاء المركزي 2007). كما تعتبر محافظة نابلس من المحافظات الرئيسية في تجارة الجملة حيث انها حاصلة على عدد كبير الوكالات من قبل الشركات المحلية والاجنبية لتسويق منتجاتها في كافة محافظات الضفة الغربية.

جدول رقم 4.5.1: عدد منشآت **تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات في المحافظة و الضفة الغربية 2007**

رمز النشاط	النشاط الإقتصادي	عدد المنشآت الضفة	عدد المنشآت نابلس	النسبة
ز	تجارة الجملة والتجزئة، اصلاح المركبات	40732	7267	%17.84
50	بيع و صيانة المركبات و بيع الوقود	5359	952	%17.76
51	تجارة الجملة	1653	309	%18.69
52	تجارة التجزئة و اصلاح السلع الشخصية	33720	6006	%17.81

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت 2007 : المنشآت الإقتصادية ، النتائج النهائية رام الله، فلسطين

وتشغل تلك المنشآت 13,388 من القوى العاملة مما يمثل 3/1 القوى العاملة في المحافظة. وقد تضاعف حجم تلك المنشآت خلال السنوات 1997– 2007 كما يبين الجدول 3.2 من التقرير.

4.5.3 الفجوات و الفرص في القطاع (تحليل ما سبق ونتائج المقابلات والمجموعات المركزة)

اشار السيد جمال حسيبة عضو ملتقى رجال الاعمال الى انه يوجد تنافس كبير في المجال التجاري بسبب العدد الكبير من المحال التجارية في المحافظة والتشابه الكبير في الخدمات والسلع المقدمة. وكان هناك اجماع بين اللذين تم لقاءهم في المجال بأن الخدمات التكميلية للقطاع التجاري محدودة جداً، ولم يظهر في الدراسة اي نقص سوى في الخدمات المتخصصة في تقديم الخدمات الخاصة بالمستوردين كفتح مكاتب متخصصة تقدم الخدمات القانونية والارشادية للمستوردين.

أما بالنسبة لقطاع اصلاح المركبات فقد تميز هذا القطاع في المحافظة نوعا اضافة لتميزه عددا وذلك بكون المحافظة شكلت مركزا هاما تقدم تلك الخدمة لسنوات طويلة، وقد ظهرت العديد من الثغرات الهامة في هذا القطاع الهام.

لقد بلغ عدد المركبات المرخصة في محافظتي نابلس وسلفيت 16,829 مركبة في عام 2008 ، وشكلت تلك المركبات 17.4% من إجمالي عدد المركبات المرخصة في الضفة الغربية. شكلت السيارات الخاصة 71.9 % من إجمالي السيارات في المحافظتين، يليها الشاحنات والسيارات التجارية 16.6 %، ثم سيارات الأجرة (تكسي) 8.9 %، بينما شكلت باقي المركبات 2.6% من مجموع المركبات. من ناحية أخرى بلغ عدد المركبات المسجلة لأول مرة 1,143 مركبة، أي ما يعادل 11.3% من إجمالي المركبات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية. شكلت السيارات الخاصة 67.4 % من إجمالي السيارات المسجلة لأول مرة في المحافظتين، بينما شكلت الشاحنات والسيارات التجارية 8.3 %، يليها سيارات الأجرة 19.0%، بينما باقي المركبات شكلت 5.3 % من مجموع المركبات.

وقد لوحظ ارتفاع في عدد المركبات الخاصة المسجلة لآول مرة على مستوى الضفة نتيجة لعدة اسباب منها انخفاض اسعار الجمارك على المركبات، اضافة لتسهيلات البنوك في الحصول على القروض الإستهلاكية ، كما ذكر العديد ممن تمت مقابلتهم.

اشار السيدان بسام سيد أحمد و فتحي الحاج حسين، اعضاء الهيئة الادارية لنقابة المهن الميكانيكية في محافظة نابلس ان قطاع اصلاح المركبات من القطاعات المميزة في محافظة نابلس، حيث ان المحافظة كانت مركز مهم لصيانة واصلاح المركبات وبيع قطع الغيار الخاصة بها، وقد تعود مالكي المركبات من الضفة الغربية وعرب الداخل على التوجه لمدينة نابلس لاصلاح مركباتهم بسبب توفر الايدي العاملة الماهرة وقطع الغيار وورش الخراطة الميكانيكية.

اظهرت سجلات نقابة المهن الميكانيكية في محافظ نابلس ان عدد المنشأت المسجلة لديها والتي تعمل في مجال صيانة المركبات وبيع قطعها بلغ 350 منشأة، في حين ان العدد المشار اليه بحسب الإحصاء المركزي وصل حوالي الألف عام 2007 (جدول 4.5.1). وبالرغم من توفر هذا العدد الكبير من العاملين في قطاع اصلاح المركبات، **كان هناك اجماع من قبل العاملين في هذا المجال انه مع الزيادة الكبيرة في عدد السيارات الحديثة ظهر نقص كبير في الايدي العاملة القادرة على التعامل مع الانظمة الحديثة التي تتوفر في هذه المركبات.** وبالتالي ظهرت الحاجة للعديد من الفرص التكميلية لتلك الورش في مجال الفحص الإلكتروني و المعايرة واستخدام المعدات الحديثة، ليساند و يكمل عمل الورش القائمة حاليا و يجعلها قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة للمركبات على أنواعها و يحافظ على تميز محافظة نابلس في هذا المجال.

حيث يذكر ان تكنولوجيا المركبات تم ويتم تحديثها بشكل متواصل نتيجة ادخال الإلكترونيات و تكنولوجيا السيارات الحديثة الى قطاع الميكانيكا وقد استدعى ذلك تطوير العاملين في المجال، حيث ذكرت كلية هشام حجاوي قيامها بالعديد من الدورات للعاملين في المجال، مما سمح للعديد منهم باستمرار العمل في مجال اصلاح المركبات. لكن استمرار التطور والحاجة الى التجهيزات المتنوعة الحديثة و الخبرات المتمكنة في هذا المجال يستدعي بالضرورة اسناد الورش العاملة في مجال اصلاح المركبات في مجال التكنولوجيا الحديثة بشكل عام وبمجالات محددة بشكل خاص مثال معايرة عجلات السيارات.

حيث ذكر العاملين في القطاع من خلال المجموعة المركزة ان مهنة صيانة المركبات تحولت من مهنة صيانة ميكانيكية تعتمد على اتقان التشخيص و صيانة القطع الميكانيكية الى مهنة تفترض التمكن من الفحص الإلكتروني لتشخيص الأعطال، حيث أصبحت معظم الأعطال تشخص الكترونيا وبعض القطع الهامة تستبدل من الشركة المصنعة (مثال الكمبيوتر الداخلي). كما ان تطور وتنوع مصادر سوق المبيعات لقطع المركبات وانخفاض تكلفتها بالمقارنة مع تكاليف اصلاحها. قلل الحاجة للمهارات الميكانيكية وبالمقابل زاد الحاجة لمهارات التشخيص الإلكتروني و استبدال القطع.

تبين وجود أجهزة فحص متخصصة لزوايا عجلات السيارات حيث تقوم شركات صناعة المركبات بتطوير أنظمة "التعليق وزوايا العجلات" لزيادة ثبات المركبات على الطرق وبالتالي تحقيق المزيد من السلامة على الطرقات. وهذه الأنظمة تحتاج الى أجهزة فحص خاصة وأشخاص مؤهلين وورش مختصة بذلك.

ان التطور السكاني و الاقتصادي المتوقع في المحافظة و التكنولوجي عالمياً يفترض الإهتمام بهذا المجال. حيث من المتوقع زيادة عدد المركبات في المحافظة، وعلى مستوى الوطن. كما من المتوقع ادخال المزيد من التكنولوجيا و التي تتطور يوميا باتجاهات مختلفة للمركبات.

كما ان هذا القطاع يستطيع بالضرورة الإستفادة من تطوير إعادة استخدام أجزاء و قطع غيار المركبات من تلك المستعملة و صيانتها كما تمت الإشارة لذلك في قطاع البيئة، كما ان التعامل البيئي مع الغازات المنبعثة وفحصها كاللازم يقلل من التلوث البيئي الناتج من استعمال المركبات. ولكن للآسف في ظل عدم وجود قوانين صارمة لحماية البيئة كالمعمول بها في الدول الأوروبية و المجاورة فان الأنظمة الموجودة لحماية البيئة في المركبات لا يتم فحصها او صيانتها. و في حال سن او تطبيق القوانين البيئية في هذا المجال، ستخلق فرص اقتصادية متميزة للعمل في فحص و صيانة اجهزة حماية البيئة في المركبات.

لقد تبين وجود ورش مختلفة تستفيد من المخلفات بيئية متنوعة من السيارات المستعملة من خلال اعادة بيع القطع الصالحة واعادة تدوير المعادن الناتجة عنها. وتبين ان فرص صيانة التالف منها غير مجدية حاليا بسبب توفر قطع الغيار المستوردة الجديدة والمستعملة.

يلخص الجدول التالي الإستنتاجات السابقة الذكر الناتجة عن تحليل قطاع التجارة واصلاح المركبات، حيث يوضح نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتحديات للقطاع، ويستنبط من هذا التحليل الفرص الإقتصادية المجدية والتي من الممكن إقامتها في المحافظة.

جدول رقم 4.5.2: تحليل قطاع التجارة واصلاح المركبات (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في محافظة نابلس

النشاط	نقاط القوة والفرص	نقاط الضعف والتحديات	الفرص الاقتصادية الناتجة عن التحليل
خدمات التجارة	محافظة نابلس تعتبر من المحافظات الرئيسية في مجال تجارة الجملة وحائزة على عدد كبير من الوكالات المحلية والاجنبية لتسويق منتجاتها في كافة محافظات الوطن	ازدياد حجم التجارة الخارجية في المحافظة والنقص في المعرفة بقوانين واجراءات الاستيراد والتصدير	مكاتب متخصصة لتقديم الخدمات القانونية والارشادية للمستوردين والمصدرين من التجار بخصوص قوانين الاستيراد والتصدير
صيانة الانظمة الحديثة في المركبات	ازدياد كبير في عدد المركبات الحديثة في المحافظة والمحافظات الشمالية الاخرى وفي محاقظات الضفة نتيجة لانخفاض الجمارك على السيارات المستوردة - تعتبر مدينة نابلس مركز رئيسي لصيانة المركبات في منطقة الشمال و الضفة الغربية	- النقص الكبير في المراكز المتخصصة في صيانة وفحص المركبات الحديثة نقص الخبرات في التكنولوجيا الحديثة والتجهيزات الحديثة للمركبات في الورش القائمة	مراكز متخصصة لفحص وصيانة المركبات الحديثة باستخدام اجهزة حديثة
صيانة المركبات		- عدم وجود ورش متخصصة في معايرة زوايا العجلات باستخدام اجهزة حديثة	ورش متخصصة بمعايرة زوايا عجلات المركبات باستخدام اجهزة حديثة

4.6 قطاع الخدمات

4.6.1 لمحة عامة عن قطاع الخدمات في الاراضي الفلسطينية

إن واقع هذا القطاع ودوره في عملية التنمية الإقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل، وجذب الاستثمار يجعله من القطاعات ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الفلسطيني . تعتبر مساهمته هي الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى كما بين الشكل رقم 2.2 من التقرير، حيث بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 20.4% و 20.8% في العامين 2007 و2008 على التوالي[72]. وقد كانت أنشطة التعليم و الأنشطة العقارية الاعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من أنشطة القطاع (شكلت 40% و36% منهاعلى التوالي). وقد تميز قطاع الخدمات بانه الأكثر تشغيلا و إستيعاباً للقوى العاملة الفلسطينية وبالأخص النسوية منها. وقد تميز أيضاً بنموه في مختلف المراحل السياسية والإقتصادية وبدرجات متفاوتة.

و يتكون هذا القطاع من القطاعات الفرعية التالية: أنشطة الفنادق و المطاعم، والأنشطة العقارية ، والبحث و التطوير، والتعليم، والصحة، والأنشطة الترفيهية و الثقافية و الرياضية و أنشطة اخرى[73] ، وتشكل المنشآت الصغيرة غالبية هذا القطاع باستثناء الفنادق و المؤسسات التعليمية. وقد بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع 24,655 منشأه وبلغ عدد العاملين فيها 82,581 شخص عام2007[74].

وقد نما هذا القطاع بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية حيث ازدادت عدد المنشآت والعاملين فيها ونسبتها إلى تلك العاملة في الإراضي الفلسطينية . ويبين الجدول 4.6.1 ذلك النمو، حيث تضاعف عدد العاملين والعاملات خلال العشر اعوام الماضية وازدادت المؤسسات بما يقارب الضعف.

جدول رقم 4.6.1: مؤشرات إقتصادية لقطاع الخدمات 1997-2007

السنة / المؤشر الإقتصادي	1997	2004	2007	النمو 2007-1997
عدد المؤسسات	1392	20150	24655	1.84
نسبة المؤسسات من إجمالي المؤسسات	17%	21%	22%	
عدد العاملين	40743	67348	82581	2.03
نسبة العاملين من إجمالي العاملين	21%	26%	28%	
عدد العاملات	14108	22562	30489	2.16
نسبة العاملات من إجمالي العاملات	45%	57%	55%	

المصدر: *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت 2007 المنشآت الإقتصادية،*

الشكل رقم 4.6.1: نمو الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة في قطاع الخدمات:

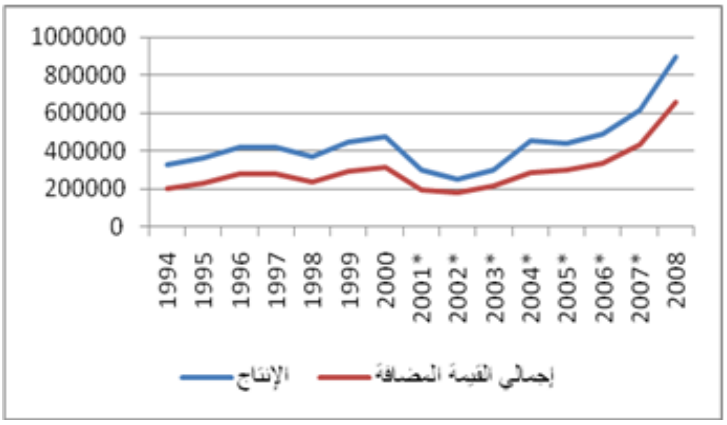

المصدر: *الصفحة الإلكترونية لجهاز الإحصاء المركزي ايار 2010*

وقد لوحظ تمركز النساء في هذا القطاع وزيادة نسبتهن عبر السنين كما يبين الجدول أعلاه، فما يفوق نصف النساء العاملات (55%) يعملن في هذا القطاع. يتوزع العاملين على كافة القطاعات الفرعية في الخدمات بينما تتركز النساء في قطاع التعليم والخدمات الأخرى والصحة. وقد ارتفعت هذه النسب في العام 2009[75] حيث تبين أن قطاع الخدمات يشغل 61.8% من النساء و34.6% من الذكور.

[72] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 . الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008، 2007)
[73] بعض الدراسات تضيف قطاع النقل و المواصلات و الوساطة المالية الى قطاع الخدمات الى أن الباحثين ارتأوا اعتماد تقسيم الإحصاء المركزي الفلسطيني في التصنيف
[74]: *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية، النتائج النهائية-رام الله*
75 *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مسح القوى العاملة الفلسطينية :التقرير السنوي2009*

وقد ازداد الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة ما بين سنوات 1994 حتى 2008 لقطاع الخدمات ثلاث مرات، وهو ما يعتبر النمو الأكبر مقارنة مع باقي القطاعات الإقتصادية كما يبين الشكل 4.6.1. و تبين القطاعات الفرعية المختلفة نمو وحاجة متواصلة مرتبطة بالنمو السكاني ونمو المنشآت ونمو الأحياء السكنية.

فقطاع التعليم نما خلال السنوات الماضية من 1,487 مؤسسة تعليمية إلى 2,384 مؤسسة تعليمية، وتضاعف عدد العاملين فيها ليصل حوالي العشرين ألفاً[76]. وازداد عدد الطلاب في المدارس بمعدل 42%، حيث وصل عدد الطلاب إلى حوالي المليون في 2009/2008 وازداد عدد الطلاب في الكليات و الجامعات بما يفوق الثلاث اضعاف خلال نفس السنوات: من حوالي ال 56 ألفاً إلى حوالي ال 180 ألفاً لنفس السنوات 1997–2007. مع حاجة متواصلة لزيادة تأمين الخدمات اللازمة للقطاع و للطلاب والعاملين فيه[77].

كما أن نمو قطاع الإنشاءات والنمو السكاني والتغيرات السكانية من تنقل داخلي وتغير مكان السكن من الريف إلى المدن ساهم في تطوير الأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة المشاريع الأخرى، وزيادتها، وسيستمرفي ذلك خلال السنوات القادمة. و تشمل تلك الأنشطة أيضاً أنشطة البحث والتطوير والتي نمت خلال الأعوام الماضية، والأنشطة التجارية الأخرى. وتشمل الأنشطة التجارية الأخرى الأنشطة المحاسبية و القانونية، و التي ذكر العديد من ممثلي قطاعات التأمين و الإتصالات نقص المتخصصين في المجال، والحاجة إلى المكاتب القانونية و المحاسبية المتخصصة. كما تشمل الأنشطة التجارية الأخرى العديد من المجالات المختلفة من ضمنها أنشطة تنظيف المباني والتي لوحظ وجود 4 منشآت فقط تعمل بالمجال في الضفة الغربية، بالرغم من التطور العمراني و ازدياد حجم المباني و ازدياد الابنية العمودية التي تحتاج لخدمات نظافة و صيانة عامة، وتزداد الحاجة في الأبنية العامة والمكاتب التي تشغلها مؤسسات القطاع العام.

لقد جرى تغيير في التركيب الأسري خلال العشر سنوات 1997–2007 تجاه العائلة النووية، (حيث زادت من 74% إلى 82% في الضفة الغربية) كما ازدادت نسبة الاسر الصغيرة و المتوسطة على حساب الكبيرة [78] . وبالتالي لوحظ تغيير باتجاه قلة عدد السكان في الوحدة السكنية الواحدة. مما ادى لزيادة الحاجة إلى الخدمات المختلفة كخدمات النظافة المنزلية، و العناية بالحدائق، و الصيانة المنزلية، والأنشطة الأخرى ذات العلاقة. و بالرغم من عمل العديد من الأشخاص بشكل غير رسمي في هذه المجالات، إلا أن العديد من اللقاءات اكدت على وجود تلك الحاجة في مختلف المحافظات بدرجات المختلفة.

وقد لوحظ تغير في العادات السلوكية للأسر في بعض المناطق كمثال ارتياد المطاعم بوتيرة أعلى من السابق او إرتياد أماكن الرياضة سواء من قبل الرجال او النساء لزيادة الوعي الصحي و ازدياد امراض العصر، اكد تلك التغييرات المشاهدات في المواقع واللقاءات التي تمت.

إن المعيقات التي تعاني منها المنشآت (ص. ص. م.) تتعدد، حيث أن بعضها مرتبط بالسياق السياسي والإقتصادي العام من اشكالات تنقل وحوجز و عدم سيطرة على المعابر، إلى غياب البيئة القانونية الملائمة، وتدني التمويل اللازم، وصغر حجم السوق المحلي. إلا أن العديد من المعيقات الأخرى مرتبطة بضعف ذاتي من الممكن أن تتغلب عليها تقديم الخدمات لتلك القطاعات في المجالات المحددة، ومن اهم تلك المعيقات ضعف الخبرة التسويقية للمنتجين. حيث بينت دراسة ماس[79] أن غالبية المنشآت (ص.ص.م) لا تستخدم أية أدوات تسويقية، بالإضافة إلى عدم تبنيها أية خطط تسويقية واضحة ومحددة الأهداف. وأن 40% فقط من أصحاب المشاريع الذين يؤمنون بأهمية التسويق يستخدمون أدوات التسويق و يسوقون لمشاريعهم. أي على الرغم من وعي فئة معينة من أصحاب المنشآت بأهمية التسويق، أقل من النصف يستخدم الادوات التسويقية لترويج منتجاتهم وخدماتهم. وأن هناك ضعف كبير بتغطية خدمات المؤسسات المساعدة في المجال، وعدم شموليتها للكثير من المنشآت. مما يفتح فرص و مساحة في السوق لمؤسسات متخصصة بالتسويق للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

---

[76] *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الإقتصادية، النتائج النهائية-رام الله*

[77] الصفحة الألكترونية لل *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/educatio.htm*

[78] حيث انخفض متوسط عدد افراد الأسرة من 6.4 الى 5.8 خلال تلك السنوات في الأراضي الفلسطينية. وازداد عدد الأسر الصغيرة والمتوسطة في الضفة من 33% و 26% عام 1997الى 37 % و 29% على التوالي في عام 2007، أما بالنسبة للأسر الكبيرة فقد تناقصت في تعداد2007 لتصل 34% من 41% في تعداد1997. المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، . 2009 مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والإقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية) -1997 -2007 رام اللة.

[79] أنطون سابيلا، 2009، **تسويق منتجات المنشآت الصغيرة و المتوسطة**، الطبعة الأولى، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

و تزداد أهمية الخدمات الداعمة للتصدير التي تتطلب قنوات توزيعية كفؤة تعمل على عرض المنتجات للمستهلك بشكل مباشر، ويكتسب التصدير أهمية كبرى لصغر حجم السوق المحلي، ولتوفر امكانية للتصدير تضمنها الإتفاقيات، ويساند ذلك الدعم الخارجي للمنتج الفلسطيني انطلاقا من ازدياد موجة التعاطف الخارجي مع الشعب الفلسطيني- كما ذكر السيد عدنأن جابر من شركة سنقرط-. إلا أن التصدير يتطلب معرفة بالإجراءات والقوانين، وامكانية استخدامها لصالح المنتج، حيث ذكر السيد احمد سوالمة مدير شركة بترا للشحن والتخليص أن الاستيراد موجود بنسبة عالية، إلا أن التصدير بالكاد موجود باستثناء تصدير زيت الزيتون، وأهم المشاكل في هذا القطاع تكمن في عدم معرفة التجار والمستوردين والمنتجين المصدرين بآلية الاستيراد والاوراق المطلوبة قبل مباشرة الاستيراد او التصدير، مما يؤدي إلى تعطيل الشحنات وزيادة التكاليف. توفر هذه الفجوة فرصة لمكاتب خدمات مساندة في مجال الإستيراد والتصدير.

4.6.2 واقع قطاع الخدمات في محافظة نابلس:

تعتبر مدينة نابلس مركز رئيسي لتقديم الخدمات بكافة انواعها لمنطقة شمال الضفة الغربية، وتشمل الخدمات الصحية والتعليمية والمالية وخدمات التأمين وخدمات النقل وغيرها. ووجود هذه الخدمات جميعها يؤدي الى ازدياد عدد الزائرين لمدينة نابلس من خارجها ويؤدي الى زياده في الحاجة الى الخدمات المقدمة الى هؤلاء الزائرين والوافدين، كما ينعش الحياة الاقتصادية وبخاصة التجارية في المحافظة. وقد أشار السيد خالد مصلح مدير العلاقات العامة في غرفة تجارة وصناعة نابلس الى ان قطاعات الخدمات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات هي من اكثر القطاعات نموا في المحافظة في الفتره الحالية.

جدول رقم 4.6.2: عدد المنشآت الخدماتية في محافظة نابلس مقارنة لعددها في الضفة الغربية، 2007

رمز النشاط	النشاط الإقتصادي	عدد المنشآت الضفة	عدد المنشآت نابلس	النسبة
ح	الفنادق و المطاعم	3325	678	%20.39
ط	النقل و التخزين و الاتصالات	714	122	%17.09
60	النقل البري	325	52	%16.00
63	الانشطة المساعدة انشطة وكالات السفر	231	43	%18.61
64	البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية	158	27	%17.09
ي	الوساطة المالية	592	125	%21.11
65	الوساطة المالية	401	93	%23.19
66	التأمين	91	13	%14.29
67	الانشطة المساعدة للوساطة المالية	100	19	%19.00
ك	الانشطة العقارية و الايجارية و انشطة المشاريع الاخرى	2894	496	%17.14
70	الانشطة العقارية	139	23	%16.55
71	تأجير الات بدون عامل و تاجير سلع سخصية	164	23	%14.02
72	الحاسب الالكتروني و الانشطة ذات الصلة	356	64	%17.98
73	البحث و التطوير	54	10	%18.52
74	الانشطة التجارية الاخرى	2181	376	%17.24
م	التعليم	1564	237	%15.15
ن	الصحة و العمل الاجتماعي	3120	496	%15.90
س	انشطة الخدمة الاجتماعية و الشخصية الاخرى	6061	990	%16.33
90	التخلص من مياه المجاري والنفايات والصحة العامة والانشطة المشابهة	5	1	%20.00
91	انشطة المؤسسات ذات العضوية الاخرى	1277	185	%14.49
92	الانشطة الترفيهية و الثقافية و الرياضية	1411	202	%14.32
93	الانشطة الخدمية الاخرى	3368	602	%17.87
	المجموع	18270	3144	%17.20

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت 2007 : المنشآت الإقتصادية ، النتائج النهائية رام الله، فلسطين

ويتضح من الجدول السابق ان الأنشطة الخدمية ذا وزن نسبي لقطاع الخدمات في الضفة الغربية، مع وزن أكبر في مجال المطاعم و الفنادق والوساطة المالية. وهذا متوقع نتيجة للدور الذي تمثله المحافظة كمركزاً تجارياً و خدماتياً في الشمال.

كما يتضح من الجدول 3.2 فان حجم الزيادة في الأنشطة الفرعية لقطاع الخدمات خلال السنوات 1997–2007 سبق بعضها حجم الزيادة في القطاعات الأخرى للتضاعف في بعض الأنشطة. فشهد نمو الأنشطة نموا ما بين 44% حتى 136% فيما عدا قطاع الوساطة المالية الذي نما 15% فقط.

4.6.3 الفجوة الموجودة في القطاع و الفرص (تحليل ما سبق ونتائج المقابلات والمجموعات المركزة)

أن الواقع الديمغرافي والنمو السكاني الذي شهدته المحافظة، والتمركز السكاني في المدينة بواقع يقارب 40% من السكان و الأسر و المباني السكنية من المحافظة في المدينة، كما حجم الزيارات اليومية من مواطني المحافظات الأخرى للمحافظة كمركز اقتصادي في الشمال، يستدعي نمواً مماثلا بالضرورة لحجم الخدمات المقدمة للقطاعات السكانية المختلفة في جميع المجالات. كما أن إزدياد عدد الأبنية والمنشآت، ونقص الخدمات، وعدم نمو الكثير من القطاعات بالشكل الكافي يبين وجود العديد من الفجوات والفرص في هذا القطاع.

وقد ارتفعت عدد المساكن المؤهولة خلال العشر سنوات ما بين التعدادين 1997–2007 كما ذكر في قطاع الإنشاءات سابقاً. وازدادت عدد الشقق المأهولة، حيث شكلت 58.2% عام 1997 من إجمالي المساكن المأهولة في المحافظة لتشكل 63.4% في العام 2007، مما يستدعي خدمات محددة مرتبطة بازدياد المساكن و ازدياد الشقق السكنية. إضافة لذلك ارتفعت نسبة الأسرالنووية خلال العشر سنوات المذكورة مما يستدعي خدمات محددة، تتعلق بالنظافة و الصيانة و البستنة وخدمات الطعام.

ان وجود حوالي ال 60 ألف مسكن بالمحافظة و حوالي 13 الف منشأة اقتصادية، وعدم وجود خدماتصيانة المباني بشكل متخصص أو خدمات تنظيف المباني. حيث تم جرد 4 منشآت تعمل بالمجال على مستوى الضفة الغربية عام 2007. وقد أكدت اللقاءات وجود منشأتين في مجال التنظيفات بالمحافظة وعدم وجود منشآت للصيانة العامة.

ان تضاعف عدد المطاعم خلال العشر سنوات الماضية كان له أهميته، الا ان العديد من اللقاءات بينت ان التغير في بعض العادات السكانية في المحافظة وزيادة اقبال المواطنين على المطاعم وخدمات الطعام المتنوعة. كما اقبال المواطنين من المحافظات الأخرى على زيارة المحافظة وارتباط هذا النشاط بقطاع السياحة الداخلية و الخارجية يزيد الحاجة على خدمات الطعام و المشروبات باشكالها المختلفة.

تظهر سجلات الغرفة التجارية وجود 40 شركة مسجلة تعمل في بيع وصيانة الحاسوب، و30 شركة في مجال الالكترونيات، و7 في مجال الاتصالات، و17 في صيانة الاجهزة الخلوية ، و28 في مجال الاتصالات والحاسوب . اظهرت المقابلات ومجوعات العمل والخبراء في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجود عدد اكبر بكثير من المحلات والاشخاص الذين يعملون في مجال الاتصالات بشكل غير رسمي، وهناك اشباع كبير مجال بيع وصيانة الكمبيوتر وصيانة الخلوي. ولكنهم ايضا اضافوا ان هناك العديد من الفرص في الخدمات المميزة وبخاصة باستغلال الانترنت وتطوير الصفحات الإلكترونية والبرامج.

كما ان تضاعف عدد المنشآت خلال السنوات الماضية 1997–2007، و بالمقابل نمو أقل في قطاع الوساطة المالية 15% فقط، فرض بالضرورة وجود فجوة في هذا المجال. فوجود 13 مكتب تأمين في المحافظة يعتبر قليل جداً بالمقارنة مع الثقل الإقتصادي للمحافظة والحاجة لتطوير خدمة الإسناد المالي و التأميني للمنشآت الإقتصادية.

أن وجود ما يفوق ال 13 ألف منشأة إقتصادية منها 12,547 منشأة صغيرة تشغل أقل من 5 عاملين تفرض بالضرورة فرصا متميزة في مجال اسناد المشاريع الصغيرة و المتوسطة في مجالات عديدة منها التسويق المحلي والخارجي لزيادة القدرة التنافسية لها. أضف إلى ذلك العديد من المشاريع المتناهية الصغر و غير الرسمية وغير المسجلة أيضاً والتي تحتاج إلى الإسناد أيضاً .

وبالنسبة لخدمات الإسناد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن الحاجة تبرز في مجال التسويق المحلي والخارجي، والتجارة الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب المبدعة في التسويق، للوصول للأسواق المحلية والخارجية، ويشمل ذلك أيضا تطوير صفحات الكترونية للمؤسسات كخطوة أولى نحو التسويق المحلي و الخارجي. حيث تبين الدراسات تطور التجارة الإلكترونية عالمياً، وتطور استعمال التكنولوجيا والإنترنت من قبل السكان في الأراضي الفلسطينية و في المحافظة محليا[80] مما يفتح المجال أمام استعمال الإنترنت للتسويق لتلك المؤسسات. كما ذكر المشاركين في المجموعة المركزة الخاصة بالقطاع وبينت الدراسات والتحليل.

يلخص الجدول التالي الإستنتاجات السابقة الذكر الناتجة عن تحليل قطاع الخدمات، حيث يوضح نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتحديات للقطاع ، ويستنبط من هذا التحليل الفرص الإقتصادية المجدية لكل نشاط اقتصادي من الأنشطة المختلفة والتي من الممكن اقامتها في المحافظة.

جدول رقم 4.6.3: تحليل قطاع الخدمات (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في محافظة نابلس

الأنشطة	نقاط القوة و الفرص	نقاط الضعف والتحديات	الفرص الإقتصادية الناتجة عن التحليل
التأمين	- ازدياد الحاجة لخدمات التامين نظرا لتحسن الوضع الاقتصداي وزيادة حجم الانشاءات - تنوع خدمات التامين وازدياد الطلب عليها نقص في مكاتب التامين في المحافظة التي توفر خدمات التامين المختلفة	نقص في خدمات تسويق منتجات التأمين القادرة على الوصول كافة مناطق المحافظة وفي كافة مجالات التأمين(حيث بلغ عدد مكاتب التامين في المحافظة 13مكتب وهذا عدد غير كافي مقارنة بحجم المدينة وعدد سكانها) وعدد منشآتها	• مكاتب تأمين • وكلاء مبيعات تأمين لبيع الخدمة
خدمات المنشآت والمباني	- زيادة المباني سكنية و عمارات سكنية -عدد المنشآت الرسمية 563 تحتاج جزء منها لخدمات النظاقة والصيانة	قلة خدمات النظافة و الصيانة المتخصصة المقدمة ببين تعداد السكان أن هناك 4 منشآت في الضفة وأن عدد الأسر الخاصة التي تعين أفراد لأداء الأعمال المنزلية قد اصبح 2.4 مرة خلال 10 سنوات.	• خدمات تنظيف المباني و الصيانة المتخصصة • خدمات العناية بالحدائق
المطاعم والفنادق	هناك مطاعم متنوعة، لفئات مستهدفة مختلفة هناك زيادة اقبال على تناول الوجبات في المطاعم في المدينة - تحسن الوضع الاقتصادي للمحافظة بعد ازدياد عد الزائرين اليها وفتح الحواجز وعودة عرب الداخل الى التسوق في المحافظة التغيير السكاني باتجاه العائلة النووية	وجود نقص كبير في خدمات المطاعم المميزه القادرة على تلبية رغبات وحاجات الفئات المختلفة من الزبائن نقص كبير في خدمات المطاعم المميزه القادرة على تلبية رغبات وحاجات الفئات المختلفة من الزبائن. -النقص الكبير في الايدي العاملة الماهرة في كافة مجالات اعمال المطاعم، كتقديم وانتاج الطعام المميز	• مطاعم وخدمات طعام اخرى في مواقع مختلفة / او بتميز محدد و تخدم فئات مختلفة
خدمات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة (تكنولوجيا المعلومات وتسويق)	ما يفوق ال 12 ألف منشأة في المحافظة تشغل أقل من 5 أشخاص -مقاطعة بضائع المستوطنات وزيادة تشجيع المنتج الفلسطيني والتطور التكنولوجي تفرض حاجة القطاعات للتطور والمنافسة	تعاني المشاريع الصغيرة و المتوسطة المنتجة من ضعف التسويق ما يؤثر على انتاجيتها وإستمراريتها ضعف الوصول للأسواق الاقليمية و العالمية	• خدمات التغليف و التعليب • خدمات التسويق • خدمات تطوير المنتج والنوعية
	توفر خبرات مهنية وتقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات ومجال التسويق، والتطور السريع في عدد مستخدمي الانترنت، وامكانية توفير خدمات الانترنت والبرمجه على المستوى الاقليمي		• شركات تكنولوجيا معلومات تطور الصفحة الألكتونية للشركات كبوابة للتسويق و الترويج

ويتأثر قطاع الخدمات بعدم الاستقرار السياسي والاوضاع الإقتصادية المتقلبة. إضافة إلى أن العديد من الاشكالات التي يعاني منها القطاع تحتاج لسياسات حكومية وقوانين و تشريعات لحمايتها او تطويرها.

[80] تضاعفت نسب نفاذ واستخدام المجتمع الفلسطيني لتقنية المعلومات خلال السنوات الخمس الماضية كما بينت دراسة الإحصاء:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **تقرير حول نفاذ الاسر و الافراد لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات**. رام الله، فلسطين

4.7 قطاع السياحه

4.7.1 لمحة عامة عن قطاع السياحه في الاراضي الفلسطينية

للسياحة دور مهم في الاقتصاد الفلسطيني واقتصاديات معظم دول العالم إذ تعتمد عليها هذه الدول اعتماداً أساسياً كمصدر مهم من مصادر الدخل القومي. وبحسب خبراء في المجال السياحي فإن الدخل الذي يمكن أن يحققه قطاع السياحة يعد من المداخيل المالية غير المكلفة والداعمة لتوازن ميزان المدفوعات في معظم البلدان ذات التوجه السياحي. كما أن القطاع السياحي والفندقي هو المحرك الحقيقي للدورة الاقتصادية والمورد الأكبر لسد عجز موازنة الدولة. وبما أن الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكاد تفتقر إلى المواد الأولية والقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية ما زالت تعاني الكثير من المعيقات و التحديات، تلعب السياحة دوراً مهما في تنمية اقتصادها الذي يرتكز في جزء كبير منه على تجارة الخدمات والتي ازدادت أهميتها في الاقتصاد الفلسطيني. اضف الى ذلك ان قطاع السياحة يستطيع دعم الاقتصاد الوطني في الأراضي الفلسطينية لأنه ينوع الأنشطة الاقتصادية كما يتيح فرصا جديدة لليد العاملة وينمى الإيرادات الواردة من العملات التي يتم تداولها في التجارة الدولية.

من جهة أخرى تعتبر صناعة السياحة فرعاً اقتصادياً محركاً و مؤثراً في القطاعات الاقتصادية الأخرى في الأراضي الفلسطينية، وذلك عندما نعلم أن الأموال التي ينفقها السياح على المبيت والطعام والمواصلات والنشاطات والمشتريات تطلق سلسلة من التفاعلات الاقتصادية، بحيث أن العائدات التي تجنيها المنشآت الاقتصادية يجرى إنفاقها في منشآت اقتصادية أخرى، وبالتالي يتم إعادة إنتاج الدخل من جديد ومن خلال هذه الدورة يتم إعادة توزيع العائدات السياحية على القطاعات المختلفة.

من جهة اخرى فان السياحة تنطلق من أهمية فلسطين التاريخية و الدينية والبيئية. حيث تتوزع العديد من الأماكن الأثرية المرتبطة بتاريخ المنطقة كمركز للديانات الثلاث (الإسلامية والمسيحية واليهودية) و ملتقى للحضارات القديمة على الكثير من المحافظات، وبالأخص محافظات القدس وأريحا وبيت لحم ونابلس و الخليل كما تتواجد العديد من الآثارات والمواقع في أغلب المحافظات، والتي تعكس الطابع الإسلامي والعربي واليوناني والروماني القديم، وتدخل هذه المعالم ضمن عناصر الجذب السياحي لفلسطين. كما تتنوع طبيعتها البيئية والناتجة عن التنوع الجغرافي من جبال وصحاري وهضاب وسهول، وما يصحب ذلك في تنوع الحياة البرية والمزروعات و المناخ مما يجعلها عامل جذب آخر. وبالتالي تنفرد فلسطين بمقومات هامة تفتقر لها العديد من دول العالم مما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات للدخل القومي في حال تحقق الإستقرار السياسي.

لقد شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008 تحسنا ملحوظا خاصة في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الزوار 229,712 زائراً بالمقارنة مع العامين 2007 و2006 حيث بلغ عدد الزوار في العامين 220,850 و 214,220 زائراً على التوالي. وبالرغم من ذلك فان إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الأمنية والسياسية لا تزال تعيق تطور هذا القطاع كإقامة مستوطنات على المحاور والطرق التي تصل التجمعات الفلسطينية ببعضها وتصلها بالمناطق ذات الأهمية الدينية والتاريخية، ومحاولة عزل مدينة القدس بالاستيطان، إضافة إلى إغلاق مداخل مدينة بيت لحم واحاطتها بالمستوطنات. من جهة اخرى هناك المعيقات من الجانب الفلسطيني الرسمي كعدم استغلال القطاع السياحي بالطريقة الأفضل وعدم الإهتمام بالمعالم الأثرية و اعادة ترميمها وعدم استمرار توفير حماية و صيانة المرافق المتعددة او توفير حماية للآثارات المختلفة. ولربما لهذا الأمر عدة أسباب، منها ما يتعلق بالأمر السياسي وعدم السيطرة على المعابر وعدم القدرة على ترميم او الإهتمام في الأماكن الأثرية التي تقع ضمن منطقة ج. إلآ ان السبب الأهم يكمن في ضعف التخطيط لتطوير قطاع السياحة وللمشاريع السياحية والتي من شأنها تطوير السياحة

من وجهة نظر فلسطينية، وضعف التخطيط للمحافظة على المواقع السياحية الأثرية والتاريخية والمساهمة في تطوير الصناعات الحرفية التي تغذي القطاع السياحي، والتي باتت في طريقها إلى الاندثار.

وقد بينت الأحصاءات الى ان أبرز أهداف الزوار الوافدين إلى الأراضي الفلسطينية عام، 2009، ، الاستجمام والراحة كانت 57%، يليها أغراض دينية 32%، ولزيارة الأقارب والأصدقاء ما نسبته 5%، و2% لمهمات رسمية، أما لأغراض التدريب والتعليم فقد بلغت نسبتهم 1%، وأهداف أخرى 3%. وكان إجمالي نفقات الأسر 137 مليون دولاراً أمريكياً، تتوزع بواقع 130.3 مليون في الضفة الغربية، و6.9 مليون في قطاع غزة، أما بالنسبة لأوجه الإنفاق، فقد كان لنفقات التسوق النصيب الأكبر من إجمالي إنفاق الأسر بواقع 40.0 مليون، يليها نفقات مكاتب السياحة والسفر بواقع 31.8 مليون، ثم نفقات النقل والاتصالات بواقع 28.7 مليون، وأما الطعام والشراب فقد بلغ الإنفاق عليه 16.8 مليون، في حين أن الإنفاق على الأنشطة الترفيهية بلغ 15.0 مليون، ونفقات المبيت بالفنادق 5.0 مليون دولار أمريكي.

في شهر حزيران 2010، أشارت الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 94 فندقاً، منها 30 فندقاً في محافظة القدس، و20 فندقاً في محافظة رام الله والبيرة، و6 فنادق في محافظة أريحا والأغوار، كما بلغ عدد نزلاء الفنادق خلال عام 2009 ما مجموعه 219 ألف نزيل في محافظة القدس، و36 ألفا في محافظة رام الله والبيرة، و55 ألفا في محافظة أريحا والأغوار.

وقد تبين من الإحصاءات تطور في السياحة المحلية الداخلية بين المحافظات عبر السنوات السابقة، ارتبطت بالمناخ وزيارة بعض المشاريع السياحية و الترفيهية . فقد بلغت نسبة الأسر المقيمة في الأراضي الفلسطينية، والتي نفذت رحلات محلية 38.1% خلال عام 2009، حيث بلغت في الضفة الغربية 33.9% في حين كانت نسبتهم في قطاع غزة 47.9%، وبينت النتائج أن 31.1% من الأسر التي نفذت رحلات محلية في الضفة الغربية كانت تقصد محافظة أريحا والأغوار، وأن 20.4% منها كانت تقصد قلقيلية، في حين أن 15.0% منها قصدت محافظة نابلس وتتناسب هذه النسب مع نسب عام 2008 كما يبين الشكل 4.7.1.

أشارت نتائج مسح المنشآت الإقتصادية إلى أن عدد المنشآت السياحية خلال عام 2007 بلغ 1,276 منشأة عاملة في الأراضي الفلسطينية، وتوزعت هذه المنشآت بواقع 112 منشأة عاملة في صناعة التحف والتذكارات السياحية، و 536 منشأة عاملة في متاجر بيع التحف والهدايا السياحية، و 82 منشأة عاملة في مجال أنشطة الفنادق، و 290 منشأة عاملة في أنشطة المطاعم، و 218 منشأة عاملة في أنشطة وكالات السياحة والسفر، و 38 منشأة عاملة في تأجير السيارات السياحية. وقد بينت النتائج أن قيمة الإنتاج السياحي في مختلف الأنشطة لعام 2007 قد بلغ 268.1 مليون دولار أمريكي، توزعت على الأنشطة السياحية المختلفة كما بلغت **القيمة المضافة للأنشطة السياحية المختلفة 203.4 مليون دولار أمريكي خلال عام 2007**، وتوزعت على الأنشطة السياحية المختلفة بواقع 1.9 مليون دولار أمريكي من صناعة التحف السياحية، 9.7 مليون دولار أمريكي في أنشطة تجارة التحف السياحية، 136.9 مليون دولار أمريكي في أنشطة الفنادق، 19.2 مليون دولار أمريكي من أنشطة المطاعم السياحية. كما يبين الجدول ادناه.

جدول رقم 4.7.1 : أهم المؤشرات الإقتصادية الرئيسية للمنشآت السياحية في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط السياحي، 2007[81]

النشاط السياحي	عدد المنشآت	عدد العاملين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
مشاغل الصناعات التقليدية والتحف	112	414	1,368	03,49	1,585	1,905
متاجر بيع التحف والهدايا	536	1,127	1,935	13,226	3,502	9,724
الفنادق والمنشآت المشابهة	82	1,263	7,988	163,297	26,424	136,873
المطاعم السياحية	290	1,956	7,376	38,127	18,923	19,204
وكالات السياحة والسفر	218	1,247	8,835	46,200	13,213	32,987
تأجير السيارات	38	137	612	3,755	1,002	2,753
المجموع	1,276	6,144	28,114	268,095	64,649	203,446

(القيمة الف دولار أمريكي)

وبالتالي تنقسم الأنشطة السياحية على تلك المتعلقة بالخدمات السياحية كالمطاعم و الفنادق و المركبات السياحية و وكالات السفر من جهة، وعلى الصناعات الحرفية و تسويقها من جهة أخرى.

الصناعات الحرفية

بالعموم يتم تعريف الصناعات الحرفية بأنها تلك الصناعات التي تعتمد على مهارات يدوية خاصة بالعمال، أو التي تستخدم أدوات بسيطة .وتستند هذه الصناعات على تحويل المواد الخام البسيطة - وبشكل يدوي - إلى منتجات مصنعة تعكس طابعًا تراثيًا وثقافيًا محليًا، ويتم تسويقها باعتبارها سلعة اقتصادية ذات ملامح تراثية ودينية في معظم الأحيان ومن أهم تلك الصناعات : خشب الزيتون ، والصدف، والتطريز اليدوي ، وصناعة الصابون ، والشمع، والفسيفساء، وغيرها . تعتبر الصناعات الحرفية من الصناعات الهامة في فلسطين، وذلك لما لها من أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية.إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات المتعلقة بالجوانب الإنتاجية والتسويقية والتمويلية:

الناحية الإنتاجية

تواجه هذه الصناعات مجموعة من الصعوبات المتعلقة بالحصول على المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية، وتحديدًا المواد المستوردة، كما أن الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج لا زالت بدائية، ولا تحقق الكفاءة الإنتاجية، أضف إلى ذلك المشاكل المتعلقة بندرة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، سواء بسبب تحول بعض العاملين المهرة من هذه الصناعات إلى مهن أخرى أكثر ثباتًا وربحية وأقل مخاطرة، أو بسبب ضعف أداء، أو محدودية، المؤسسات والمراكز التدريبية الرافدة للعاملة الماهرة. مما حد من تطور التصاميم الخاصة بتلك التحف وانحسارها بالتصاميم التقليدية.

الناحية التسويقية:

تعاني الصناعات الحرفية من مشاكل عديدة تتعلق بالتسويق حيث تعتمد هذه الصناعات في غالبيتها على طلب السياح الأجانب لمنتجاتها، بالإضافة إلى الطلب الخارجي لدول العالم . وقد تأثر كلا المصدرين خلال السنوات الأخيرة بالأوضاع السياسية والأمنية وما رافقها من إجراءات ومعوقات إسرائيلية، بالإضافة إلى عدم وجود معارض متخصصة، أو لعدم قدرة الحرفيين على المشاركة في عدد كبير منها بسبب ارتفاع تكلفة المشاركة، وعدم وجود جهات ترعى، أو تتبنى هذه المشاركة.

[81] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Tourism-Activity/table1-A.htm

كما ويعاني أرباب هذه الصناعات من عدم قدرتهم على الولوج إلى الأسواق المحلية والعالمية بشكل مباشر، فعادة ما يتم تسويق منتجاتهم من خلال كبار التجار، أو من خلال بعض الوكلاء، مما يفوت عليهم فرصة الاستفادة من فرق الأرباح والذي عادة ما يذهب الى الجهات الوسيطة في عملية التسويق .ويفتقر معظم العاملين في الصناعات الحرفية إلى خطط تسويقية إستراتيجية، حيث لا يظهرون الاهتمام المطلوب بعمليات التعبئة والتغليف والتشطيب النهائي، كما أن إنتاجهم يعتمد على الطلبات المحددة، وليس على استراتيجية إنتاج ثابتة

النواحي التمويلية:

يفتقر قطاع الصناعات الحرفية لوجود مؤسسات تمويلية مختصة، أو أن شروط التمويل للمؤسسات المتوفرة غالبًا ما تكون معقدة، وتتطلب ضمانات كثيرة، وهذا بدوره يحد من قدرة المنشآت العاملة في مجال الصناعات الحرفية من التوسع، أو من تطوير أدائها.

لذا فان الفرص السياحية في الأراضي الفلسطينية تكمن في اسناد الصناعات الحرفية و في توفير المجالات التكميلية في قطاع الخدمات السياحية.

4.7.2 واقع قطاع في محافظة نابلس [82]:

القطاع السياحي من القطاعات الواعدة في محافظة نابلس، حيث يتوفر عدد لا بأس به من المواقع السياحية والاثرية والدينية والطبيعية في المحافظة كوادي الباذان وسبسطية والبلدة القديمة في نابلس. ومع تحسن الوضع الامني وفتح معظم الحواجز التي حاصرت المحافظة لمدة طويلة بدأت الحياة تعود لهذا القطاع من جديد.

كما يوجد في محافظة نابلس العديد من عناصر جذب السياحة المحلية و الخارجية مثال وجود الحمامات التركية وتميز المحافظة بصنع الحلويات الشرقية وشهرتها بالكنافة النابلسية ووجود الحدائق و المتنزهات والأماكن الغنية بالآثارات.

بينت نتائج مسح السياحة الداخلية في فلسطين أن 26.2 % من الأسر التي نفذت رحلات سياحية محلية في الضفة الغربية في العام 2008 كانت تقصد محافظة أريحا والأغوار، وأن 21.5 % منها كانت تقصد محافظة قلقيلية، في حين 13.2 % منها قصدت محافظة نابلس كما يبين الشكل 4.7.1 أدناه[83]. أي ان 90 ألف أسرة فلسطينية زارت المحافظة خلال العام 2008 من باقي المحافظات.

كما بلغ عدد الفنادق في محافظة نابلس 6 فنادق عام 2008 ، أي ما نسبته 7.0 % من مجموع فنادق الضفة الغربية، وبلغ متوسط عدد الغرف 108 غرف ومتوسط عدد الأسرة 242 سريرًا، وبلغ عدد النزلاء 5,057 نزيلا موزعين على مختلف الجنسيات امضوا 11,625 ليلة مبيت في فنادق المحافظة.

اظهرت الدراسة ان السياحة في محافظة نابلس هي سياحة داخلية بشكل كبير، حيث ان الكم الاكبر من الزائرين هم من سكان الضفة الغربية، مع وجود عدد محدود من الزائرين القادمين من داخل الخط الاخضر، وعدد لا يذكر من السياح الاجانب.

كما وتشتهر محافظة نابلس بعدد من الصناعات التقليدية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياحة ، كصناعة الصابون النابلسي الشهير من زيت الزيتون، والتطريز الذي تتميز به المحافظة، كما وصناعة منتجات القش والقصب الذي تتميز به منطقة الباذان.

[83] المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 . مسح السياحة المحلية 2008 ، النتائج الأساسية

شكل .4.7.1: التوزيع النسبي للرحلات السياحية المحلية المنفذة في الضفة الغربية حسب وجهة الرحلة الرئيسية، 2008

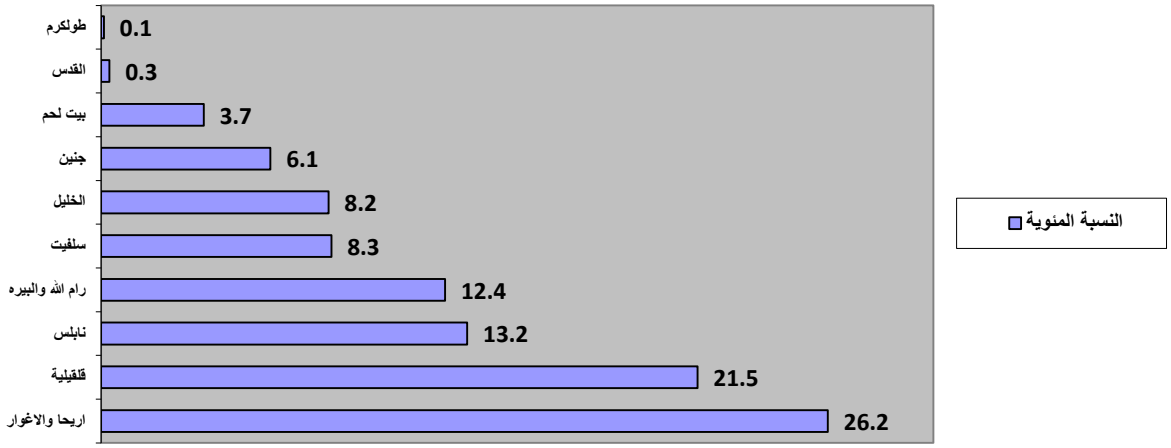

4.7.3 تحليل الفجوات و الفرص (تحليل ما سبق ونتائج المقابلات والمجموعات المركزة)الناتجة في محافظة نابلس

بالرغم من امتلاك المحافظة العديد من المقومات الهامة لجذب السياح الا انها مازالت غير قادرة على استقطاب السياحة الخارجية، ويلعب دور في ذلك نقص الخدمات في هذا المجال حيث لا تتوفر مكاتب السياحة المتخصصة ولا الأدلاء السياحين، ولا الصناعة المرتبطة بتلك المهنة. وهذا ما أكدت عليه السيادة عنان الأتيرة نائب المحافظ و أكدت أن المحافظة تعمل حاليا على استراتيجية لتطوير السياحة في محافظة نابلس. وان جميع ما ذكر بالضرورة يوفر الفرص الإقتصادية في القطاع.

ان ارتفاع قدرة المحافظة على استقطاب السياحة الداخلية يتطلب توفير الخدمات السياحية المرافقة من مطاعم و فنادق و اماكن ترفيهية مختلفة، تناسب الفئات المختلفة و تتنوع. وقد تمت الإشارة في قطاع الخدمات للحاجة لمزيد من خدمات الطعام.

تتوفر في منطقة الباذان بشكل خاص عدد من المنشآت السياحية والمسابح المؤهلة يبلغ عددها ثماني منشآت، قادرة على استيعاب عدة الاف من الزوار في نفس الوقت. ذكر السيد فرج براهمة مدير شركة مسبح ومنتزه فلسطين ان هذه المنشات السياحية يتركز عملها في موسم السباحة والعطل، وتعتمد بشكل كبير على الزائرين من سكان الضفة الغربية، وعلى عدد محدود جدا من عرب الداخل. واضاف الى توفر معظم الخدمات المساندة مثل صيانة المسابح وتوفر المواد الخام، ولكنه اشار ايضا الى النقص الشديد في الايدي العاملة الماهرة وبخاصة في مجال اعداد وتقديم الطعام وغيرها، وذلك ما اكد عليه العديد من اصحاب المطاعم والفنادق في المحافظة.

معظم الصناعات التقليدية يتم انتاجها في البيوت **وتواجه مشاكل كبيره في التسويق** على ما ذكرت السيده ميسر الفقيه مديرة مكتب اتحاد لجان المرأة في نابلس. وتواجه الصناعات التقليدية ايضا منافسة عالية من المنتجات المقلدة في الخارج. فيما تواجه صناعات تقليدية اخرى كصناعة الصابون مشكلة ارتفاع تكاليف التصنيع، حيث ذكر السيد نائل القبج مدير شركة حافظ وعبد الفتاح طوقان ان شركات الصابون النابلسي المحلية تعتمد منذ فتره طويله على زيت الزيتون المستورد من الخارج بسبب ثبات نوعيته مما يساعد على تحسين جودة الصابون المنتج وامكانية تصديره، ولكن مع فرض جمارك وضرائب اضافية على استيراد هذا الزيت من قبل الحكومة ادى لارتفاع تكاليف الانتاج بشكل كبير. ***مما يوفر فرصة لإسناد تلك الصناعات الحرفية من خلال خدمات التسويق وتطوير المنتج.***

يلخص الجدول التالي الإستنتاجات السابقة الذكر الناتجة عن تحليل قطاع السياحة، حيث يوضح نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتحديات للقطاع ، ويستنبط من هذا التحليل الفرص الإقتصادية المجدية لكل نشاط اقتصادي من الأنشطة المختلفة والتي من الممكن اقامتها في المحافظة.

جدول رقم 4.7.2: تحليل قطاع السياحة (نقاط القوة والفرص للقطاع ونقاط الضعف والتحديات) والفرص الإقتصادية الناتجة في محافظة نابلس:

النشاط	نقاط الفوة والفرص	نقاط الضعف و التحديات	الفرص الاقتصادية الناتجة عن التحليل
السياحة التاريخية والدينية	- المواقع الاثرية القديمة ، البلدة القديمة في نابلس ومدينة سبسطية الاثرية /والمعالم الدينية مثل قبر يوسف ،بئر يعقوب وغيرها من المزارات والمقامات الاخرى ، ومناطق ترفيهية مثل واد الباذان والحمامات التركيه - توفر مناطق طبيعية ومنشآت سياحية ومائية وبخاصة في منطقة الباذان، وخطة المحافظة ووزارة السياحة تعطي اهمية لقطاع السياحة وتحدد النقص في المجال وجود حاجة للسياحة البديلة. كما بلغت نسبة السياحة الداخلية في محافظة نابلس 13.2 % من مجموع السياحة الداخلية في الاراضي الفلسطينية	- محدودية السائحين الذين يقومون بزيارة المحافظة - عدم توفر مكاتب تقوم بتنظيم مثل هذه الرحلات - عدم وجود مكاتب متخصصة في توفير ادلاء سياحيين - قلة وجود الادلاء السياحيين	- مكاتب سياحة تعمل على تنظيم رحلات سياحية الى المحافظة و جلب السائحين اليها - مكاتب سياحة توفر ادلاء سياحيين وكتيبات سياحية
المنتجات التقليدية (الصابون ، القش ،القصب ...	-ارتباطها بقطاع السياحة ومشاريع احياء السياحة بالمحافظة -تميز المحافظة بتلك المنتجات - توفير المنتجات التقليدية المميزة بشكل كبير مع ضعف في التسويق والوصول لأسواق الضفة وللاسواق الخارجية - وجود اهتمام كبير داخليا وخارجيا في المنتجات التقليدية - توفر خدمات الانترنت للبحث عن مصادر تسويق خارجي	- ضعف في التسويق لتلك المنتجات - عدم وجود شركات متخصصة في التسويق	- مشاريع انتاج بتصاميم حديثة - شركات متخصصة في تسويق المنتجات التقليدية داخليا وخارجيا

وفي نهاية الجزء الثالث تم جمع الفرص الإقتصادية من السبع قطاعات فقد تبين وجود العديد من الفرص في قطاعات الزراعة والخدمات والصناعة واصلاح المركبات و السياحة. وفي الجزء التالي سيتم موائمة الفرص الإقتصادية الناتجة عن التحليل المعمق للقطاعات مع الفئات المستهدفة واستنباط التدريب المجتمعي الملائم.

الجزء الرابع:ملائمة الفرص الإقتصادية مع سمات الفئات المستهدفة والتدريب المطلوب

الفصل الخامس: ملخص الفرص الإقتصادية لمحافظة نابلس[84]

1- القطاع الزراعي:

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[85]
الزراعة	بيوت بلاستيكية لانتاج الخضار للسوق المحلي والتصدير (مساحة اكثر من دونم واحد مجدي ماديا) (هناك فرصة في انتاج متميز من الفراوله في البيوت البلاستيكية)	- توفر اراضي زراعية ومياه خاصة في منطقة الباذان والفارعة - امكانية التصدير عن طريق شركات متخصصة - قانون مقاطعة بضائع المستوطنات والذي اعطى الفرصة للانتاج المحلي - اهتمام وزارة الزراعة ومؤسسات زراعية مختلفة وامكانية تقديمهم الإرشاد -استيراد البطاطا 106,16 الف دولار سنوي(2008)	متوسطة: هناك طلب نظرا لتوفر الاراضي الزراعية ، والمياه ، في بعض المناطق ومقاطعة بضائع المستوطنات واستيراد العديد من تلك المنتجات اضافة لإغلاق غزة و الذي كان يمد المحافظات بالبطاطا و الفراولة. -فرصة للزراعة التقليدية و للزراعة الحديثة (فراولة معلقة/ بطاطا خارج الارض: براميل...)	- خبرة في مجال الزراعة - وجود ارض زراعية - من الممكن وجود خلفية دراسية زراعية	ارشاد زراعي في اساليب الزراعة الحديثة ، وانظمة الري الحديثة. تدريب قصير على الاساليب الحديثة في الزراعة
	انواع المزروعات او الخضار التي من الممكن زراعتها مثل البطاطا ، البطيخ ،وحسب التخطيط العام الذي تجريه وزارة الزراعه				
تربية المواشي	مزارع مواشي بانواعها (ابقار واغنام)	نقص كبير في الانتاج الحيواني في المحافظة و الضفة - توفر في المحافظة اراضي ملائمة لتربية المواشي	عالي : نظرا للنقص الكبير في الانتاج الحيواني حيث بلغت قيمة الوارادات من الانتاج الحيواني78.1 مليون دولار في العام 2006 -2007 , عالية: لتوفر الاراضي الملائمة لتربية المواشي والمراعي والعنصر البشري (تحتاج الفرصة لخبرات بسيطه ودعم بيطري)	خبرات في تربية المواشي ضمن المناطق المناسبة لتربية المواشي وجود المكان المناسب	ارشاد في مجال تربية الحيوانات والتطعيمات ومفاومة الأمراض

[84] جميع الفرص المذكورة هي فرص ذا جدوى لكن العدد المطلوب منها متفاوت: مفتاح الألوان: احمر فرص مرتفعة / عالية– (7-10) فرصة، اخضر فرص متوسطة– (4-6) فرصة، فرص أصفر محدودة– (1-3) فرصة

[85] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية (لملائمة الفرصة مع الإمكانيات)، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[86]
تربية النحل	مزارع نحل (بشرط ان يكون اكثر من 20 منحلة في المزرعة الواحدة ليكون مجدي ماديا)	نقص في كمية العسل المنتجة في المحافظة حيث لا تغطي الاحتياجات، وحاجة السوق المحلي (انتاج المحافظة السنوي 19 طن، وحاجة المحافظة 47 طن)	عالي ،: نظرا للنقص الكبير في كمية الانتاج ، مقارنة بكمية الاستهلاك ، حيث بلغ انتاج المحافظة من العسل 19 طن ، في حين حاجة المحافظة تصل الى 47 طن . عالية وتوفر البيئة الملائمة وتنوع المناطق المناخية والطبيعية وانخفاض تكاليف بدء المشروع	خبرة في تربية النحل ضمن المناطق المناسبة لتربية النحل وجود المكان المناسب	تدريب قصيرعلى تربية النحل(التدريب لا يحتاج اكثر من 30 ساعة تدريبية في موسم قطف النحل)
تربية الدجاج اللاحم والحبش	مزارع دجاج لاحم و/او مزارع حبش	نقص في كمية الانتاج في المحافظة توفر البيئة الملائمة والاراضي المناسبة والخبرات الفنية اللازمة	متوسطة: نظرا للنقص المتوسط في كمية الانتاج مقارنة مع حاجة المحافظة من الدجاج اللاحم، ونظرا لزيادة إستهلاك الحيش لانخفاض تكلفته	خبرات في مجالى تربية الدجاج اللاحم و/او الحبش ووجود المكان المناسب	ارشاد في تربية الدجاج اللاحم و/او الحبش
الاعشاب الطبيعية والطبية	مزارع اعشاب طبية	وجود نقص في انتاج الاعشاب الطبية - وجود حاجة الى مثل هذه الاعشاب (في المدينة وللتصدير الخارجي) - تزايد الاهتمام والاقبال على الاعشاب الطبية تنوع المناطق الطبيعية في المحافظة ازدياد الطلب الخارجي على الاعشاب الطبية	متوسطة : نظرا لتزايد الاهتمام بالاعشاب الطبية ووجود الحاجة لها ولكونها معتمدة على التسويق الداخلي والخارجي	خبرات في مجال زراعة الاعشاب الطبية - وجود ارض زراعية	ارشاد زراعي (في مجال الاعشاب الطبية
	مشاريع تغليف وتسويق وتصدير الاعشاب الطبيعية والطبية		محدودة:مطلوبة نظرا للحاجة لوصولها للأسواق العالمية ولكن عدد المشاريع المطلوبة محدودة	شهادة جامعية نسويق/ او ادارة ومهارات عالية في الإتصال واستخدام الإنترنت	دورة تدريبية في التغليف والتسويق الخارجي

[86] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[87]
التصنيع الغذائي	مشاريع تعبئة لمنتجات متميزة في المحافظة	وجود منتجات غذائية متميزة في المحافظة مثل: العكوب و الكزيرة الخضراء و الحلويات وعليها اقبال من باقي المحافظات	محدودة: هناك فرصة ولكن عددها محدود لكونها مرتبطة بالتسويق من الممكن ان تزداد هذه الفرص في المستقبل	خبرة في مجال التصنيع الغذائي معرفة باساليب التسويق	دورة تدريبة في التسويق ارشاد في حفظ المواد الغذائية
تنسيق الحدائق	مشاريع متخصصة في تنسيق الحدائق وتوفير مستلزماتها	زيادة عدد المباني والفلل وازدياد الاهتمام في هذا المجال وبالتالي ازياد الحاجة لوجود مشاريع من هذا القبيل	متوسط ، نظرا لوجود الحاجة انخفاض كلفة هذه المشاريع لكن يتواجد ممارسين في زراعة وتنسيق الحدائق	خبرة في مجال زراعة الاشجار وتنسيق الحدائق او مهندس زراعي	تدريب في الطرق الحديثة في زراعة وتنسيق الحدائق
صيانة المعدات الزراعية	ورش متخصصة في صيانة المعدات الزراعية	- ازدياد عدد المنشئات الزراعية وبالتالي الحاجة الى متخصصين في هذا المجال - وجود نقص في المتخصصين في صيانة المعدات الزراعية - الاعتمادبشكل كبير على المعدات الزراعية في العمل الزراعي	محدود : نظرا الى لوجود الحاجة لكن محدودية عدد المعدات الزراعية وامكانية تغطية الورشة الواحدة للعديد منها	شهادة مهنية في مجال صيانة المعدات الزراعية او شهادة هندسية مع توفر خبرة في المجال	

2- قطاع الحرف التقليدية

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[88]
المنتجات التقليدية (الصابون ، القش ،القصب ...)	مشاريع انتاج بتصاميم حديثة	-ارتباطها بقطاع السياحة ومشاريع احياء السياحة بالمحافظة -تميز المحافظة بتلك المنتجات	متوسطة: حاجة عالية لكنها مرتبطة بالتسويق	خبرة في المجال مع ابداع مهارات وخبرات في مجال التسويق	دورة تدريب في الابداع دورة تدريب في التسويق

[87] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)
[88] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[89]
المنتجات التقليدية (الصابون ، القش ،القصب ...)	شركات متخصصة في تسويق المنتجات التقلدية داخليا وخارجيا	- توفير المنتجات التقليدية المميزة بشكل كبير مع ضعف في التسويق والوصول لأسواق الضخة وللاسواق الخارجية - وجود اهتمام كبير داخليا وخارجيا في المنتجات التقليدية - توفر خدمات الانترنت للبحث عن مصادر تسويق خارجي	محدودة : نظرا لتوفر المنتجات التقليدية وازدياد الطلب عليها ، وعدم وجود شركات متخصصة في التسويق عدد محدود من الشركات يستطيع تغطية الحاجة	مهارات وخبرات في مجال التسويق شهادة جامعية في تخصص التسويق مهارات عالية في الإتصال واستخدام الإنترنت	دورة تدريب في التغليف والتسويق واستخدام الانترنت في التسويق
3- قطاع الصناعة					
صيانة المعدات الصناعية	ورش صناعية متخصصة في صيانة المعدات الصناعية	- وجود عدد كبير من المصانع في المحافظة - وجود نقص في المتخصصين بصيانة المعدات الصناعية - الاعتمادعلى الخبراء الاجانب في عملبات الصيانه وتكون كلفتهم عالية .	متوسطة : الحاجة لها متوفرة نظرا لعدم توفر ورش متخصصة في صيانة المعدات الصناعية والاعتماد على الخبراء الاجانب في هذا المجال وراتفاع اعداد المنشئات الصناعية في المحافظة لكنها متوسطة لكون الورشة الواحدة تستطيع ان تغطي العديد من المصانع	شهادة مهنية في مجال الصيانه خبرات في مجال صيانه المعدات الصناعية	دورات متقدمة في مجال صيانة المعدات الصناعية
شركات تسويق وتصميم جرافيكي	شركات تسويق وتصميم جرافيكي وتصميم المطبوعات الدعائية والاعلانات	الحاجة الى مثل هذه الشركات نظرا لزدياد عدد المؤسسات والصناعات نقص المبدعين العاملين في التسويق والتصميم الجرافيكي	محدودة وتحتاج لمخارات التسويق وللابداع في التصميم الجرافيكي: نظرا لوجود شركات متخصصة في المجال	- شهادة في مجال التسويق/الإدارة - شهادة مهنية في مجال التصميم الجرافيكي وخبرات في مجال التصميم الجرافيكي (فرصة لمشروع مشترك)	دورات متقدمة من اجل الابداع في التصميم الجرافيكي دورات تسويق دورات في مهارات اللتصال والتواصل والتعامل مع الجمهور

[89] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[90]
اعادة التدوير للنفايات الصلبة	مشاريع خاصة لجمع واعادة استعمال وبيع الورق ، المطاط، الزجاج ،المعادن البلاستيك	الكميات الكبيرة من النفايات و 6 تجمعات تفتقد لجهة تقوم بجمع النفايات .	عالية جدا (241 طن يوميا من النفايات، اتساع مساحة المحافظة، مشروع المجلس المشترك)	○ مهارات فرز وبيع وقايلبة للتنقل ○ دون الحاجة لمسنوى تعليمي محدد	○ مهارات بيع وتسويق
	مراكز تدوير متخصصة في مجال (الورق ، المطاط، السماد العضوي ، الزجاج ،المعادن	ـ عدم وجود عدد كافي من المراكز العاملة في مجال اعادة تدوير المخلفات الصناعية ومخلفات المنازل	هناك حاجة محدودة في المجال نظرا لوجود مركز تدوير واحد فقط في المحافظة و الحاجة للإستثمار في المجال الفرصة تحتاج لراسمال كبير	○ تخصص بيئي ○ رأس مال	○

4- تجارة الجملة والتجزئة

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[91]
خدمات التجارة	مكاتب متخصصة لتقديم الخدمات القانونية والارشادية للمستوردين والمصدرين من التجار بخصوص قوانين الاستيراد والتصدير	ازدياد حجم التجارة الخارجية والنقص في المعرفة بقوانين واجراءات الاستيراد والتصدير	متوسطة : نظرا للحاجة الى عدد محدود من تلك المكاتب ونظرا لمحدودية الخدمات المقدمة على الرغم من ان محافظة نابلس تعتبر من المحافظات الرئيسية في مجال تجراة الجملة وحائزة على عدد كبير من الوكالات المحلية والجنبية لتسويق منتجاتها في كافة محافظات الوطن	شهادة في تخصص المحاسبة اوالادراة او العلوم المالية خبرة في مجال الادارة والامور المالية والمحاسبة والاجراءات القانونية	دورات في مهارات الاتصال والتواصل والتعامل مع الجمهور دورات في مجال التسويق للخدمة المقدمة

[90] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)
[91] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)

5- اصلاح المركبات

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[92]
صيانة الانظمة الحديثة في المركبات	مراكز متخصصة لفحص وصيانة المركبات الحديثة باستخدام اجهزة حديثة	- ازدياد كبير في عدد المركبات الحديثة في المحافظة والمحافظات الشمالية الاخرى و في محاقظات الضفة نتيجة لانخفاض الجمارك على السيارات المستوردة - تعتبر مدينة نابلس مركز رئيسي لصيانة المركبات في منطقة الشمال و الضفة - نقص المراكز المتخصصة العاملة في هذا المجال ، بالاضافة الى نقص المتخصصين في هذا المجال	عالي : نظرا لحاجة المحافظة لهذه الخدمة والنقص الكبير في المراكز المتخصصة في صيانة وفحص المركبات الحديثة	شهادة مهنية في مجال صيانة المركبات الحديثة باجهزة حديثة وخبرة في المجال	دورات متقدمة في مجال صيانة المركبات الحديثة وباستخدام اجهزة حديثة
صيانة المركبات	ورش متخصصة بمعايرة زوايا عجلات المركبات باستخدام اجهزة حديثة		عالي : نظرا لعدم وجود ورش متخصصة في معايرة زوايا العجلات باستخدام اجهزة حديثة	شهادة مهنية في مجال الميكانيك ودورات معايرة زويا العجلات باستخدام اجهزة حديثة مع خبرة في هذا المجال	دورات متقدمة في مجال معايرة زوايا العجلات بطرق حديثة

6- قطاع السياحة

السياحة التاريخية والدينية (المواقع الاثرية القديمة ، البلدة القديمة في نابلس ومدينة سبسطية الاثرية /والمعالم الدينية مثل قبر يوسف ،بئر يعقوب وغيرها من المزارات والمقامات الاخرى ، ومناطق ترفيهية مثل واد الباذان والحمامات التركيه .	مكاتب سياحة تعمل على تنظيم رحلات سياحية الى المحافظة و جلب السائحين اليها	توفر مناطق طبيعية ومنشئات سياحية ومائية وبخاصة في منطقة الباذان وعدم وجود ترويج كافي للسياحة. محدودية السائحين الذين يقومون بزيارة المافظة عدم توفر مكاتب تقوم بتنظيم مثل هذه الرحلات حاجة للسياحة البديلة	هناك طلب نظرا لعدم وجود مكاتب متخصصة وتوفر المناطق السياحية والمعالم الاثرية والدينية في المحافظة	شهادة في مجال (التاريخ ، لغات ،سيلحة ، اثار) خبرة في مجال السياحة	تدريب في مهارات الاتصال والتواصل دورات متقدمة في اللغات

[92] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[9493]
السياحة	مكاتب سياحة توفر ادلاء سياحيين وكتيبات سياحية	عدم وجود ادلاء سياحيين مؤهلين في المحافظة توفر مناطق طبيعية ومنشئات سياحية ومائية وبخاصة في منطقة الباذان، وخطة المحافظة ووزارة السياحة تعطي اهمية لقطاع السياحة وتحدد النقص في المجال حاجة للسياحة البديلة	هناك طلب لعدم وجود مكاتب متخصصة في توفير ادلاء سياحيين ونظرا لمحدودية عدد الادلاء السياحين ، ما ان نسبة السياحه الداخلية الى محافظة نابلس بلغت 13.2 % من مجموع السياحة الداخلية في الاراضي الفلسطينية	شهادة في مجال (التاريخ ، لغات ،سيلحة ، اثار) مع خبرة	دورة دليل سياحي تدريب في مهارات الاتصال والتواصل دورات متقدمة في اللغات
7- قطاع الخدمات					
الصيانة المنزلية	شركات متخصصة في الصيانة المنزلية (تكون قادرة على تغطية جميع انواع الصيانة المنزلية والوصول الى الزبائن بشكل سريع)	عدم توفر شركات متخصصة بالصيانة المنزلية	متوسطة هناك طلب نظرا لازدياد عدد المباني وعدم توفر شركات متخصصة في المجال (حيث بلغ. بلغ عدد المساكن المأهولة عام 2007 في محافظة نابلس 58,750 مسكن موزعة على 64 تجمعًا سكنياً، حازت الشقة في نوع المسكن على النسبة الأعلى إذ بلغت 63.4 % في العام 2007 .متوسطة لان مدينة نابلس لا تتحمل اكثر من 7 شركات	شهادة مهنية في مجال الصيانة المنزلية (كهرباء ، مواسير وتمديدات صحة ، دهان وغيرها من المهن التي تلزم في الصيانة المنزلية او شهادة ادارة وخيرة في التنسيق ومن المستحسن وجود خيرة -من الممكن اشتراك اكثر من مهني معا في الشركة.	دورات في الاتصال والتواصل والتعامل مع الجمهور دورات قصيرة متقدمة في الصيانه
خدمات التنظيف	شركات متخصصة في تنظيف المباني العامة والمنازل	ازدياد عدد المباني العامة والخاصة وبالتالي ازدياد الحاجة الى خدمات التنظيف النقص في الشركات المتخصصة في تنظيف المباني والمنازل	محدودة نظرا للنقص في عدد شركات التنظيف (بحيث لا يوجد سوى شركتين فقط مسجلتين في المحافظة ، و لكن اعتماد العديد على خدمات فردية في المجال يجعل عدد الفرص محدودة	جميع الفئات	تدريب في الاتصال والتواصل والتعامل مع الجمهور وخدمة الزبائن

[93] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)
[94] جميع الفرص في مجال الخدمات تحتاج لدورات في الاتصال والتواصل والتعامل مع الجمهور

النشاط	الفرص الاقتصادية (المشاريع المقترحة)	المبررات	مستوى الفرصة	سمات المستهدفين	التدريب المطلوب[95]
التأمين	مكاتب تامين	- ازدياد الحاجة لخدمات التامين نظرا لتحسن الوضع الاقتصادي وزيادة حجم الانشاءات - تنوع خدمات التامين وازدياد الطلب عليها نقص في مكاتب التامين في المحافظة التي توفر خدمات التامين المختلفة	هناك طلب نظرا للنقص في مكاتب التامين وازدياد الحاجة والطلب على خدمات التامين (حيث بلغ عدد مكاتب التامين في المحافظة 13مكتب وهذا عدد غير كافي مقارنة بحجم المدينة وعدد سكانها)	شهادة في مجال المحاسبة او الادارة خبرة في مجال التامين	دورة في مجال انظمة وقوانين التامين تدريب في مهارات الاتصال والتواصل والتعامل مع الجمهور
المطاعم	فتح مطاعم بخدمتات واطعمة مميزة	- تحسن الوضع الاقتصادي للمحافظة بعد ازدياد عد الزائرين اليها وفتح الحواجز وعودة عرب الداخل الى التسوق في المحافظة وجود نقص كبير في خدمات المطاعم المميزه القادرة على تلبية رغبات وحاجات الفئات المختلفة من الزبائن	هناك طلب نظرا لتحسن الوضع الاقتصادية وازدياد اعداد الزوار الى المدينة	خبرات في مجال فن الطبخ والاطعمة المميزة	دورات في مهارات الاتصال والتواصل والعمل مع الزبائن دورات في فن الطبخ وادارة تقديم الطعام
تكنولوجيا المعلومات	شركات متخصصة في تطوير مواقع الانترنت وتقديم خدمات مرتبطة بالانترنت (صفحات الكترونية وغيرها)	توفر خبرات مهنية وتقنية في المجال، والتطور السريع في عدد مستخدمي الانترنت، وحاجة المنشات الإقتصادية لتطوير التسويق	هناك طلب نظرا لمحدودية الخدمات المقدمة في هذا المجال	شهادة جامعية في مجال الكمبيوتر والانترنت خبرات في مجال الانترنت وتصميم الصفحات الالكترونية	

[95] الجميع بحتاج لعمل جدوى اقتصادية، ولدورات (كيف تبدأ مشروعك)، و(مهارات إدارية)

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع باللغة العربية:

1. أحمد جلاد. 2009. ***تمكين المنشآت الصغيرة و المتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية***، الطبعة الأولى، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)
2. الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2005، ***قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين***، رام الله، فلسطين
3. أنطون سابيلا، 2009، تسويق منتجات المنشآت الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)
4. اوكسفام-شراكة- شركاء في الحلول الإبداعية ، ***دراسة تحليل أثر تمويل المشاريع الصغيرة على حياة المقترضين والمقترضات***، رام اللة 2009
5. باسم مكحول، و عوض عبد الكريم. 2006. ***خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والأفاق.*** الطبعة الأولى، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)
6. باسم، مكحول، و فادي قطان. 2006. ***قطاع الصناعات الحرفية غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والأفاق*** الطبعة الأولى، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)
7. برنامج الحوار الوطني الإقتصادي، تشرين الثاني 2008، ***أوراق المؤتمر الثالث***، بدعم من (سيدا)
8. الجعفري و مكحول ولافي و عطياني، 2003، ***قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية***، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله
9. جامعة النجاح، شباط 2010، ***الخطة الإستراتيجية لمحافظة نابلس***
10. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 ***. احصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية 2008***. رام الله، فلسطين.
11. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2005 ***. الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية 2005***. رام الله، فلسطين.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009،***احصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع و الخدمات، 2008:*** نتائج أساسية ، رام الله، فلسطين
13. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009.***أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين على الاراضي الفلسطينية، 2009***. رام الله، فلسطين
14. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 ***. احصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2008***. رام الله، فلسطين
15. الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني 2009 . ***التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات- 2007: تقرير السكان*** . رام الله، فلسطين
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، ***التعداد العام للسكان و المساكن و المنشئات 2007 : المنشئات الاقتصادية، النتائج النهائية*** رام الله، فلسطين
17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ***تقرير حول نفاذ الاسر و الافراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.*** رام الله، فلسطين
18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ***الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006 : تقرير النتائج الرئيسية.*** رام الله، فلسطين
19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010. ***الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008 ،2007)*** (2007,2008) ، رام الله، فلسطين
20. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 .***الخصائص الاجتماعية الاسرية و الزواجية و التعليمية و الاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية (1997-2007) .*** رام الله، فلسطين
21. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 1997 . ***سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات (07) : محافظة رام الله و البيرة.*** رام الله، فلسطين، 2002

22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، **كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي: (1)** ، رام الله، فلسطين

23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005. **كميات استهلاك القطاع العائلي من السلع الغذائية في الاراضي الفلسطينية2004** ،رام الله، فلسطين

24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. ***مسح الأنشطة السياحية 2007: النتائج الأساسية*** ، رام الله، فلسطين

25. : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2009 . ***مسح البيئة المنزلي، 2009 النتائج الاساسية*** رام الله - فلسطين

26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، ***مسح التجارة الداخلية 2000: نتائج أساسية*** ، رام الله، فلسطين

27. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008 ***مسح التجمعات السكانية : 2008 - النتائج الأساسية***. رام الله - فلسطين

28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2006 .***مسح ظروف خريجي التعليم العالي و التدريب المهني – النتائج الأساسية :2006***، رام الله، فلسطين

29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. ***مسح قطاع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، 2007: النتائج الرئيسية***، رام الله - فلسطين

30. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. ***مسح القطاع غير المنظم – 2003***: نتائج أساسية. رام الله، فلسطين

31. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010 .***مسح القوى العاملة***: التقرير السنوي: 2009، رام الله، فلسطين

32. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010 ***مسح القوى العاملة: دورة(كانون الثاني-آذار، 2010***) الربع الأول 2010 ، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله، فلسطين

33. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. ***مسح السياحة المحلية 2008، النتائج الأساسية*** ، رام الله - فلسطين

34. . رام الله، فلسطين

35. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. **مسح معاصر الزيتون 2009، *النتائج الأساسية*** ، رام الله - فلسطين

36. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 1999 **. مسح الملكية و الوصول الى المصادر**.لرام الله، فلسطين.

37. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009. **النتائج النهائية للتعداد -ملخص السكان، المباني، المساكن، المنشآت -(محافظة رام الله والبيرة)** .رام الله - فلسطين

38. الجهاز الفلسطيني للتجارة (بال تريد)، 2010.***دليل المصدرين.*** رام الله، فلسطين

39. رندة هلال ، ***أثر التعليم والتدريب المهني المقدم للفتيات و النساء في فلسطين على التشغيل / دخولهن سوق العمل***، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الثاني للتدريب والتعليم المهني والتقني2009

40. فتحي السروجي، 2009، **الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين، رام الله،** معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

41. مركز العمل التنموي/معا – ***أفاق البيئة و التنمية- مجلة الكترونية شهرية*** اب 2010

42. مركز العمل التنموي/معا – ***أفاق البيئة و التنمية- مجلة الكترونية شهرية*** ايلول 2010

43. مركز المرأة الفلسطينية للابحاث و التوثيق- اليونسكو- الفا العالمية للابحاث والمعلوماتية واستطلاع الراي - ***دراسة في انطباع الفلسطينين وتوجهاتهم حول عمل المرأة***، رام اللة 2009

44. مركز المرأة الفلسطينية للابحاث و التوثيق- اليونسكو- اوبتموم للاستشارات و التدريب- ***تقييم الاثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية***، رام اللة 2009

45. مركز المرأة الفلسطينية للابحاث و التوثيق- اليونسكو- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - ***تحديات مشاركة المرأة في سوق العمل و التدخلات المطلوبة***، رام اللة 2009

46. نصر عطياني، و سارة الحاج علي. 2009. ***مشاكل المنشآت الصغيرة جداً و الصغيرة و المتوسطة في فلسطين*** ، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

47. وزارة شؤون البيئة،2009،***الإستراتيجية البيئية الفلسطينية***، البيرة، فلسطين

48. وزارة الزراعة، 2009، ***الخطة الإستراتيجية 2010-2012*** ، رام الله، فلسطين

المصادر و المراجع باللغة الانجليزية:

1. GTZ , CBTSEC Methodology, Module II: 'Identification Of Economic Opportunities & Training Needs', 2010
2. Economic and social commission for western Asia 2007. **Social and economic situation of Palestinian women 2005-2006**. Birzeit University.
3. International Monetary Fund. ***Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee***. Madrid, April 13, 2010
4. *MEDSAT,* Dec 2008. ***Training and employment in the northern and southern Mediterranean region***
5. OECD, 2010, ***Review of Labour Market and Social Policies-Israel, OECD***
6. Palestinian IT Association of Companies. September 2007. ***Position Paper***. Ramallah, Palestine
7. OCHA,2010. ***Report 14-20 July***.
8. OCHA, July 2010. ***Occupied Palestinian Territories Movement Access***.
9. PITA, ***A Report on the Assessment of the Priority Areas in the Palestinian Information and Communications Technology (ICT) Strategy,*** *Workshop held on the 27th and 28th of August, 2008*
10. PITA, 2008**. Assessment of the Palestinian ICT Workforce**
11. PITA*,* May 2009. ***The Palestinian ICT Sector..A three-Year Outlook..Based on Economic Indicators,***
12. PITA, ***A Report on the Assessment of the Priority Areas in the Palestinian Information and Communications Technology (ICT) Strategy***, Workshop held on the 27th and 28th of August, 2008
13. United Nations Relief and Work Agency, January 2010. ***Population Census 2007 (refugees)*** .UNRWA
14. WFP/ UNRWA/FAO, ***Joint Rapid Food Security Survey in the oPt***, May 2008
15. WFP/ UNRWA/FAO, ***Socio-Economic and Food Security Survey Report in the West Bank***, August 2009
16. World Bank, ***Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee***, June 8, 2009
17. World Bank, October 2006. ***Brief Overview of the Olive and the Olive Oil Sector in the Palestinian Territories***.

قائمة مصادر و مراجع إلكترونية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: معلومات احصائية متنوعة

1. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/11998e4e-ef47-48d5-8918-60252c27f962.htm (accessed April 5th, 2010)
2. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/9506fb3e-5d4b-4228-82b4-a926a8dca8c1.htm (accessed April 5th, 2010)

3. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/79e28ca5-8dc0-406a-9a06-4278f7890c63.htm (accessed April 5th, 2010)
4. . http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/20ccece3-511e-4bd3-896c-c6f601da122b.htm (accessed April 5th, 2010)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: معلومات غير منشورة عن احصائيات استيراد و تصدير بحسب المنتج-المحافظات (1997/ 2004/ 2007/ 2009)

5. . http://www.pcbs.gov.ps/temp/Rand.rar (May 10, 2010)
6. http://www.pcbs.gov.ps/temp/Naheel.rar (May 17, 2010)

مركز العمل التنموي/معا

7. http://www.maan-ctr.org/magazine.php (Sept 5, 2010)

صفحات عالمية:

8. http://blog.internetbusinessesforsale.co.uk/e-business/e-business-growth-statistics-2009

الملاحق

الملحق 1: الأشخاص الذين تمت استشارتهم على المستوى المحلي و الوطني

من خلال اللقاءات و المجموعات المركزة وورش العمل

الملحق 1.1: المقابلات الشخصية:

	تاريخ المقابلة	الاسم	الوظيفة	المؤسسة/ القطاع
1	11/4/2010	وليد شحروري	مدير مكتب نابلس	الاحصاء المركزي
2	11/4/2010	ليلي عرجا	مديرة مكتب نابلس	جمعية التوفير والتسليف
3	11/4/2010	ابراهيم جبر	مدير فرع نابلس	الاونروا– دائرة الاقراض والمشاريع الصغيرة
4	11/4/2010	خالد مصلح	مدير العلاقات العامة	الغرفة التجارية
5	11/4/2010	اسماء حنون	منسقة المجلس	مكتب العمل– وزارة العمل
6	18/4/2010	جمال حسيبة	تاجر وعضو ملتقى رجال الاعمال	قطاع خاص
7	18/4/2010	نائل القبج	مدير مصنع	مصنع طوقان للصابون
8	18/4/2010	بهاء العزيزي	مدير العلاقات العامة	كلية هشام حجاوي
9	18/4/2010	عبد المنعم دويكات	خبير التدريب	شركة هيونداي
10	18/4/2011	عامر الشخشير		مخرطة ومبيع قطع
11	18/4/2010	احمد يعيش		مبيع قطع سيارات
12	25/4/2010	فتحي الحاج حسن	امين السر	نقابة المهن الميكانيكية

	تاريخ المقابلة	الاسم	الوظيفة	المؤسسة/ القطاع
13	25/4/2010	يونس عورتاني	صاحب عمل وعضو نقابة	ميكانيكا سيارات
14	25/4/2010	بسام السيد احمد	صاحب عمل وعضو نقابة	كهرباء سيارات
15	25/4/2010	منعم المصري	صاحب عمل	صناعة الاثاث الخشبي
	25/4/2010		عاملين	مطعم السرايا
16	25/4/2010		قسم تكنولوجيا المعلومات	غرفة تجارة وصناعة نابلس
17	20/6/2010	تمارا كمال	عضو اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية– حرف يدوية
18	20/6/2010	ميسر الفقيه	رئيسة فرع نابلس	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية– حرف يدوية
19	20/6/2010	فرج براهمة	مدير	منتزه ومسبح فلسطين – الباذان

ملحق 1.2: المجموعات المركزة:

1.2.1 المجموعة المركزة الأولى : الصناعة و اصلاح المركبات :

الرقم	الإسم	المؤسسة/ الشركة
1	بسام فخري سيد أحمد	النقابة العامة لخدمة المركبات و الميكانيك
2	فتحي الحاج حسين	النقابة العامة لخدمة المركبات و الميكانيك
3	نمير طاهر شفيق الخياط	مدير عام الغرفة التجارية- نابلس
4	صالح رضى يعيش	شركة يعيش/ جمعية البر الخيرية
5	عبد الصمد حجاوي	شركة عبد الصمد حجاوي و أولاده – مطبعة النصر للصناعات الورقية
6	أسماء حنون	المجلس المحلي للتدريب و التشغيل
7	علياء حمدان	رئيسة قسم التشغيل المحلي
8	بهاء الدين العزيزي	HHCOT

1.2.2 المجموعة المركزة الثانية: الخدمات وما يتصل به من قطاعات:

الرقم	الإسم	المؤسسة/ الشركة
1	فتحي أحمد حناوي	شركة التأمين الوطنية
2	أسماء حنون	المجلس المحلي للتشغيل و التدريب
3	علياء حمدان	رئيسة قسم التشغيل المحلي
4	إبرهيم رفعت أبو حجلة	رئيس نقابة الكهرباء / نابلس
5	كفاح حمد شبلي	شركة حلول- مجموعة الاتصالات
6	معاذ نعمان نابلسي	شركة حلول- مجموعة الاتصالات
7	أحمد محمد عكوبة	غرفة تجارة و صناعة نابلس
8	عنان أبو مهر	شركة ميلينيوم للكمبيوتر
9	بهاء الدين العزيزي	HHCOT

ملحق 1.2.2.3 ورشة عمل من اجل المساهمة في تحديد الفئة المستهدفة و القطاعات الإقتصادية المحتملة

من مشروع التدريب المجتمعي على التشغيل الذاتي

اسماء الحضور لورشة عمل محافظة نابلس- 2010/2/4

الاسم	المؤسسة
عنان الأتيري	نائب محافظ نابلس
محمد ذيب	مديرية عمل نابلس
عمر عوض	مديرية عمل نابلس
حسين جردانه	مديرية الشؤون الاجتماعية
ليلى العالول	محافظة نابلس
عبد الناصر جرار	محافظة نابلس
إبراهيم جبر	وكالة الغوث
عرفات استيتيه	وزارة الزراعة
إبراهيم الهموز	الحكم المحلي
سامر سمارو	وزارة شؤون الاسرى
وحيد شحروري	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني /مدير مكتب نابلس
خالد مصلح	غرفة تجارة وصناعة نابلس
أسماء حنون	منسقة مجلس التشغيل في المحافظة

الملحق 1.3: المقابلات الشخصية المركزية :

#	الإسم	الوظيفة	المؤسسة
.1	عادل زاغا	خبير إقتصادي ومحاضر جامعي	جامعة بير زيت
.2	عادل سمارة	خبير إقتصادي	أعمال حرة
.3	ليث قسيس حنان خالدي	مدير تنفيذي علاقات عامة	جمعية إتحاد شركة تكنولوجيا المعلومات PITA والحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات PICTI "خبير في تكنولوجيا المعلومات"
.4	أسامة أبو علي	مدير القطاع الزراعي	Pal Trade مركز التجارة الفلسطيني
.5	إبراهيم قطيشات أمين أبو السعود	مدير عام الارشاد والتنمية الريفية المدير التنفيذي لمكتب إعادة تأهيل الأراضي	وزارة الزراعة
.6	سعد داغر	مدير عام	جمعية المهندسين العرب و الإغاثة الزراعية
.7	فؤاد الأقرع	مدير تنفيذي	إتحاد الصناعات الغذائية
.8	مأمون نزال	مدير العلاقات العامة	الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية
.9	عدنان جابر	مسؤول إدارة العمليات	شركة سنقرط العالمية
.10	مروان ترزي	مدير المركز	مركز التعليم المستمر – جامعة بير زيت
.11	رماء يونس	المدير العام	Fair trade –إتحاد الجمعيات الخيرية
.12	عماد البابا	متخصص	مهندس زراعي و صناعي
.13	محمد الشحبري	نائب المدير في وزارة الزراعة	وزارة الزراعة
.14	منال شكوكاني	مدير إدارة التنمية الصناعية	وزارة الإقتصاد
.15	علاء علاء الدين	صاحب و مدير الشركة ورئيس مجلس ادارة	Intertech جمعية إتحاد شركة تكنولوجيا المعلومات PITA والحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات PICTI"
.16	لؤي أبو غوش	مدير الشركة	Etco – الشركة الهندسية للتجارة و التعهدات
.17	شاهر الجنيدي	مدير	شركة الجنيدي للتوريدات الزراعية
.18	جورج كرزم	الباحث في الشؤون البيئية في مركز العمل التنموي معا Ma'an	مركز العمل التنموي معا Ma'an
.19	رائد تركي	المدير التنفيذي للإتحاد الفلسطيني للصناعات الكيميائية	الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية
.20	جمال عواد	**تم اللقاء بهم خلال المجموعات**	Trust للتأمين
.21	وليد الأحمد	**المركزة – تبادل المعلومات**	JREI: شركة القدس للإستثمارات العقارية
.22	عبير الأشقر		الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية

ملحق 1.4: ورشة عمل لإستعراض النتائج الأولية لدراسة المسح الإقتصادي

في محافظة نابلس

13 حزيران 2010

قائمة الحضور :

الاسم	المؤسسة
محمد ذيب	مديرية عمل نابلس
عمر عوض	مديرية عمل نابلس
إبراهيم جبر	وكالة الغوث
وحيد شحروري	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني /مدير مكتب نابلس
	غرفة تجارة وصناعة نابلس
سمر هواش	جمعية المرأة العاملة
	ناشطة نسوية و مشاريع صغيرة
أسماء حنون	منسقة مجلس التشغيل في المحافظة
رندا هلال	مؤسسة أوبتموم
يوسف جميل شاليان	مؤسسة أوبتموم
بهاء الدين العزيزي	كلية هشام حجاوي

ملحق 1.5 قائمة بأعضاء مجالس التشغيل و التدريب في محافظة نابلس

ملحق 2: احصاءات إقتصادية[96]:

ملحق 2.1: احصاءات عامة للقطاعات الإقتصادية

جدول م2.1.1 بعض المؤشرات المستخلصة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، 2008

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
أنشطة الصناعة	14508	61690	191463.2	1808281.8	1072382.6	735899.2	44848.6
أنشطة الإنشاءات	566	5359	23019.6	186135.2	60203.3	125931.9	3804.6
أنشطة التجارة الداخلية	54677	99680	116312.8	934300.3	244513.1	689787.2	49647.7
أنشطة الخدمات	21797	64323	204470.3	612710.2	183447.8	429262.3	43519.4
والاتصالات أنشطة النقل والتخزين	1041	8105	77216.6	454053.4	79090.8	374962.7	54696.5
المجموع	92589	239157	612482.5	3995480.9	1639637.6	2355843.3	196516.8

جدول م2.1.2 عدد المنشآت العاملة والمشتغلين فيها في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي 1997-2007

	1997				2,007			
	عدد المنشات	عدد المشتغلين			عدد المنشات	عدد المشتغلين		
		ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع
الزراعة و الصيد و الحراجة	6,075	7,532	1,640	9,172	6,976	11,323	3,249	14,572
التعدين و إستغلال المحاجر	362	2,254	8	2,262	299	1,841	10	1,851
الصناعة التحويلية	14,813	51,296	9,581	60,877	15,340	54,469	8,363	62,832
امدادات الكهرباء و الغاز و المياه	886	1,268	4	1,272	477	2,977	87	3,064
الانشاءات	526	3,611	250	3,861	627	4,254	303	4,557
تجارة الجملة و التجزئة ، إصلاح المركبات	39,600	61,459	4,263	65,722	59,253	101,871	9,958	111,829
الفنادق و المطاعم	2,612	5,400	336	5,736	4,643	10,266	973	11,239
النقل و التخزين و الاتصالات	689	3,053	232	3,285	1,215	7,540	997	8,537
الوساطة المالية	619	3,082	1,085	4,167	844	5,331	1,811	7,142
الانشطة العقارية و الايجارية و انشطة المشاريع الاخرى	2,736	5,452	1,327	6,779	4,304	8,881	2,331	11,212
التعليم	1,487	3,935	6,349	10,284	2,384	8,280	11,811	20,091
الصحة و العمل الاجتماعي	2,996	6,021	4,592	10,613	4,260	9,645	6,941	16,586
انشطة الخدمات الاجتماعية	3,561	5,827	1,504	7,331	9,064	15,020	8,433	23,453
	76,962	160,190	31,171	191,361	109,686	241,698	55,267	296,965

ملحق 2.2: احصاءات مفصلة للقطاعات الإقتصادية المختلفة:

2.2.1: احصاءات قطاع الزراعة:

جدول م2.2.1.1 التوزيع النسبي لحيازات البستنة الشجرية في الأراضي الفلسطينية حسب الكيان القانوني للحيازة والمنطقة، 2006

4.8 المنطقة	4.7.3.1 الكيان القانوني للحيازة						المجموع
	ملك	مستأجرة	مملوكة ومستأجرة	ضمان/ محاصصة	بوضع اليد	أخرى	
5 الأراضي الفلسطينية	**92.7**	**1.2**	**4.9**	**0.4**	**0.2**	**0.6**	**100**
الضفة الغربية	92.3	1.1	5.3	0.4	0.2	0.7	**100**
قطاع غزة	98.0	1.7	0.1	0.0	0.2	0.0	**100**

جدول م2.2.1.2 التغيرات الأساسية

[96] المرجع لهذا الملحق: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: التعداد السكاني واحصاءات متنوعة الصفحة الإلكترونية ايار 2010

على البيانات المتنوعة الزراعية في الأراضي الفلسطينية، 2004 – 2008

المؤشر	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الآبار	4,248	*246	*242	*257	*272
كمية المياه المضخوخة (1000م^3)	105,073.7	110,692.2	114,578.6	117,555.5	105,395.6
كمية الأسماك المصطادة (بالطن)	2,951.3	1,813.9	2,322.9	2,701.0	2,843,3
عدد الصيادين	2,998	2,998	3,024	3,060	3,060
عدد المراكب المستخدمة في الصيد	725	707	712	723	614
عدد الأبقار المذبوحة	24,952	23,797	19,035	20,988	*9,895
عدد الأغنام المذبوحة	35,447	32,634	25,149	19,300	*25,688
عدد الماعز المذبوحة	8,174	5,849	2,837	2,767	*3,438
عدد صيصان اللاحم المنتجة (بالألف)	27,737.0	40,408.8	27,629.4	53,069.9	*25,152.0
عدد صيصان البياض المنتجة (بالألف)	113.0	469.4	345.1	35,996.5	*393.6
نسبة الذكور العاملين في الزراعة من إجمالي العاملين في الأنشطة المختلفة (%)	12.0	11.0	12.0	10.8	10.1
نسبة الإناث العاملين في الزراعة من إجمالي العاملين في الأنشطة المختلفة (%)	33.7	32.5	34.4	36.0	27.5
معدل الأجر اليومي للعاملين في الزراعة (دولار أمريكي)	8.3	8.7	9.0	10.1	8.3
عدد المنشآت الاقتصادية الخاصة والأهلية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي	**7,259	7,241	7,207	8,458	8,357
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	195	204	180	206	*201
عدد المهندسين الزراعيين	***784	1,551	1,595	*834	*934
أعداد المشاتل الزراعية	..	197	227	193	* 98
عدد الأطباء البيطريين	..	..	259	270	*175
أعداد الحيوانات المطعمة	..	..	986,369	1,335,928	*1,191,149

..: غير متوفر.
* تمثل بيانات الضفة الغربية فقط.
** تشمل المنشآت الزراعية العاملة في القطاع الزراعي الخاص والأهلي.
*** تمثل بيانات قطاع غزة فقط.

جدول م2.2.1.3 مؤشرات مختارة لاستعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة، 2000–2008

المؤشر	2000	2002	2004	2006	2008
مساحة الأراضي المزروعة (كم2)	1,514.8	1,516.3	1,488.1	1,481.5	1,513.0
مساحة الغابات والأحراش (كم2)	90.8	91.7	91.7	91.7	94.3
مساحة الأراضي المزروعة الدائمة (كم2)	1,192.6	1,181.3	1,152.7	1,136.6	1,172.2
مساحة الأراضي المزروعة المؤقتة (كم2)	322.2	335.0	335.5	344.9	340.8
مساحة الأراضي المزروعة المروية (كم2)	161.6	162.2	158.2	165.1	169.6
مساحة الأراضي المزروعة البعلية (كم2)	1,353.2	1,354.1	1,330.0	1,316.4	1,343.4
إنتاجية الأراضي المزروعة المروية (طن/ كم2)	4,677.1	4,686.7	4,687.7	4,950.8	6,734.2
إنتاجية الأراضي المزروعة البعلية (طن/ كم2)	278.6	314.8	257.4	256.6	196.5
قيمة الإنتاج الزراعي للأراضي المزروعة (1000 دولار/ كم2)	415.5	334.3	292.2	405.4	790.6
حصة الفرد من مساحة الأراضي المزروعة الدائمة (م2)	407.9	331.8	316.9	292.3	302.1

جدول م2.2.1.4 الأطباء البيطريين في الضفة الغربية حسب التخصص والمنطقة، 2008

التخصص	الأراضي الفلسطينية	وسط الضفة الغربية	جنوب الضفة الغربية	قطاع غزة*
المجموع	**175**	**100**	**27**	**48**
طب بيطري	**158**	**90**	**23**	**45**

جدول م2.2.1.5 عدد المحطات والوحدات الزراعية والإرشادية والمرشدين الزراعيين في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 2008

المنطقة	عدد الوحدات الزراعية والإرشادية	عدد المحطات الزراعية	عدد المرشدين الزراعيين
الأراضي الفلسطينية	**58**	**8**	**218**
الضفة الغربية	**50**	**5**	**159**
شمال الضفة الغربية	**22**	**3**	**92**
وسط الضفة الغربية	**13**	**1**	**28**
جنوب الضفة الغربية	**15**	**1**	**39**
قطاع غزة	**8**	**3**	**59**

2.2.2: احصاءات قطاع الإنشاءات:

6 جدول م2.2.2.1 أهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 2008- الإنشاءات

النشاط الاقتصادي	دليل النشاط	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
الإنشاءات	**6.1 و**	**526**	**4353**	**28998.2**	**164699**	**113466**	**51233.6**	**1893.3**
إعداد الموقع	**4510**	13	92	429.2	1826.6	1370.8	455.9	3.9
بناء المنشآت الكاملة أو أجزاء منها	**4520**	321	3177	23715.8	118506.3	87212.2	31294.1	1401.9
التركيب في المباني	**4530**	115	653	3567.6	40024.8	23214.7	16810.1	364.2
تشطيب المباني	**4540**	77	431	1285.5	4341.3	1667.9	2673.5	123.3

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

جدول م2.2.2.2 **رخص الأبنية الصادرة في الضفة الغربية حسب استخدام المبنى والمحافظة، 2008- نابلس، رام اللة، بيت لحم و الخليل**

المحافظة	استخدام المبنى						المجموع
	سكني	صناعي	تجاري	تعليمي	صحي	أخرى	
الضفة الغربية	**3,413**	**19**	**281**	**80**	**13**	**998**	**4,804**
نابلس	714	9	77	22	4	571	**1,397**
رام الله والبيرة	362	0	53	16	1	130	**562**
بيت لحم	247	5	24	3	2	58	**339**
الخليل	765	2	36	14	2	22	**841**

جدول م2.2.2.3 **رخص الأبنية الصادرة في الضفة الغربية حسب عدد و مساحة الوحدات السكنية المرخصة والمحافظة، 2008- نابلس، رام اللة، بيت لحم و الخليل**

المحافظة	عدد ومساحة الوحدات السكنية المرخصة								
	وحدات جديدة			وحدات قائمة			المجموع		
	عدد	مساحة (م^2)	متوسط المساحة(م^2)	عدد	مساحة(م^2)	متوسط المساحة(م^2)	عدد	مساحة(م^2)	متوسط المساحة(م^2)
الضفة الغربية	**4,267**	**368,292**	**160.2**	**1,011**	**105,190**	**146.1**	**5,278**	**473,482**	**156.8**
نابلس	634	68,751	182.4	228	6,744	59.2	**862**	**75,495**	**153.8**
رام الله والبيرة	980	113,188	320.6	126	15,410	214.0	**1,106**	**128,598**	**302.6**
بيت لحم	448	40,353	180.1	55	3,513	94.9	**503**	**43,866**	**168.1**
الخليل	981	57,425	118.4	309	60,226	217.4	**1,290**	**117,651**	**154.4**
ملاحظة: البيانات لا تشمل المخيمات وذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرئيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.									

2.2.3: احصاءات قطاع الصناعة:

جدول م2.2.3 أهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 2008- الصناعة

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت
أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	230	1311	6834.8	67831.8	27720.9	40110.9	218.4
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	2063	9988	35887.3	493473.2	292806.6	200666.6	4897.6
صنع منتجات التبغ	21	190	3788.9	64800.6	2654.4	62146.2	729.7
صنع المنسوجات	328	1351	3371.2	26707	11985.5	14721.4	49.6
صنع الملابس	1751	11437	31142.8	106445.1	33742.9	72702.3	2971.6
دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	400	2215	7593.8	48715.9	24872.8	23843.1	182.5
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	725	1930	3855.7	28768.5	16291.3	12477.2	221
صنع الورق ومنتجات الورق	61	603	4250.1	79060.4	49829.6	29230.8	170.7
الطباعة والنشر	277	1345	5184.7	37246	20118.3	17127.7	728.5
صنع المنتجات النفطية المكررة	4	24	203.0	4581.7	3532.8	1048.9	0.0
صنع المواد والمنتجات الكيمائية	196	1753	9063.1	68719.4	32486.4	36233.0	2355.5
صنع منتجات المطاط واللدائن	177	1652	6509	102960.8	76816.6	26144.2	275
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1724	9577	44770.9	382589.1	233213.1	149375.9	13042
صنع الفلزات القاعدية	53	279	1267.1	8866.1	4762.4	4103.6	15.8
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	3197	6071	10003.1	241762.4	101841.4	139921	1326.7
صنع الآلات والمعدات الأخرى	276	812	2547.7	14201.9	7204.8	6997.2	104.9
صنع الآلات الكهربائية الأخرى	83	279	602.5	5866	3339.7	2526.4	5.0
صنع معدات الراديو والتلفزيون	16	29	2.2	142.1	49.6	92.5	1.4
صنع الأجهزة الطبية	92	215	567.5	3334.7	1249.3	2085.4	300
صنع المركبات والمركبات المقطورة	12	49	108.6	839.0	518.3	320.7	50.3
صنع معدات النقل الأخرى	8	13	6.7	88.9	49.8	39.1	0.3
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	2450	6599	15106.3	138328.9	75597.4	62731.6	3473.6
إعادة تصنيع المخلفات	15	55	116.2	6723	6424.5	298.5	41.4
إمدادات الكهرباء	9	683	7129.7	92520.9	48914.6	43606.2	24.7
جمع وتنقية وتوزيع المياه	372	1181	5295.4	31584	11796.6	19787.4	4481.7

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

2.2.4: احصاءات قطاع التجارة:

جدول م2.2.4 أهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 2008- التجارة

دليل النشاط	النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الانتاج	الاستهلاك الوسيط	اجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
ز	تجاره الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	57987	112107	144142.6	1343839	291550.9	1052288	28656.5
50	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	7409	16373	28514.3	283215.9	47756.1	235459.8	9620.0
51	تجارة الجملة	2501	8428	33071.2	245998.2	44427.3	201570.9	3633.8
52	تجارة التجزئة، واصلاح السلع الشخصية	48077	87306	82557.1	814624.6	199367.5	615257.1	15402.7

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

2.2.5: احصاءات قطاع الخدمات:

جدول م2.2.5 **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية لأنشطة الخدمات**

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
الفنادق والمطاعم	4593	11620	30617.5	186623.4	78735.1	107888.3	1130.2
الأنشطة العقارية	203	516	2355.8	11954.8	2916.4	9038.4	751.0
تأجير الآت بدون عامل وتأجير سلع شخصية	358	724	931.7	6762.5	1574.5	5188	7087.6
الحاسب الإلكتروني والأنشطة ذات الصلة	532	1202	3982.9	15097.9	3101.8	11996	662.4
البحث والتطوير	50	470	4601.9	9732.2	1565.7	8166.5	119.8
الأنشطة التجارية الأخرى	3006	8563	30825.7	105123.8	22818.7	82305.1	1549.7
التعليم	2035	15445	87102.8	172617.3	25109.5	147507.8	11361
الصحة والعمل الاجتماعي	3927	13378	63805.1	177355.8	41886.9	135468.9	7325.7
التخلص من مياه المجاري والنفايات	4	14	119.4	222.8	91.2	131.6	0.0
أنشطة المؤسسات ذات العضوية الأخرى	1442	8039	39340.2	90079.4	25059.4	65019.9	3749.3
الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	1927	5056	10758.9	41430	14708.5	26721.5	11194.4
الأنشطة الخدمية الأخرى	4973	8400	12305.3	78223.5	18622.9	59600.5	890.7
أنشطة الخدمات	**23050**	**73427**	**286747.2**	**895223.4**	**236190.6**	**659032.5**	**45821.8**

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

2.2.6: احصاءات قطاع الوساطة المالية و النقل و التخزين و الإتصالات:

جدول م2.2.6.1 **بعض المعدلات المستخلصة من المسح حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية– الوساطة المالية–،2008**

النشاط الاقتصادي	متوسط نصيب العامل باجر من تعويضات العاملين 6.1.1.1.1 بالدولار	متوسط إنتاجية العامل باجر من الإنتاج بالدولار	متوسط نصيب العامل باجر من القيمة المضافة بالدولار	نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة	نسبة الاهتلاك السنوي إلى الإنتاج
6.1.1.2 مجموع الوساطة المالية	**18291.3**	**67655.1**	**55031.6**	**81.3**	**33.2**	**6.5**
سلطة النقد, والبنوك التجارية والإسلامية, ومؤسسات الإقراض المتخصصة	20606.3	66619.6	55214.6	82.9	34.8	7.2
سوق الأوراق المالية, و شركات الأوراق المالية	14552.4	77940.4	69765.7	89.6	19.8	2.6
شركات التأمين	12171.1	70916.4	50696.5	71.5	28.2	3.5

جدول م2.2.6.2 **عدد المؤسسات والمشتغلين وأهم المؤشرات الإقتصادية حسب النشاط الإقتصادي في الاراضي الفلسطينية – النقل و التخزين و الإتصالات 2008**

النشاط الإقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الإستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
النقل والتخزين والإتصالات	1140	8492	77751.6	739228.2	86005.5	653222.7	39581.7
النقل البري	440	3481	17207.4	69400	25366.4	44033.6	3705.5
الأنشطة المساعدة، أنشطة وكالات السفر	379	1429	5515.1	40011.7	9173.4	30838.3	182.6
البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية	321	3582	55029.1	629816.4	51465.6	578350.7	35693.6

(القيمة بالألف دولار أمريكي)